غـــرفة تجـــارة عـــمّان
Amman Chamber of Commerce

القدس عاصمة فلسطين الأبدية
Jerusalem is The Eternal Capital of Palestine

قدرة قطاع التجارة والخدمات على التكيف مع الازمات وقيادة فرص التشغيل والتحديث الاقتصادي

تشرين الأول 2023

إدارة السياسات والدراسات
غرفة تجارة عمان

المحتويات

الملخص التنفيذي: 2
أولاً: نظرة عامة على الاقتصاد الوطني (2018-2022) والافاق المستقبلية لعام 2023: 2
ثانياً: مؤشرات قطاع التجارة والخدمات بالإضافة إلى قطاع الزراعة وقطاع الخدمات الحكومية: 8
ثالثاً: مؤشرات قطاع التجارة والخدمات: 9
الخلاصة والتوصيات: 25
المراجع: 25
التحليل القطاعي 26
1-قطاع التجارة والمطاعم والفنادق: 28
2-قطاع النقل والتخزين والاتصالات: 38
3-قطاع التشييد والانشاءات: 50
4-قطاع توزيع الكهرباء والغاز والمياه: 55
5-قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال: 64
6- قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية: 72
7- قطاع الخدمات المنزلية: 81
8- منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات: 84
9- منتجو الخدمات الحكومية: 88
10- قطاع الزراعة والصيد والحراجة وصيد الاسماك: 92

الملخص التنفيذي:

تهدف الدراسة إلى تحليل أداء القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الأردني للفترة (2018-2022) مع التركيز على قطاع التجارة والخدمات، وتم تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات لتحديد أداء القطاعات الاقتصادية قبل وأثناء وبعد جائحة كورونا، وتم ربط الأداء قطاعياً برؤية التحديث الاقتصادي للمملكة. كما تم إجراء تحليل قطاعي لقطاعات (التجارة والمطاعم والفنادق، النقل والتخزين والاتصالات، التشييد، الكهرباء والمياه، خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، الخدمات الاجتماعية الشخصية، الخدمات المنزلية، منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات، ومنتجو الخدمات الحكومية، وقطاع الزراعة). ويتناول كل جزء من الأجزاء السابقة (مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وعدد المنشآت العاملة في القطاع، ومساهمة القطاع في تشغيل الايدي العاملة، والرؤية المستقبلية للقطاع كما حددتها رؤية التحديث الاقتصادي).[1]

أولاً: نظرة عامة على الاقتصاد الوطني (2018-2022) والافاق المستقبلية لعام 2023:

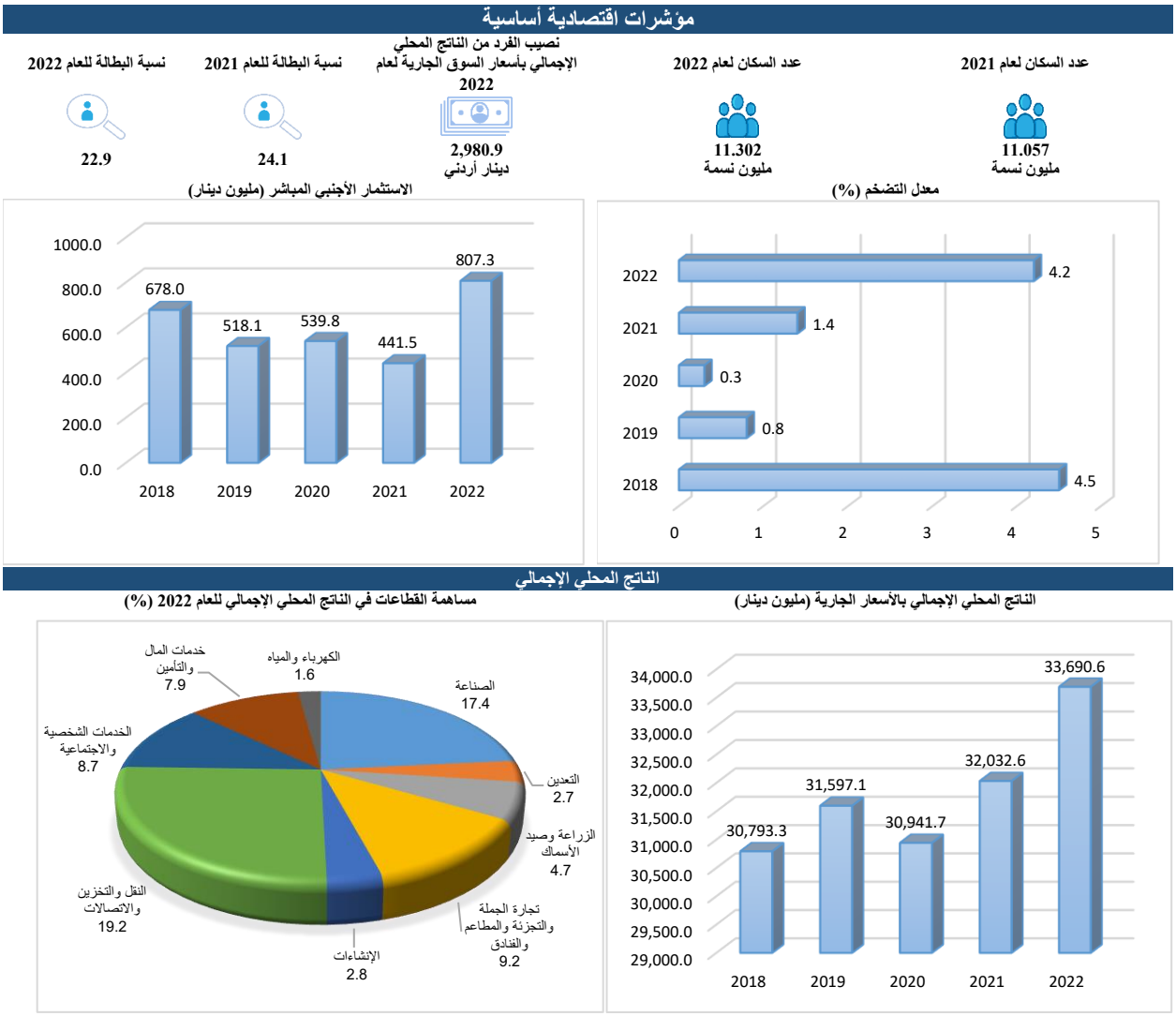

[1] التحليل التفصيلي للقطاعات الفرعية ضمن مُلحق لكل قطاع.

التجارة الخارجية

حجم التجارة الخارجية 2018-2022 بالدينار

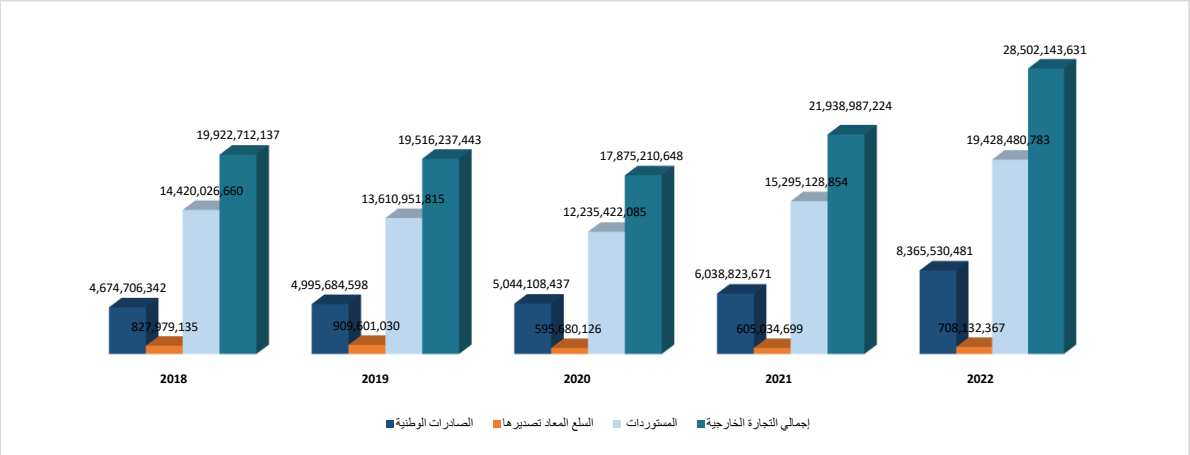

التركيب السلعي للصادرات لعام 2022

التركيب السلعي للمستوردات الأردنية لعام 2022

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية للعام 2022

التوزيع الجغرافي للمستوردات الأردنية للعام 2022

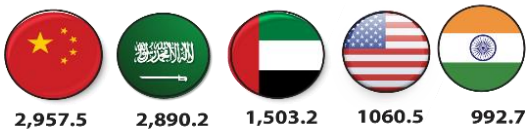

واجه الاقتصاد الأردني تحديات اقتصادية وإقليمية عديدة خلال الفترة (2018-2022)، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، الأمر الذي انعكس على الاستقرار الاقتصادي للبلاد. علاوةً على ذلك، تأثرت القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الأردني، كقطاع السياحة والخدمات بشكل كبير جراء تداعيات جائحة (كوفيد-19)، وتراجعت حركة السياحة والسفر، مما تسبب في تضرر الشركات والمؤسسات التي تعتمد على هذه القطاعات.

اتخذت الحكومة الأردنية عددًا من التدابير للتخفيف من الآثار السلبية التي واجهها الاقتصاد الأردني نتيجة العديد من التحديات، وخاصة جائحة (كوفيد-19)، حيث قدّمت الحكومة دعمًا ماليًا للشركات المتأثرة من خلال توفير التمويل والقروض الاستثمارية، وتأمين حوافز ضريبية وتخفيف الإجراءات الإدارية، كما تم تنفيذ برامج شبكات الأمان الاجتماعي للمواطنين الذين تأثروا اقتصاديًا، بهدف توفير الدعم المالي والمساعدة الاجتماعية لهم، واتخذت الحكومة الأردنية خطوات هامة لتعزيز التنويع الاقتصادي وتحديث الاقتصاد، وذلك من خلال التركيز على تطوير الاقتصاد الرقمي وتشجيع الاستثمار الأجنبي في البلاد.

واعتُبرت هذه التدابير أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي على المدى الطويل، فقد تم التركيز على تطوير الاقتصاد الرقمي من خلال تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز البنية التحتية الرقمية في البلاد، وتم توفير الدعم والتشجيع للشركات الناشئة والابتكار وريادة الأعمال في قطاع التكنولوجيا، بما في ذلك توفير المساحات والمرافق والتسهيلات المالية. بالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة باتخاذ إجراءات لتعزيز الاستثمار الأجنبي في البلاد، من خلال تيسير إجراءات الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، حيث تم تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل البيروقراطية، وتوفير الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين الأجانب.

ويتوقع لهذه التدابير والإصلاحات أن تلعب دورًا هامًا في تعزيز النمو الاقتصادي في الأردن وتحسين الوضع الاقتصادي على المدى الطويل، وذلك من خلال توفير فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، كما ستسهم في جذب المزيد من الاستثمارات التي ستعزز من فرص العمل، مما يدعو للتفاؤل بشأن الآفاق الاقتصادية المستقبلية للبلاد.

وفيما يلي خلاصة الوضع الاقتصادي لفترة الدراسة كما وردت في التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني:

1- خلاصة الوضع الاقتصادي لعام 2018:

واصل الأردن خلال عام 2018 تنفيذ السياسات والإصلاحات الهادفة إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز محركات النمو وزيادة شموله، ورغم استمرار صعوبة الأوضاع الخارجية، سجل الحساب الجاري كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي تحسناً مدعوماً باستعادة الصادرات زخم نموها في أعقاب فتح الحدود مع العراق، وبالنمو القوي الذي سجله قطاع السياحة، كما واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى إصلاح المالية العامة ومعالجة الاختلالات التي تعاني منها، والتي ساهمت في انخفاض العجز المالي الكلي للموازنة العامة بعد المنح الخارجية بمقدار (0.2) نقطة مئوية، ليصل إلى (2.4%) من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل (2.6%) من الناتج في عام 2017.

وفي ضوء ذلك، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (1.9%) خلال عام 2018، وهو أعلى من متوسط معدلات النمو المسجلة لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) خلال نفس العام والبالغ (1.4%).

أما على الصعيد النقدي والمصرفي، فقد استمر البنك المركزي بتنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة. وفي نفس الوقت، توفير التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي بكلف وآجال ملائمة، وقد حافظ إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي على مستوياته المريحة، إذ بلغ في نهاية عام 2018 ما مقداره (13.4) مليار دولار، وهو ما يكفي لتغطية ما يزيد عن سبعة أشهر من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، ويزيد عن ضعف المدة المتعارف عليها دولياً لقياس مدى كفاية الاحتياطيات الأجنبية والبالغة ثلاثة أشهر. كما اتخذ البنك المركزي جملة من الإجراءات لتنظيم عمل البنوك وتقوية مراكزها المالية، وزيادة قدرتها على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية، وشهدت ميزانية البنوك العاملة في المملكة نمواً بلغ (3.7%)، مدفوعةً بارتفاع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها بنسبة (5.6%)، وتحسن وتيرة نمو ودائع العملاء لديها بنسبة (2.0%)، وذلك خلال عام 2018.

2- خلاصة الوضع الاقتصادي لعام 2019:

سجل الاقتصاد الأردني خلال عام 2019 تحسناً في أدائه على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين التي فرضتها التطورات السياسية والأمنية في المنطقة، إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (2.0%) خلال عام 2019 مقابل (1.9%) في عام 2018. وسجل عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً مدعوماً بالتحسن لكل من ميزان السلع وحساب الخدمات، ومن ناحيةٍ أخرى واصلت الحكومة جهودها في إصلاح المالية العامة ومعالجة الاختلالات التي تعاني منها. وعلى الرغم من ذلك، ارتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة بعد المنح الخارجية بمقدار (0.9) نقطة مئوية، ليصل إلى (3.3%) من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل (2.4%) من الناتج في عام 2018.

أما على الصعيد النقدي والمصرفي، فقد تبنّى البنك المركزي سياسة نقدية توسعية خلال عام 2019، حيث قام بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية ثلاث مرات، وبما مجموعه (75) نقطة أساس، وجاء ذلك تماشياً مع تطورات أسعار الفائدة في الأسواق الإقليمية والعالمية. وفي ظل توفر احتياطيات أجنبية مريحة ومعدل تضخم منخفض، فقد حافظ إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي على مستوياته المريحة، إذ بلغ في نهاية عام 2019 ما مقداره (14.3) مليار دولار، وهو ما يكفي لتغطية نحو ثمانية أشهر من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، وبذلك تزيد نسبة التغطية عن ضعف المدة المتعارف عليها دولياً لقياس مدى كفاية الاحتياطيات الأجنبية والبالغة ثلاثة أشهر. كما اتخذ البنك المركزي جملة من الإجراءات لتنظيم عمل البنوك وتقوية مراكزها المالية، وزيادة قدرتها على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية، وشهدت ميزانية البنوك العاملة في المملكة نمواً بلغ (5.4%)، مدفوعةً بارتفاع رصيد الودائع لديها بنسبة (4.3%)، وارتفاع التسهيلات الممنوحة من قبلها بنسبة (3.7%) خلال عام 2019.

3- خلاصة الوضع الاقتصادي لعام 2020:

في الوقت الذي كان يُتوقع فيه أن يبدأ الاقتصاد الوطني في عام 2020 بالتعافي من حالة التباطؤ التي سادت خلال السنوات السابقة، جاءت تداعيات جائحة كورونا وما رافقها من إغلاقات وتدابير صحية لتخيم على المشهد الاقتصادي، حيث أثرت على جانبي الطلب والعرض، ودخل الاقتصاد الأردني في انكماش اقتصادي هو الأول منذ أكثر من ثلاثة عقود، وبنسبة بلغت (1.6%)، حيث تجاوز معدل البطالة (23%)، كما ارتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار (3.7) نقطة مئوية، ليصل إلى ما نسبته (7.0%) من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع عجز مالي نسبته (3.3%) في عام 2019، وكان القطاع الخارجي أكثر القطاعات تأثراً بالأزمة، حيث ارتفع العجز في الحساب الجاري (متضمناً المنح) إلى ما نسبته (8.0%) من الناتج في عام 2020، مقابل (2.1%) من الناتج في عام 2019.

أما على الصعيد النقدي والمصرفي، فقد اتخذ البنك المركزي في وقت مبكر من عام 2020 جملة من الإجراءات بقيمة إجمالية بلغت 2.5 مليار دينار، أي (8%) من الناتج المحلي الإجمالي لتوفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي، وتعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية على مواجهة التداعيات السلبية للجائحة. كما تم تخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية مرتين متتاليتين، وبما مجموعه (150) نقطة أساس، و(125) نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة، وذلك تماشياً مع تطورات أسعار الفائدة في الأسواق الإقليمية والعالمية. وفي ظل محافظة البنك المركزي على مستويات مريحة من العملات الأجنبية ومعدل منخفض للتضخم، فقد بلغ إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية عام 2020 ما مقداره (15.9) مليار دولار،

وهو ما يكفي لتغطية نحو (9.2) شهراً من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، وبذلك تزيد نسبة التغطية عن ثلاثة أضعاف المدة المتعارف عليها دولياً لقياس مدى كفاية الاحتياطيات الأجنبية.

كما اتخذ البنك المركزي جملة من الإجراءات لتنظيم عمل البنوك وتقوية مراكزها المالية، وزيادة قدرتها على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية. وشهدت ميزانية البنوك العاملة في المملكة خلال عام 2020 نمواً بلغ (6.3%)، مدفوعةً بارتفاع التسهيلات بنسبة (5.7%)، ونمو الودائع لديها بنسبة (4.2%).

4- خلاصة الوضع الاقتصادي لعام 2021:

بدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي التدريجي من تداعيات جائحة كورونا خلال عام 2021، مدفوعاً بالإجراءات التي اتخذتها العديد من الدول للحد من انتشار فيروس كورونا، والحزم التحفيزية النقدية والمالية التي قدمتها الدول لتحفيز النشاط الاقتصادي ودعم الفئات الأكثر تضرراً، إذ سجل الاقتصاد العالمي نمواً نسبته (6.1%) بالمقارنة مع انكماش نسبته (3.1%) خلال عام 2020.

وعلى خطى الاقتصاد العالمي، أظهر الاقتصاد الوطني في عام 2021 تعافياً تدريجياً من تبعات الجائحة، وذلك في ظل تسارع وتيرة الحملة الوطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا، والتي ساعدت على الفتح التدريجي للقطاعات الاقتصادية وصولاً للفتح الكامل في شهر أيلول من عام 2021، ليسجل نمواً بنسبة (2.2%)، بالمقارنة مع انكماش نسبته (1.6%) في عام 2020، كما انخفض العجز المالي الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، بمقدار (1.6) نقطة مئوية، ليصل إلى ما نسبته (5.4%) من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى صعيد القطاع الخارجي، وبالرغم من التحسن في الأداء الذي شهدته بعض مؤشرات هذا القطاع، وفي مقدمتها الدخل السياحي، والصادرات الوطنية، منذ النصف الثاني من عام 2021، إلا أن تداعيات الجائحة ما زالت تلقي بظلالها على أداء القطاع، إذ بلغ عجز الحساب الجاري (متضمناً المنح) خلال عام 2021 ما نسبته (8.8%) من الناتج، مقابل (5.7%) من الناتج في عام 2020.

أما على الصعيد النقدي والمصرفي، فقد حافظ البنك المركزي على أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما هي منذ شهر آذار 2020، إضافةً إلى الإبقاء على أسعار الفائدة التفضيلية ضمن برنامجه لدعم القطاعات الاقتصادية، وبرنامجه لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة كما هي دون تعديل. علاوةً على ذلك، قام البنك المركزي برفع سقف برنامجه لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ليصبح (700) مليون دينار، بدلاً من (500) مليون دينار، وتمديد العمل بالبرنامج حتى نهاية حزيران 2022، لتبلغ بذلك قيمة إجراءات البنك المركزي لمواجهة جائحة كورونا في نهاية عام 2021 (2.7) مليار دينار أي (8.6% من الناتج). كما ارتفع إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية عام 2021 ليبلغ ما مقداره (18.0) مليار دولار، وهو ما يكفي لتغطية (9.5) شهراً من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، وهي تزيد عن ثلاثة أضعاف المدة المتعارف عليها دولياً. وعلى صعيد السياسة المصرفية، اتخذ البنك المركزي خلال عام 2021 جملة من الإجراءات والتعليمات التي تهدف إلى تنظيم عمل البنوك وتقوية مراكزها المالية، وتعزيز دورها في تمويل النشاط الاقتصادي، والتخفيف على مستهلكي الخدمات المالية.

5- خلاصة الوضع الاقتصادي لعام 2022:

عانى الاقتصاد العالمي في عام 2022 من وطأة ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي دفع بالعديد من البنوك المركزية العالمية لتشديد سياساتها النقدية برفع أسعار الفائدة بهدف مكافحة التضخم، وفي ظل هذه التطورات،

سجل الاقتصاد العالمي تباطؤاً في عام 2022 بنسبة (3.4%) مقارنةً مع نسبة نمو بلغت (6.3%) في عام 2021.

وعلى الصعيد المحلي، فقد تسارعت وتيرة تعافي الاقتصاد الوطني من تداعيات جائحة كورونا خلال عام 2022، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة (2.5%)، بالمقارنة مع نموٍ بلغت نسبته (2.2%) عام 2021، وقد تحقق هذا النمو في ظل الأداء القوي للعديد من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وأبرزها مؤشرات القطاع الخارجي كالدخل السياحي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات الكلية، وحوالات الاردنيين العاملين في الخارج. كما يتميز النمو المتحقق خلال عام 2022 بأنه جاء مدفوعاً بالأداء الايجابي لجميع القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاعات الأكثر تضرراً من تداعيات الجائحة مثل المطاعم والفنادق، والنقل، وتجارة الجملة والتجزئة، والانشاءات، إذ تراوحت معدلات نمو القطاعات الاقتصادية ما بين (4.9%) لقطاع المطاعم والفنادق و(0.1%) لقطاع الخدمات المنزلية.

وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة (4.2%) بالمقارنة مع ارتفاع نسبته (1.4%) عام 2021، متأثراً بارتفاع اسعار النفط والغذاء في الأسواق العالمية من جهة، ونقص العرض بسبب استمرار اختلال سلاسل التوريد وارتفاع تكاليف الشحن من جهةٍ أخرى.

كما أظهرت بيانات المالية العامة خلال عام 2022 انخفاضاً في مستوى العجز المالي الكلي، بعد المنح الخارجية مقارنة مع عام 2021 حيث بلغت (178.1) مليون دينار، ليسجل ما مقداره (1552) مليون دينار. وأما على صعيد القطاع الخارجي الذي فاق أداءه التوقعات، فقد اظهرت الصادرات الوطنية تحسناً بآدائها مدفوعةٌ بنمو الصادرات غير التقليدي، ووصول السلع الاردنية إلى أسواقٍ جديدة، إلى جانب انتعاش الصادرات التقليدية (البوتاس، الفوسفات، الاسمدة) نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية.

وعلى الصعيد النقدي والمصرفي، قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية سبع مرات بواقع (400) نقطة أساس، و(425) نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة.

6- الآفاق الاقتصادية لعام 2023:

حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر نيسان من عام 2023 تحت عنوان " تعافٍ متأرجحٌ"، تشير التنبؤات إلى هبوط نمو الاقتصاد العالمي من (3.4%) في 2022 إلى (2.8%) في 2023، قبل أن يستقر عند (3.0%) في 2024. ويُتوقع أن تشهد اقتصادات الدول المتقدمة تباطؤاً ملحوظاً بصفة خاصة في معدلات النمو، من (2.7%) في 2022 إلى (1.3%) في 2023. ويُتوقع مع زيادة الضغوط في القطاع المالي أن يتراجع النمو العالمي إلى (2.5%) في 2023 مع هبوط النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى أقل من (1%). كما يُتوقع انخفاض التضخم الكلي العالمي من (8.7%) في 2022 إلى (7.0%) في 2023 على خلفية انخفاض أسعار السلع الأولية، غير أن وتيرة تراجع التضخم الأساسي من المرجح أن تكون أبطأ، ولا يُرجح عودة التضخم إلى مستواه المستهدف قبل عام 2025 في معظم الحالات.

وفيما يتعلق بتنبؤات تقرير الاقتصاد العالمي، فمن المتوقع أن يسجل الأردن نموًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2023 بنسبة تبلغ (2.4%)، بالمقارنة مع التوقعات السابقة للعام 2022 حيث كان من المتوقع أن تصل نسبة النمو إلى (2.5%).

ثانياً: مؤشرات قطاع التجارة والخدمات بالإضافة إلى قطاع الزراعة وقطاع الخدمات الحكومية:

❖ بينت النتائج على المستوى الكلي أن مساهمة قطاعات (التجارة والخدمات، والزراعة، والخدمات الحكومية) في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من (69.3%) قبل الأزمة إلى (70.1%) خلال الأزمة و(70.6%) بعد الأزمة، مما يعكس استدامة هذه القطاعات واستمرارها في تلبية احتياجات السوق المحلية والعالمية.

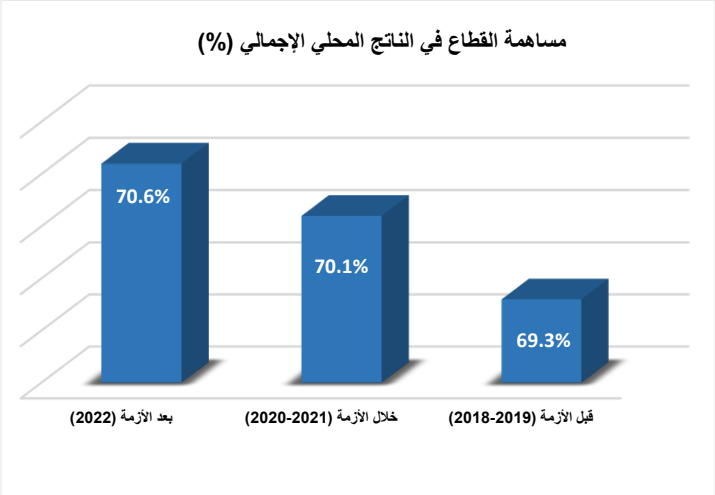

❖ على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، تبين أن نسبة المنشآت العاملة في هذه القطاعات من إجمالي عدد المنشآت شهدت ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغت هذه النسبة قبل الأزمة 86.1%، وارتفعت النسبة إلى 99.1% خلال الأزمة، بينما استمرت النسبة على مستوى مرتفع عند 98.9% بعد الأزمة.

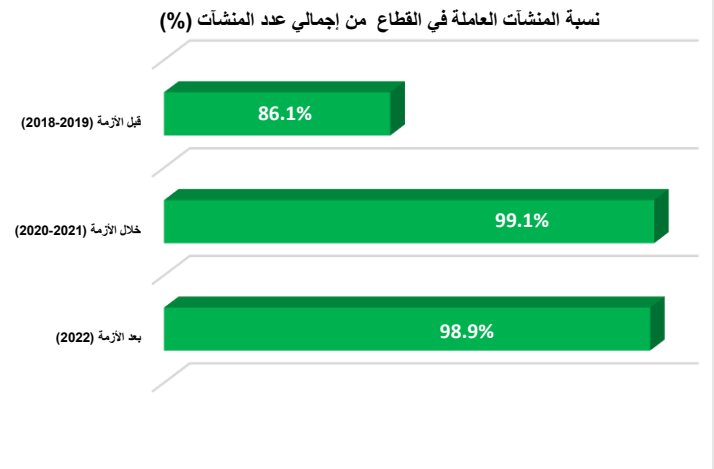

❖ وفيما يتعلق بنسبة العاملين في قطاعي التجارة والخدمات والزراعة من اجمالي العاملين في المملكة، قد انخفضت نسبته من (84.5%) قبل الأزمة إلى (80.4%) خلال الأزمة، وارتفعت إلى (84%) بعد الأزمة، ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالتدابير الاقتصادية التي تم اتخاذها للتعافي من الأزمة وإعادة إحياء النشاطات الاقتصادية.

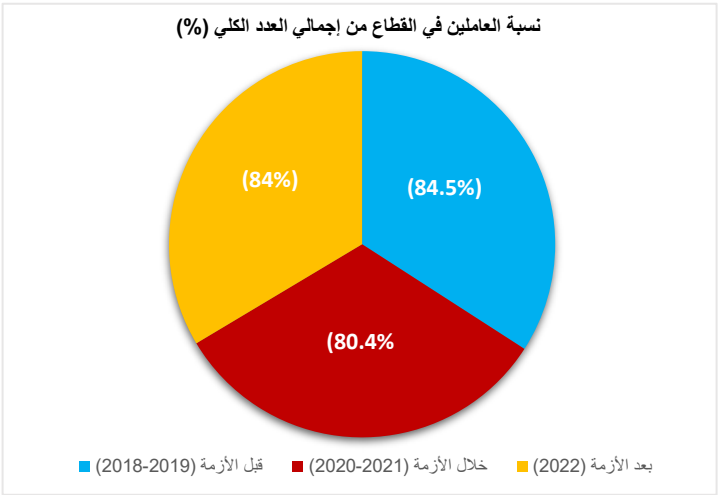

ثالثاً: مؤشرات قطاع التجارة والخدمات:

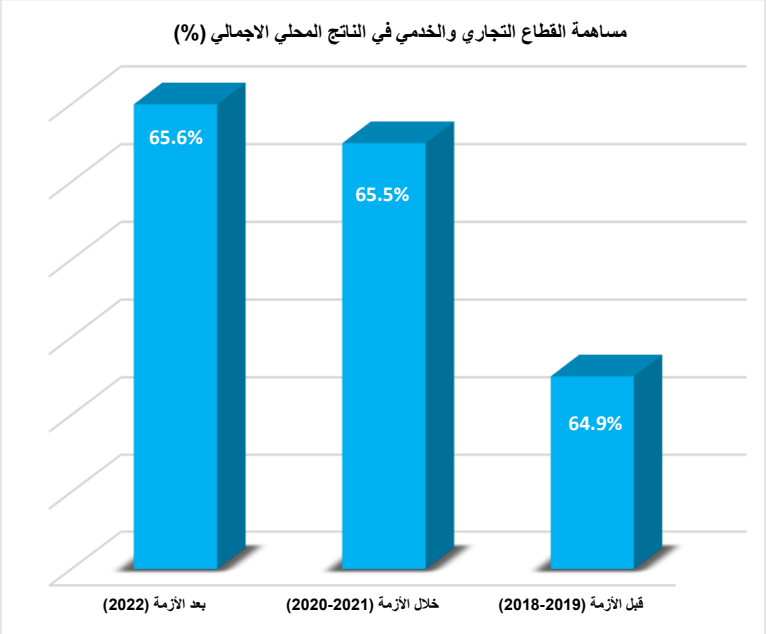

- يُعد قطاع التجارة والخدمات حجر الأساس للاقتصاد الوطني ومحركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، حيث بلغت مساهمة قطاع التجارة والخدمات لوحده في الناتج المحلي الإجمالي (64.9%) قبل الأزمة و(65.5%) خلال الأزمة.

  وبعد تجاوز الأزمة، استمر قطاع التجارة والخدمات في تعزيز دوره في الاقتصاد، حيث وصلت مساهمته إلى 65.6% في الناتج المحلي الإجمالي، مما يُظهر الاستدامة والقوة الاقتصادية لهذا القطاع، والذي يعكس التطور المستدام والنجاح في تحقيق النمو الاقتصادي.

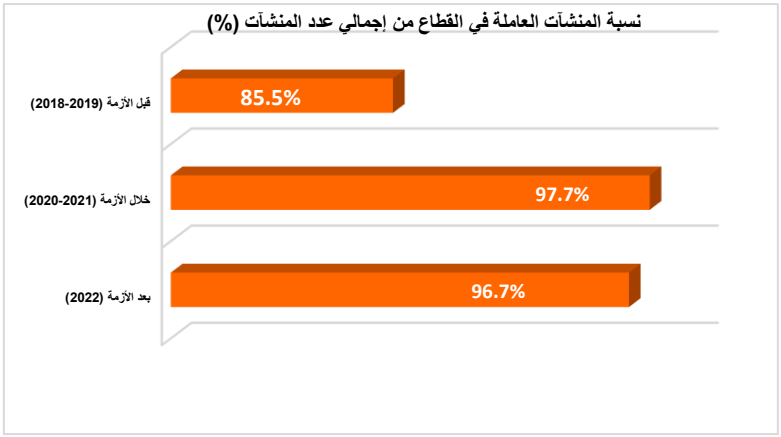

- أما نسبة المنشآت في قطاع التجارة والخدمات من إجمالي عدد المنشآت فارتفعت من (85.5%) قبل الأزمة إلى (97.7%) خلال الأزمة و(96.7%) بعد الأزمة، وهذا الارتفاع الكبير في نسبة المنشآت يعكس نمواً ملحوظاً في قطاع التجارة والخدمات وزيادة الأنشطة التجارية والخدمات المقدمة.

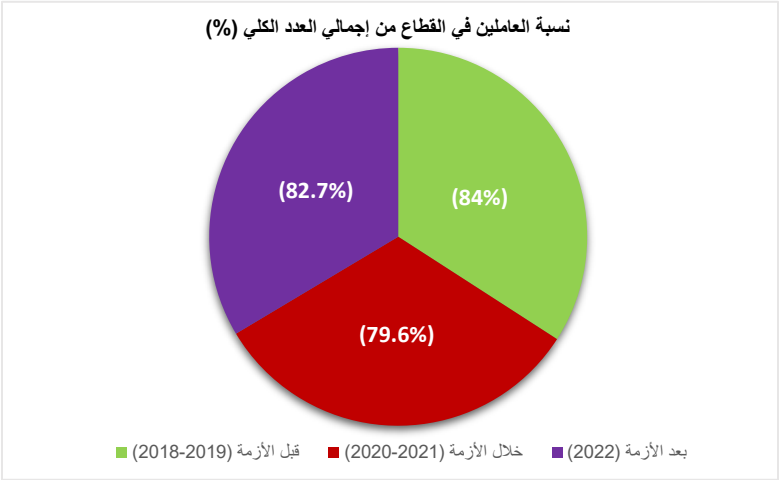

- وفيما يتعلق بنسبة العاملين في قطاع التجارة والخدمات من الإجمالي الكلي، انخفضت النسبة من (84%) قبل الأزمة إلى (79.6%) خلال الأزمة و(82.7%) بعد الأزمة، مما يشير إلى تعافي القطاع وزيادة فرص العمل المتاحة فيه بعد مرور الأزمة واستقرار الاقتصاد إلى حدٍ ما.

1- مؤشرات قطاع التجارة والمطاعم والفنادق:

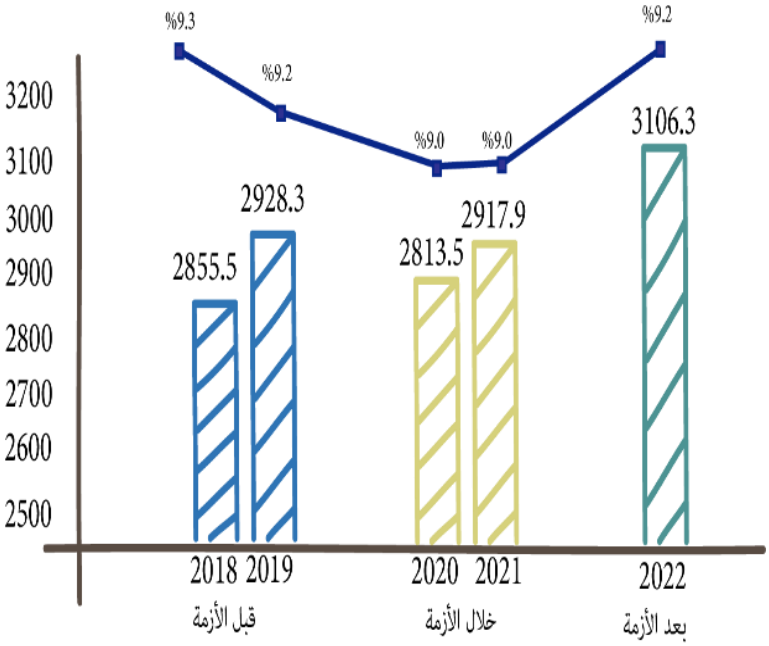

❖ أظهر هذا القطاع قدرة تكيف عالية مع التحديات التي فرضتها جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، وتراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2018 إلى 2022، بين (9.0%) و(9.3%). وتشير توقعات رؤية التحديث الاقتصادي إلى استمرار زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وحسب التقسيم القطاعي للرؤية فان القطاع يشمل (التجارة، والسياحة في المواقع الأثرية والتراثية والطبيعية، والسياحة العلاجية، والسياحة الدينية، والسياحة المتخصصة)، وقد حددت الرؤية زيادة مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (4%) سنويًا، وزيادة نسبة مساهمة قطاع السياحة بنسبة (10%) سنويًا حتى عام 2033.

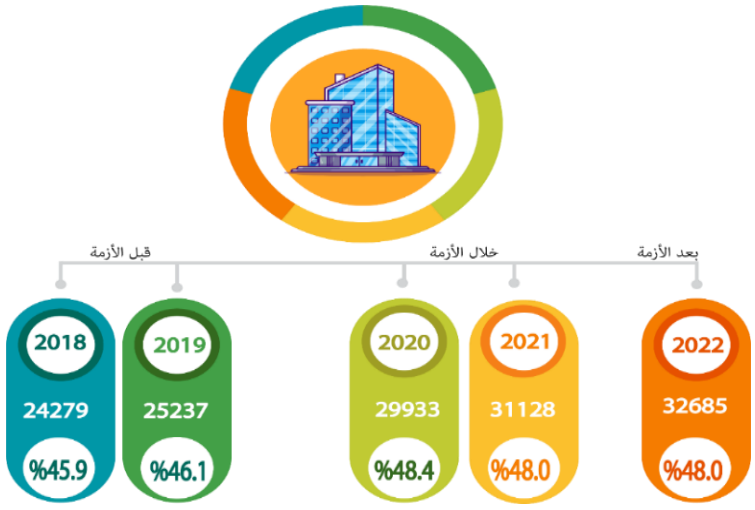

❖ شهد القطاع زيادة كبيرة في عدد المنشآت العاملة خلال فترة الأزمة، حيث ارتفعت نسبة المنشآت من (45.9%) خلال عام 2018 إلى (48%) من اجمالي عدد المنشآت خلال عام 2022، مما يعكس ذلك الزيادة في عدد المنشآت العاملة في القطاع، والتي قد تكون نتيجة للتكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة والبحث عن فرص جديدة للأعمال، إلا أن نسبة المنشآت من إجمالي عدد المنشآت انخفضت قليلاً من (48.4%) عام 2020 إلى (48%) عام 2022.

❖ ارتفع عدد العاملين في القطاع خلال الأزمة ليصل إلى (187) ألف عامل خلال عام 2021، يشكلون ما نسبته (14.2%) من اجمالي العاملين، بينما وصل عدد العاملين إلى (199) ألف عامل بعد الأزمة، وتشكل العمالة الأردنية الجزء الأكبر من العاملين في هذا القطاع، مما يعد مؤشرًا على دور القطاع في توفير فرص عمل للمواطنين الأردنيين.

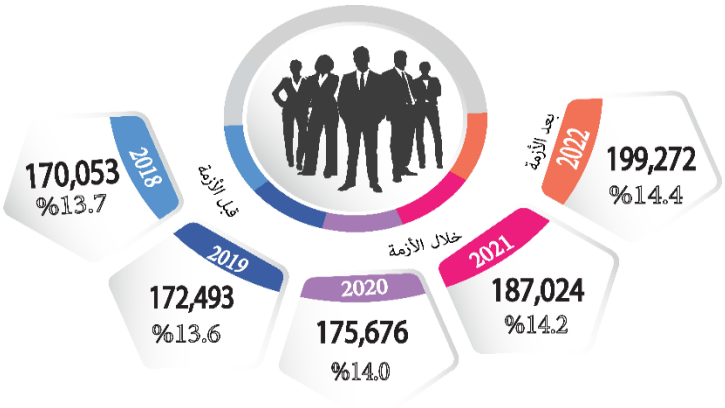

❖ تشير توقعات رؤية التحديث الاقتصادي إلى استمرار زيادة مساهمة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في تشغيل الايدي العاملة، وحدّدت الرؤية الآفاق المستقبلية لقطاع التجارة بزيادة عدد العمالة في القطاع بنسبة (3.5%) سنوياً، وزيادة عدد العمالة في قطاع السياحة بنسبة (9.5%) سنوياً، ليصل اجمالي عدد العاملين في قطاع التجارة إلى (400) ألف عامل وفي قطاع السياحة إلى (150) ألف عامل في عام 2033.

❖ تشير تقارير سير العمل للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للنصف الأول من عام 2023 إلى تنفيذ 14 التزاماً لقطاع التجارة لعام 2023، اكتمل منها 14%، وجاري تنفيذ 50% منها، بينما 36% منها لم يبدأ بعد.

❖ كما تشير تقارير سير العمل للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للنصف الأول من عام 2023 إلى تنفيذ 16 التزاماً لقطاع السياحة لعام 2023، اكتمل منها 25%، وجاري تنفيذ 63% منها، بينما 12% منها لم يبدأ بعد.

2- مؤشرات قطاع النقل والتخزين والاتصالات:

❖ تنبع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من مصادر متعددة، حيث تتضمن هذه المصادر (نقل البضائع والركاب، والتخزين، والاتصالات)، حيث كانت مساهمة القطاع قبل الأزمة تمثل نسبة (8.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، أما خلال فترة الأزمة، فقد انخفضت هذه المساهمة إلى (7.8%)، وأما بعد الأزمة فقد استقرت مساهمة القطاع عند نسبة (7.8%). وتشير توقعات رؤية التحديث الاقتصادي بشكل عام إلى استمرار زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

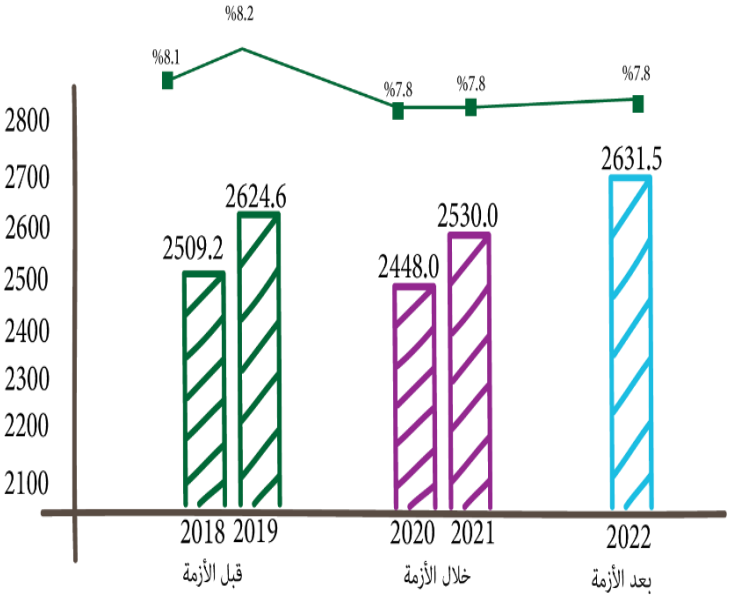

❖ ضمّ القطاع (2388) منشأة قبل الأزمة، شكلت ما نسبته (4.5%) من إجمالي عدد المنشآت في الاقتصاد، ارتفع عددها خلال الأزمة إلى (2853) منشأة، ثم إلى (2996) منشأة بعد الأزمة، واستقرت نسبة عدد المنشآت العاملة في القطاع عند (4.4%) من إجمالي عدد المنشآت بعد الأزمة.

❖ استقر عدد العاملين في القطاع خلال فترة الدراسة، فقبل الأزمة عمل في القطاع (41,035) عاملًا، وأثناء الأزمة (41,208) عاملًا، وبعد الأزمة (47,126) عاملاً بما نسبته (3.3%) من اجمالي عدد العاملين.

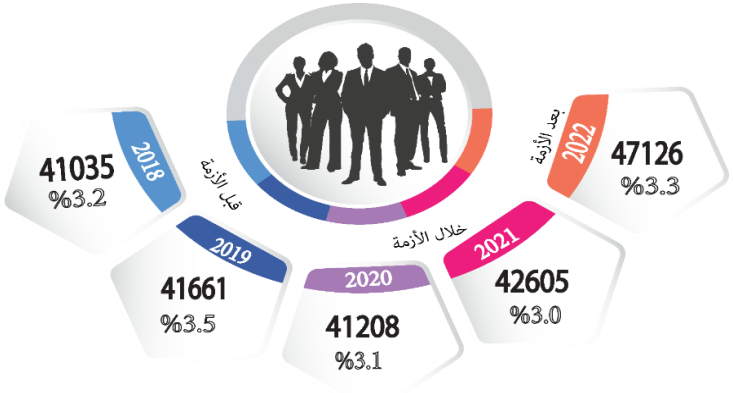

❖ وحسب التقسيم القطاعي للرؤية، فإن القطاع يشمل (النقل والخدمات اللوجستية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات). وتهدف الرؤية إلى زيادة نمو قطاع النقل والخدمات اللوجستية بنسبة (5%) سنويًا، وزيادة نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة (13%) سنويًا، ومن المهم أن يتم التركيز على تحسين مشاركة القطاع في زيادة فرص العمل بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي، والتي تهدف إلى زيادة عدد العاملين في قطاع النقل والخدمات اللوجستية بنسبة (4.5%) سنويًا، و(12.4%) في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

❖ تشير تقارير سير العمل للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للنصف الأول من عام 2023 إلى تنفيذ 39 التزاماً لقطاع الخدمات اللوجستية والنقل لعام 2023، لم يكتمل منها أي التزام بعد، وجاري تنفيذ 62%، بينما 38% منها لم يبدأ بعد.

❖ تشير تقارير سير العمل للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للنصف الأول من عام 2023 إلى تنفيذ 7 التزامات لقطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2023، اكتمل منها 42%، وجاري تنفيذ 29%، بينما 29% منها لم يبدأ بعد.

3- مؤشرات قطاع التشييد والانشاءات:

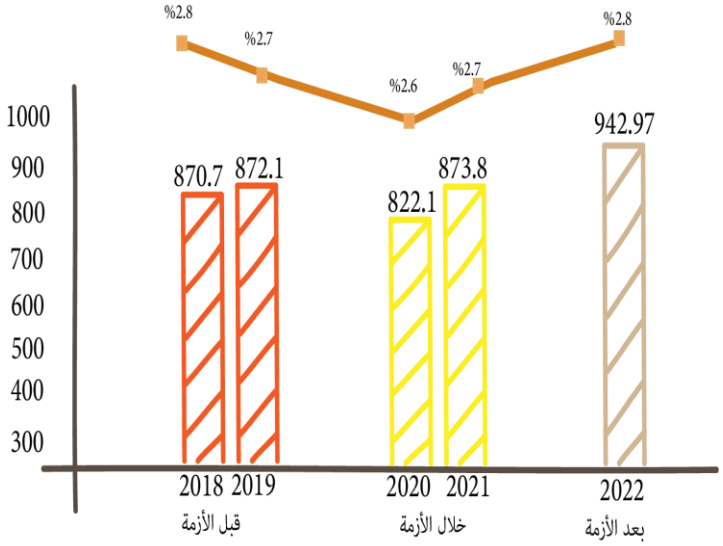

❖ اتسمت مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي الإجمالي بالاستقرار النسبي خلال فترة الدراسة، حيث بلغت قبل الأزمة (2.8%) وانخفضت خلال الأزمة لتصل إلى (2.6%)، أما بعد الأزمة فقد ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتعود إلى (2.8%). وتوقعت رؤية التحديث الاقتصادي زيادة في مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وحسب التقسيم القطاعي للرؤية فإن القطاع يشمل الصناعات الهندسية وتهدف الرؤية إلى زيادة نمو القطاع بنسبة (7%) سنويًا.

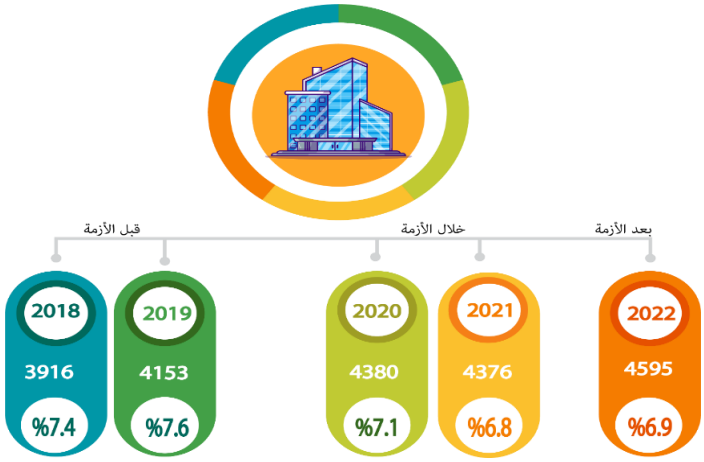

❖ بلغ عدد المنشآت قبل الأزمة (3916) منشأة، أي ما نسبته (7.4%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي، أما خلال الأزمة فقد بلغ عدد المنشآت (4380) منشأة وبنسبة تراجع طفيفٍ بلغت (7.1%)، وبعد الأزمةً، ارتفع عدد المنشآت العاملة في القطاع ليصل إلى (4595) في حين بلغت نسبة المنشآت حوالي (6.9%).

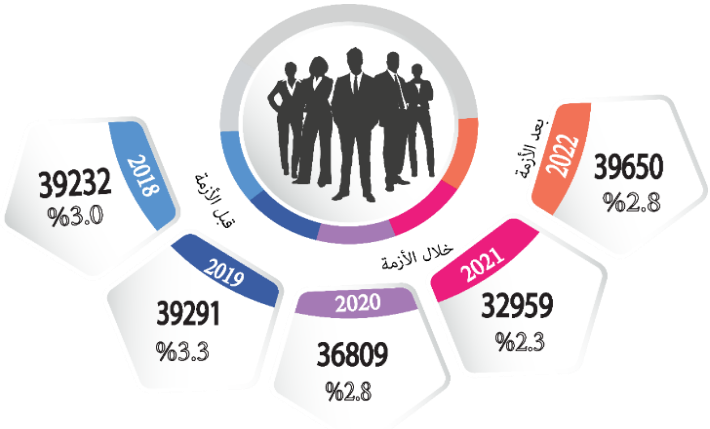

❖ بلغ عدد العاملين في القطاع قبل الأزمة (39,232) عاملاً بنسبة (3.0%) من إجمالي العدد الكلي للعاملين، وأما خلال الأزمة، فقد حدث انخفاض في عدد العاملين في القطاع ليصل إلى (36,809)، وتراجعت نسبة العاملين في هذه الفترة إلى (2.8%) من إجمالي العدد الكلي للعاملين، أما بعد الأزمة فقد ارتفع عدد العاملين في القطاع ليصل إلى (39,650) ألف عامل وبنسبة استقرت عند (2.8%). كما تضمنت الرؤية المستقبلية هدفاً بزيادة عدد العاملين في قطاع الصناعات الهندسية بنسبة (6.5%) سنوياً.

4- مؤشرات قطاع الكهرباء والمياه:

❖ استمرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة وخلالها وبعدها عند (1.6%)، كما حددت رؤية التحديث الاقتصادي بحسب التقسيم القطاعي فإنه من المتوقع زيادة مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (4.5%) سنويًا، كما من المتوقع زيادة مساهمة قطاع المياه في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3.5%) سنويًا.

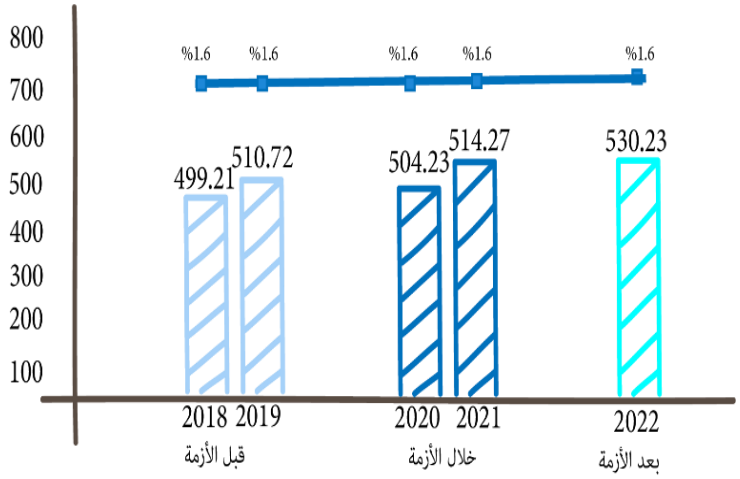

❖ بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع قبل الأزمة (9140) منشأة، شكلت ما نسبته (17%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي، وخلال الأزمة ارتفع عدد المنشآت ليصل إلى (9709) منشأة، شكّلت ما نسبته (16%)، أما بعد الأزمة فقد ارتفع عدد المنشآت العاملة في القطاع ليصل إلى (10225) منشأة، وبنسبة تعادل (15%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي.

❖ بلغ عدد العاملين قبل الأزمة (14,427) عاملاً في القطاع بنسبة بلغت (1.1%) من إجمالي العدد الكلي للعاملين، وخلال الأزمة بلغ عدد العاملين (14,762) عاملاً وبنسبة بلغت أيضاً (1.1%)، أما بعد الأزمة فقد ارتفع عدد العاملين في القطاع ليصل إلى (15,642) عاملاً مع المحافظة على ذات النسبة البالغة (1.1%).

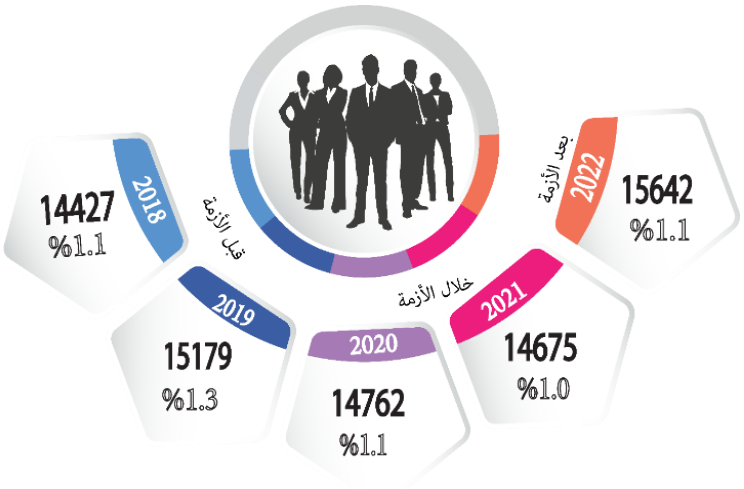

❖ ووفقًا للرؤية المستقبلية، فإن هناك خطة لزيادة مساهمة قطاع الكهرباء والمياه في تشغيل الأيدي العاملة، حيث يتوقع زيادة مساهمة قطاع الطاقة بنسبة (4%) سنويًا وزيادة مساهمة قطاع المياه بنسبة (3%) سنويًا.

❖ تشير تقارير سير العمل للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للنصف الأول من عام 2023 إلى تنفيذ 39 التزاماً لقطاع الطاقة لعام 2023، اكتمل منها 10%، وجاري تنفيذ 49% منها، بينما 41% منها لم يبدأ بعد.

5- مؤشرات قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال:

❖ كانت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ثابتة عند (18.1%) قبل الأزمة، وخلال فترة الأزمة ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (19.0%)، وفي الفترة بعد الأزمة، ارتفعت مساهمة القطاع إلى (19.2%). وحدّدت رؤية التحديث الاقتصادي الآفاق المستقبلية لقطاع الأسواق والخدمات المالية زيادة الأثر الاقتصادي المباشر للقطاع من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (6%) سنوياً.

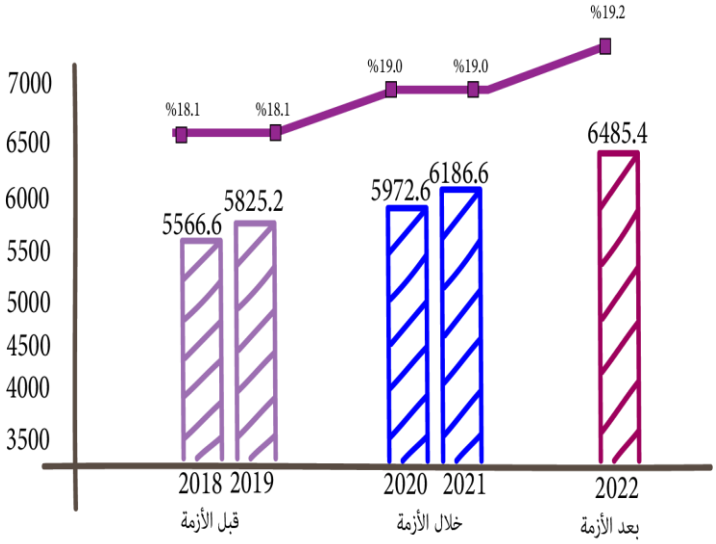

❖ شكّل عدد المنشآت العاملة في القطاع قبل الأزمة ما نسبته (5.8%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي، وخلال فترة الأزمة، زاد عدد المنشآت العاملة في القطاع ليشكِّل ما نسبته (6.0%) من إجمالي عدد المنشآت، وبعد الأزمة انخفض عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع إلى (3976) مُنشأة بنسبة (5.5%).

❖ بلغ عدد العاملين في القطاع قبل الأزمة (86,022) عاملاً، أي ما نسبته (6,6%) من إجمالي العدد الكلي للعاملين، وخلال فترة الأزمة، ارتفع عدد العاملين في القطاع إلى (94,139) عاملاً، ومع ذلك، استقرت نسبة العاملين في القطاع كنسبة من إجمالي العدد الكلي عند (7.1%)، وأما بعد الأزمة، فقد استمر عدد العاملين في هذا القطاع بالازدياد، حيث بلغ (107,402) عاملاً وبنسبة زادت أيضاً لتصل إلى (7.7%) من إجمالي عدد العاملين الكلي.

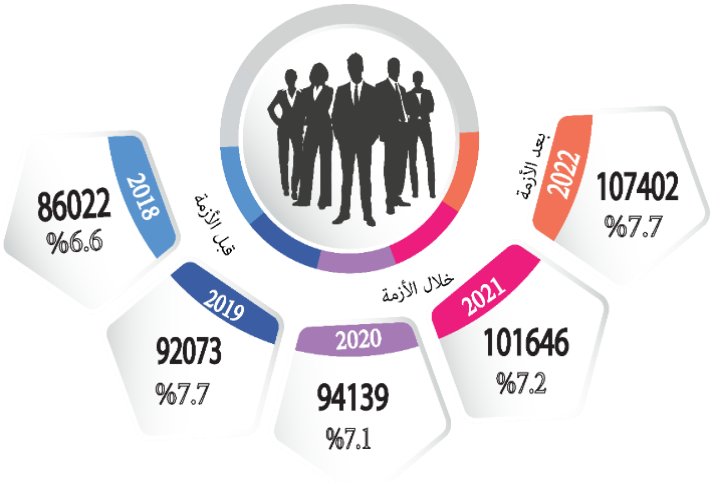

- وبحسب الرؤية الاقتصادية للأسواق والخدمات المالية، فإن هناك هدفاً لزيادة نسبة العاملين في القطاع بمعدل (5.5%) سنويًا.
- وتشير تقارير سير العمل للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للنصف الأول من عام 2023 إلى تنفيذ 19 التزاماً لقطاع الخدمات المالية لعام 2023، اكتمل منها 26%، وجاري تنفيذ 21% منها، بينما 53% منها لم يبدأ بعد.

6- مؤشرات قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية:

❖ بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة لعام 2018 (8.7%)، وخلال الأزمة انخفضت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (8.6%)، أما بعد الأزمة فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع (8.7%) وبقيمة بلغت (2924.3) مليون دينار.

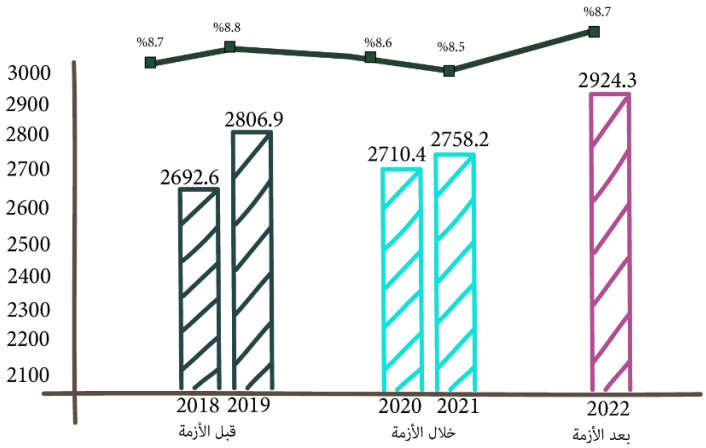

❖ بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع قبل الأزمة (8,584) منشأة، شكلت ما نسبته (16.3%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي، وخلال الأزمة زاد عدد المنشآت ليصل إلى (9,866) منشأة، شكلت ما نسبته (16.0%)، أما بعد الأزمة فقد ارتفع عدد المنشآت العاملة في القطاع ليصل إلى (10,932) منشأة، وبنسبة بقيت عند (16.0%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي.

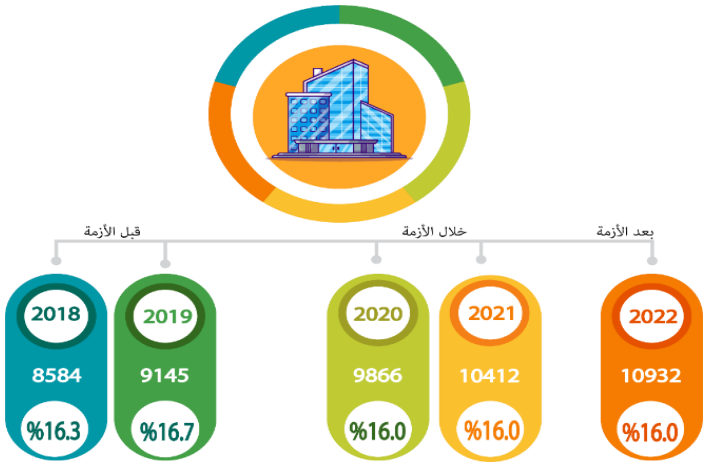

❖ بلغ عدد الأيدي العاملة في القطاع قبل الأزمة (174,156) عاملاً بنسبة بلغت (13.4%) من إجمالي العدد الكلي للعاملين، وخلال الأزمة انخفض عدد العاملين فيه إلى (160,101) بنسبة بلغت (12.1%)، أما بعد الأزمة فقد ارتفع عدد العاملين في القطاع ليصل إلى (185,773) عاملٍ مع ارتفاع في النسبة إلى (13.4%).

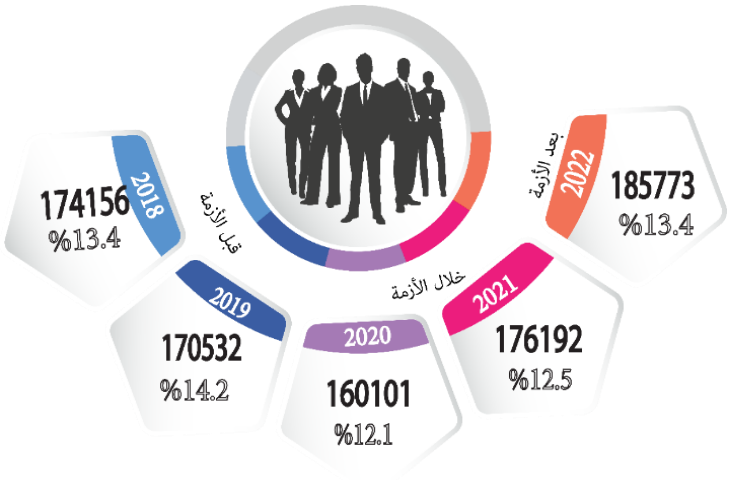

❖ وقد تضمنت رؤية التحديث الاقتصادي زيادة مساهمة قطاع الرعاية الصحية بنسبة (7%) سنويًا، وأن مساهمة قطاع التعليم سوف تزداد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (4%) سنوياً وذلك بالتزامن مع وصول نسبة الالتحاق بمرحلتي رياض الأطفال الأولى والثانية إلى (100%) بحلول العام 2033، كما ينطبق ذلك على التعليم الأساسي والثانوي، أما فيما يخص التعليم العالي فقد تفاءلت الرؤية بوصول التسجيل في التعليم العالي إلى حدود (60%)، ووصول نسبة الالتحاق في قطاع التعليم المهني والتدريب التقني إلى (50%).

❖ تشير تقارير سير العمل للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للنصف الأول من عام 2023 إلى تنفيذ 28 التزاماً لقطاع الرعاية الصحية لعام 2023، اكتمل منها 7%، وجاري تنفيذ 50%، بينما 43% منها لم يبدأ بعد.

7- مؤشرات قطاع الخدمات المنزلية:

❖ بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة (1.7%)، وقد استمرت مساهمته خلال الأزمة عند (1.7%)، وارتفعت بشكل طفيف إلى (1.9%) بعد الأزمة.

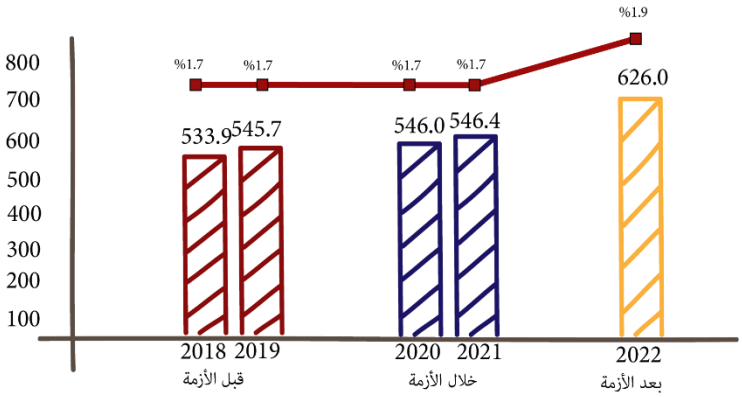

❖ بلغ عدد المنشآت العاملة في قطاع الخدمات المنزلية والمتمثلة بالأسر الخاصة التي تعيّن أفراداً لأداء الأعمال المنزلية قبل الأزمة (77) منشأة، شكّلت ما نسبته (0.2%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي، وخلال الأزمة زاد عدد المنشآت ليصل إلى (111) منشآت، شكّلت ما نسبته (0.2%) أيضاً، أما بعد الأزمة فقد ارتفع عدد المنشآت ليصل إلى (113) منشأة، وبنسبة (0.2%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي.

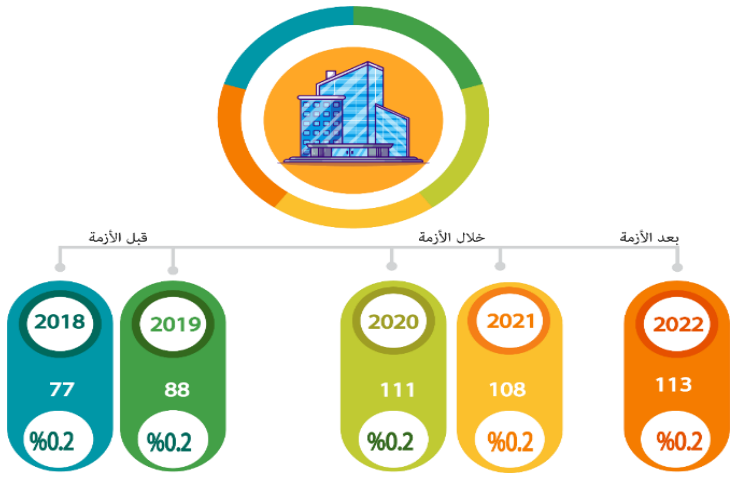

❖ بلغ عدد العاملين في القطاع قبل الأزمة (406) عاملاً بنسبة بلغت (0.03%) من إجمالي العدد الكلي للعاملين، وخلال الأزمة ارتفع عدد العاملين ليصل إلى (511) عاملاً بنسبة بلغت (0.04%)، أما بعد الأزمة فقد ارتفع عدد العاملين في القطاع ليصل إلى (1144) عاملاً وبنسبة بلغت (0.1%).

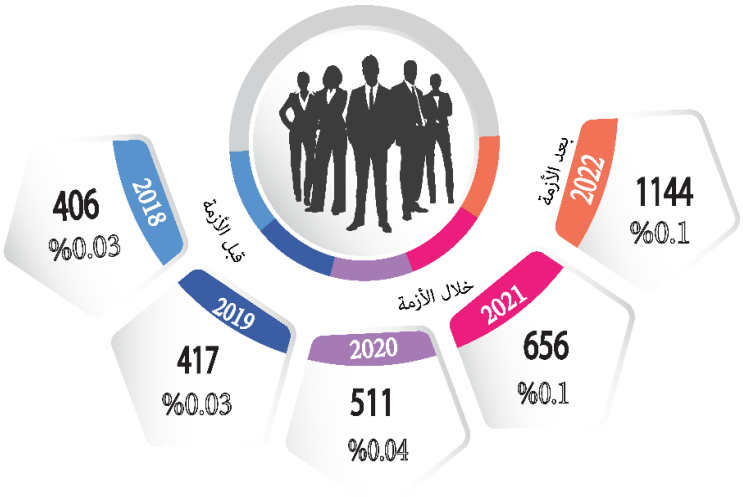

8- مؤشرات قطاع الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات:

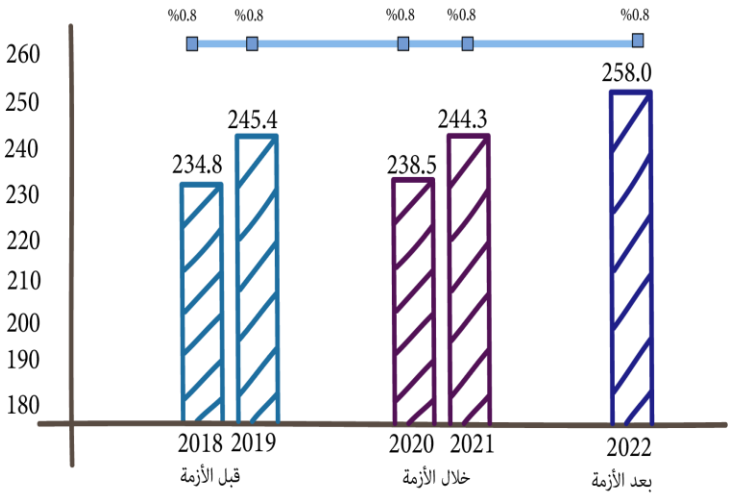

❖ بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة (0.8%)، وقد استمرت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمة عند (0.8%)، وبعد الأزمة، بقيت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي عند (0.8%) أيضاً، كما حددت رؤية التحديث الاقتصادي بحسب التقسيم القطاعي فإنه من المتوقع زيادة مساهمة الصناعات الإبداعية في الناتج المحلي بنسبة (8%) سنويًا.

❖ بلغ عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع قبل الأزمة (172) منشأة، شكّلت ما نسبته (0.3%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي، وخلال الأزمة زاد عدد المنشآت ليصل إلى (183) منشأة، شكّلت ما نسبته (0.3%)، أما بعد الأزمة فقد ارتفع عدد المنشآت العاملة في القطاع ليصل إلى (193) منشأة، وبنسبة استقرت عند (0.3%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي.

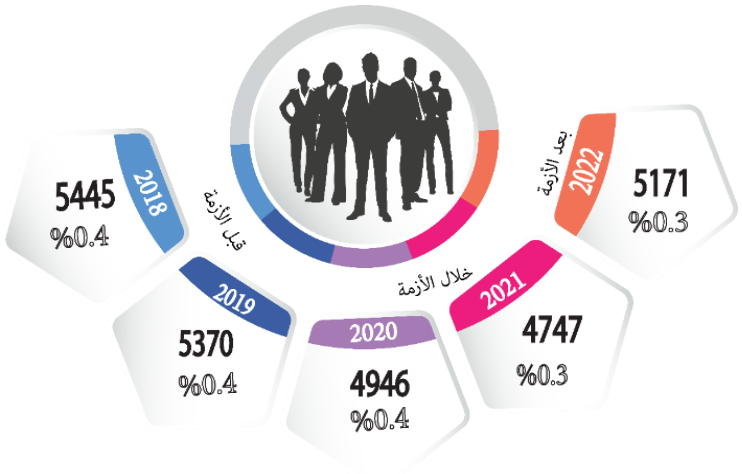

❖ بلغ عدد العاملين في القطاع (5,445) عاملاً بنسبة بلغت (0.4%) من إجمالي العدد الكلي للعاملين، وخلال الأزمة انخفض عدد العاملين إلى (4,946) عاملٍ بنسبة بلغت (0.4%)، أما بعد الأزمة فقد ارتفع عدد العاملين في القطاع ليصل إلى (5,171) عاملٍ بنسبة بلغت (0,3%). ووفقًا للرؤية المستقبلية، فإن هناك خطة لزيادة مساهمة الصناعات الإبداعية في تشغيل الأيدي العاملة بنسبة (7.5%) سنويًا.

9- مؤشرات قطاع منتجي الخدمات الحكومية:

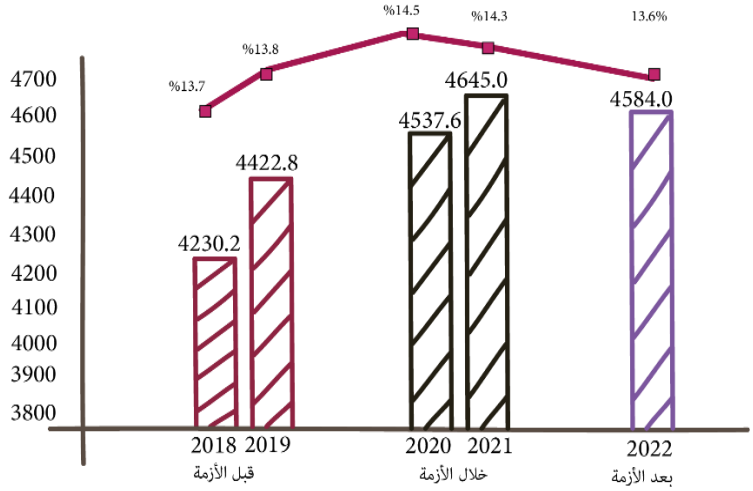

- بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة (13.7%)، وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمة إلى (14.5%)، وبعد الأزمة، عادت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتنخفض إلى (13.6%).

- بلغ عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع قبل الأزمة (246) منشأة، شكلت ما نسبته (0.5%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي، وخلال الأزمة زاد عدد المنشآت ليصل إلى (254) منشأة، شكلت ما نسبته (0.4%)، أما بعد الأزمة فقد ارتفع عدد المنشآت العاملة في القطاع ليصل إلى (259) منشأة، وبنسبة بقيت عند (0.4%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي.

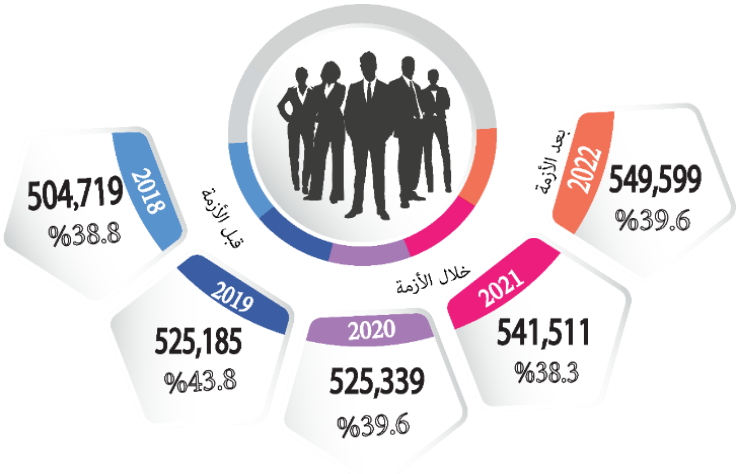

- بلغ عدد العاملين في القطاع قبل الأزمة (504,719) عاملاً بنسبة بلغت (38.8%) من إجمالي العدد الكلي للعاملين، وخلال الأزمة بلغ عدد العاملين (525,339) عاملاً بنسبة بلغت (39.6%)، أما بعد الأزمة، فقد ارتفع عدد العاملين في القطاع ليصل إلى (549,599) عاملٍ بنسبة بلغت (39.6%).

10-مؤشرات قطاع الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك:

❖ بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة (4.4%)، وارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأزمة إلى (4.7%)، وبعد الأزمة، ارتفعت نسبة مساهمته أيضاً في الناتج المحلي الإجمالي إلى (5%). ووفقاً لما حددته رؤية التحديث الاقتصادي وبحسب التقسيم القطاعي، فإنه من المتوقع زيادة مساهمة الزراعة والأمن الغذائي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (6%) سنويًا.

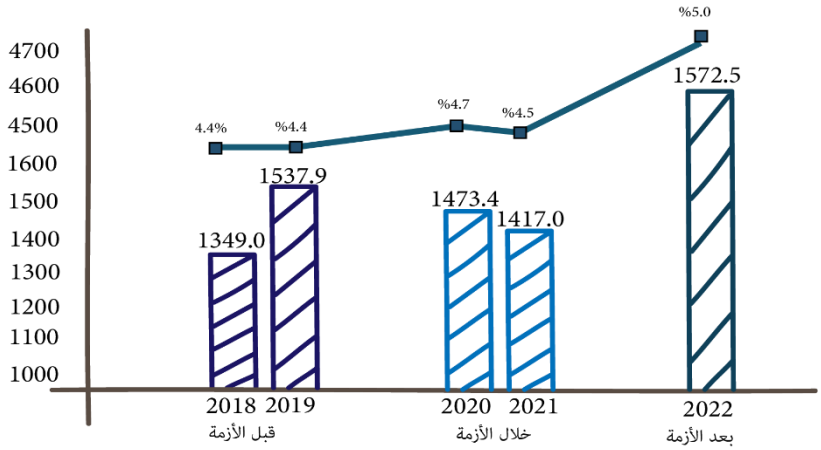

❖ بلغ عدد المنشآت العاملة في القطاع قبل الأزمة (289) منشأة، شكّلت ما نسبته (0.6%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي، وخلال الأزمة زاد عدد المنشآت ليصل إلى (392) منشأة، شكلت ما نسبته (0.6%)، أما بعد الأزمة، فقد ارتفع عدد المنشآت العاملة في القطاع ليصل إلى (1515) منشأة، وبنسبة بلغت (2.2%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي.

❖ بلغ عدد العاملين قبل الأزمة (5,675) عاملاً في القطاع بنسبة بلغت (0.4%) من إجمالي العدد الكلي للعاملين، وخلال الأزمة بلغ عدد العاملين (5,854) عاملاً وبنسبة بلغت أيضاً (0.4%)، أما بعد الأزمة فقد ارتفع عدد العاملين في القطاع ليصل إلى (18,320) عامل مع ارتفاع ذات النسبة إلى (1.3%). وفقاً للرؤية المستقبلية، فإن هناك خطة لزيادة مساهمة الزراعة والأمن الغذائي في تشغيل الأيدي العاملة بنسبة (5.5%) سنويًا.

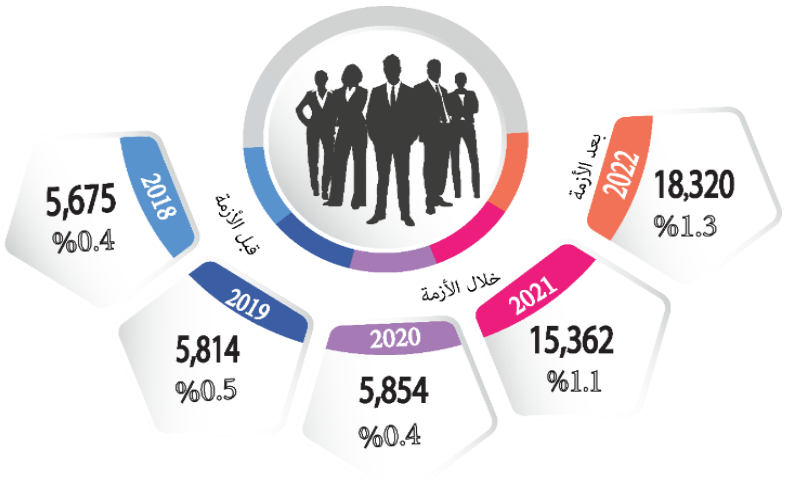

❖ تشير تقارير سير العمل للبرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي للنصف الأول من عام 2023 إلى تنفيذ 31 التزاماً لقطاع الزراعة والأمن الغذائي لعام 2023، اكتمل منها 16%، وجاري تنفيذ 65% منها، بينما 19% منها لم يبدأ بعد.

❖ الخلاصة والتوصيات:

بناءً على التحليل القطاعي الاقتصادي لقدرة القطاعات الاقتصادية على التكيّف مع أزمة كورونا، توصي الدراسة بضرورة تعزيز الشراكة ما بين الغرف التجارية والحكومة والوزارات والمؤسسات المعنية لدى رسم السياسات المتعلقة بأداء القطاعات التجارية والخدمية المختلفة، وذلك لضمان تنفيذ سياسات فعّالة تهدف إلى تعزيز نمو تلك القطاعات لتحقيق استدامتها.

❖ المراجع:

❖ البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، تقرير سير العمل خلال النصف الأول (كانون الثاني-حزيران) للعام 2023.
❖ البنك المركزي الأردني، تقارير سنوية (2018-2022)، عمان، الأردن.
❖ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، تقارير سنوية (2018-2022)، عمان، الأردن.
❖ دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي الأردني (2018-2022)، عمان، الأردن.
❖ رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).
❖ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان، 2023.

التحليل القطاعي

قطاع التجارة والمطاعم والفنادق

1-قطاع التجارة والمطاعم والفنادق:

يُعد هذا القطاع أحد أهم مكونات القطاع الخدمي في الأردن، حيث يساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير فرص العمل، كما أن توفير خدمات التجارة والمطاعم والفنادق يُعتبر جزءاً أساسياً من النشاط اليومي للأفراد والأسر، ويعكس الإنفاق الاستهلاكي للمستهلكين.

يشمل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق مجموعة متنوعة من الأنشطة، بدءاً من المحال التجارية والمتاجر والمطاعم وصولاً إلى الفنادق والمنتجعات السياحية، ويلعب هذا القطاع دوراً حيوياً في تلبية احتياجات المجتمع وتلبية رغبات الزوار والسياح.

ولا شك أن أداء قطاع التجارة والمطاعم والفنادق قد يتأثر بالتحديات الاقتصادية والإقليمية المتعددة مثل التباطؤ الاقتصادي، والتغيرات في الإنفاق الاستهلاكي، وتأثير الأزمات مثل جائحة (كوفيد-19)، مما يتطلب جهودًا استثنائية للتكيف والابتكار للتعامل مع التحديات والحفاظ على استدامة الأعمال.

أولاً: مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي :

يُعدّ قطاع التجارة والمطاعم والفنادق جزءًا هامًا من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، ويسهم بشكل كبير في الاقتصاد، كما يعد القطاع موردًا هامًا للعملة الصعبة في البلاد، حيث يساهم في زيادة العائدات من السياحة وتجارة السلع والخدمات.

أظهر القطاع قدرة تكيّف عالية مع التحديات التي فرضتها جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، واتخذت الحكومة والقطاع الخاص إجراءات وقائية فعالة للحد من انتشار الفيروس وحماية المواطنين والزوار، مما ساهم في الحفاظ على استمرارية الأعمال وتقديم الخدمات، كما قدمت الحكومة الأردنية دعمًا ماليًا ومساندة للقطاعات المتأثرة بالجائحة، بما في ذلك قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، وتم تقديم تسهيلات مالية، وتأجيل للضرائب والرسوم، وبرامج دعم مالي مستهدفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف المساعدة على استمرارية الأعمال والحفاظ على فرص العمل في هذا القطاع الحيوي.

ومع تحسن الوضع الصحي وتفعيل القطاع السياحي في الأردن، من المتوقع أن يستمر قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في النمو والتطور خلال الفترة القادمة، ومن المهم أن يستمر العمل على تعزيز الاستدامة وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيا في تطوير هذا القطاع، وذلك لزيادة جاذبية الأردن كوجهة سياحية وتجارية.

يتضح أن قطاع التجارة والمطاعم والفنادق قد أسهم بشكل رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي للأردن خلال الفترة من (2018-2022)، فقد تراوحت نسبة مساهمته بين (9.0%) و(9.3%) خلال هذه الفترة، مما يعكس أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الأردني كما هو موضح في الجدول رقم (1).

ورغم التحديات التي فرضتها جائحة كورونا للفترة (2020-2021)، فإن قطاع التجارة والمطاعم والفنادق بقي ثابتًا حول مستويات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لفترة ما قبل الأزمة (2018-2019)، كما أنه شهد ارتفاعًا طفيفًا لفترة ما بعد الجائحة (2022)، حيث بلغت نسبة مساهمته (9.2%) بقيمة زادت عن (3.1) مليار دينار أردني، وهذا يعكس قدرة القطاع على التكيف والصمود في ظل الظروف الصعبة التي فرضتها الجائحة.

وتُشير توقعات رؤية التحديث الاقتصادي للأردن إلى استمرار زيادة مساهمة قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في الناتج المحلي الإجمالي، وحسب التقسيم القطاعي للرؤية فإن القطاع يشمل التجارة والسياحة.

وقد حدّدت رؤية التحديث الاقتصادي الآفاق المستقبلية للقطاع كما يلي:

1- **التجارة:** زيادة الأثر الاقتصادي المباشر للقطاع من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (4%)، وذلك من خلال تنفيذ الأولويات التالية:

- ❖ التحول إلى مركز إقليمي للتجارة: تحقيق أقصى استفادة من التواجد عبر قنوات التجزئة والتجارة التقليدية والرقمية.
- ❖ التصدير وإعادة التصدير: إعادة اكتساب أسواق الشركاء التجاريين الرئيسين والدول المجاورة ودخولها لتقليل التكلفة التشغيلية.
- ❖ تجارة الجملة والتجزئة التقليدية: تحديث الأنشطة من خلال الابتكارات لتحفيز الطلب.
- ❖ التجارة الالكترونية: التحول إلى أسرع مراكز التجارة الإلكترونية وتجارة التجزئة عبر الإنترنت.

ومن أبرز ما تم انجازه في قطاع التجارة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2023 ما يلي :

- ❖ مشروع دعم تطوير التجارة الالكترونية: حيث تم الانتهاء من العمل على تقييم جاهزية التجارة الالكترونية، وبناءاً عليه تم اعداد مسودة استراتيجية تطوير التجارة الالكترونية ورفعها إلى مجلس الوزراء لاعتمادها وإطلاقها، كما تم تشكيل فريق عمل وطني لاستراتيجية تطوير التجارة الإلكترونية وبدء العمل على الخطط التنفيذية، كما يتم العمل على إعداد برنامج تدريبي متخصص بدعم تطوير التجارة الالكترونية.
- ❖ توسيع نطاق الوصول الى الأسواق الأجنبية من خلال الاتفاقيات التجارية: تم إطلاق منصة التصدير الأردنية لتعزيز نطاق الوصول الى الأسواق الأجنبية من خلال الاتفاقيات التجارية، وسيتم عقد ورشة عمل حول تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية (DATS)، وجاري المتابعة مع الجهة المعنية بالتنفيذ (شركة بيت التصدير) للبدء بأرسال الدعوات لهذه الورشة وتحديد المكان والشركاء.
- ❖ إعداد وتنفيذ بوابة "دليل" الأردن للإجراءات الالكترونية للتسجيل والترخيص (E-Regulation Jordan) وتبسيط الإجراءات للرخص المشروطة، حيث أصبح عدد اجراءات المنصة التي تم توثيقها رسميا 17 إجراءاً، بالإضافة إلى 3 اجراءات أخرى في مرحلة التوثيق الرسمي.

2- **السياحة:** زيادة الأثر الاقتصادي المباشر للقطاع من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (10%)، وذلك من خلال تنفيذ الأولويات التالية:

- ❖ تنمية إمكانات الأردن ليصبح أفضل الوجهات السياحية.
- ❖ استمرارية تطوير المنتج السياحي وتعزيز تنافسيته.
- ❖ تطوير البنية التحتية للمواقع السياحية.
- ❖ تحسين خدمات النقل السياحي.
- ❖ تطوير المناهج التعليمية والتدريبية المتصلة بقطاع السياحة.
- ❖ السياحة في المواقع الأثرية والتراثية والطبيعية.

- السياحة العلاجية: دفع الأردن ليصبح من الوجهات الفُضلى لتجارب السياحة العلاجية والخدمات الطبية والرعاية الصحية عالية الجودة بأسعار ميسرة.
- السياحة الدينية: تنمية الإمكانات ليصبح الأردن احدى الوجهات المفضلة.
- السياحة المتخصصة: أن يصبح الأردن وجهة رئيسة للسياحة المتخصصة مثل سياحة المؤتمرات والفعاليات والمعارض.

ومن أبرز ما تم انجازه في قطاع السياحة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2023 ما يلي:

- الانتهاء من الجلسات التشاورية وإعداد تقارير المراجعة الخاصة بمسودة التشريعات (قانون السياحة، نظام تنظيم سياحة المغامرة، نظام تنظيم عمل وحدة التوعية والتوجيه والرقابة المشتركة على المنشآت السياحية، تعليمات المشاريع الأثرية). كما تم رفع مسودة تعليمات الشروط والمؤهلات والتصنيف الفني لمفتشي وزارة السياحة والآثار لسنة 2023.
- الاستمرار في دعم الطيران العارض ومنخفض التكاليف، حيث تم تنفيذ حملة تسويقية مشتركة مع شركة (Vueling Airlines)، اشتملت على تنفيذ حملات إعلانية على المواقع الإلكترونية ونشر مقالات عن التجارب السياحية في الأردن للترويج للأردن كوجهة سياحية من اسبانيا.
- تنفيذ حملة تسويقية مشتركة مع شركة (Edelweiss Airlines) اشتملت على تنفيذ إعلانات على المواقع الإلكترونية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى نشر مقالات سياحية متخصصة عن الأردن للترويج للأردن كوجهة سياحية من سويسرا.
- بناء النظام الالكتروني لبيع التذاكر وشراء الماسحات الضوئية وأجهزة الحاسوب، وتم تشكيل لجنة لاختيار بوابة الدفع الإلكتروني، تمهيداً لربطه وبدء العمل، كما تم إطلاق التأشيرة الإلكترونية من قبل وزارة الداخلية، كما يتم حالياً تمديد تغذية للتيار الكهربائي وشبكة انترنت من قبل دائرة الاثار العامة لمواقع بيع التذاكر.
- التوسع في استحداث التأشيرات والتذاكر الإلكترونية للسياح، حيث تم بناء النظام الالكتروني لبيع التذاكر وشراء الماسحات الضوئية وأجهزة الحاسوب. كما تم إطلاق التأشيرة الإلكترونية من قبل وزارة الداخلية.
- تشغيل نفق أم قيس المائي، وافتتاحه لاستقبال الزوار، كما تم تشغيل تلفريك عجلون وافتتاحه في شهر حزيران 2023، وتم تجهيز وتشغيل متنزه الأمير حسين بن عبد الله لمرتادي منطقة البحر الميت التنموية.
- استبدال منظومة التراخيص في القطاع السياحي بمنظومة التصنيف، حيث تم إعداد واعتماد 6 نماذج تنظيمية والخاصة بكل من (المنشآت الفندقية والمطاعم السياحية وبيوت الضيافة ومكاتب السياحة والسفر ومتاجر بيع الحرف التقليدية وأنشطة تصنيع منتوجات الحرف التقليدية) لاستبدال منظومة التراخيص بمنظومة التصنيف.
- تطوير المنتجات والخدمات المرتبطة بمسارات الأردن السياحية فيما يتعلق (بسياحة المغامرة والسياحة العلاجية والسياحة الدينية وسياحة المؤتمرات والسياحة التعليمية).
- الاستمرار في تنفيذ برنامج أردننا جنة من خلال 1,732 رحلة و67 ألف مشارك.

- ❖ الترويج للمواقع الأثرية والتراثية في الأردن لأغراض تصوير الأفلام، من خلال المشاركة في المهرجانات والأسواق العالمية مثل مهرجان برلين ومهرجان بكين ومهرجان كان في فرنسا.

كما حددت رؤية التحديث الاقتصادي للأردن أن تزداد مساهمة قطاع التجارة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (4%) سنويًا ونسبة مساهمة قطاع السياحة بنسبة (10%) سنويًا حتى عام 2033، مما يعني أن الحكومة تتوقع نمواً قوياً لقطاعي التجارة والسياحة وأنهما سيسهمان بشكل أكبر في الناتج المحلي الإجمالي على مدار السنوات القادمة، وهذا يشير إلى تفاؤل الحكومة بقدرة القطاعين على تحقيق نمو مستدام وتطور قوي في الأعوام القادمة، وتعزز هذه الزيادة النمو الاقتصادي وتسهم في توفير فرص عمل إضافية وتحسين مستوى المعيشة في الأردن.

ويتطلّب تحقيق هذه الرؤية توجيه الاستثمارات والموارد لدعم تطوير قطاعي التجارة والسياحة، بما في ذلك تعزيز بيئة الأعمال وتوفير التمويل والتدريب وتحسين البنية التحتية التجارية والسياحية، كما يتطلب الاهتمام بترويج وتسويق الوجهات السياحية المتنوعة وتطوير منتجات وخدمات تجارية مبتكرة وجذابة.

جدول رقم (1): مساهمة قطاع التجارة والفنادق والمطاعم في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2018-2022)

الفترة	السنة	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (مليون دينار)	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (%)
قبل الأزمة	2018	2855.5	%9.3
	2019	2928.3	%9.2
خلال الأزمة	2020	2813.5	%9.0
	2021	2917.9	%9.0
بعد الأزمة	2022	3106.3	%9.2
الرؤية: التجارة السياحة	2033	+ 4.0% سنوياً + 10.0% سنوياً	

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية (2018-2022)
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033)

ثانياً: عدد المنشآت العاملة في القطاع :

ارتفع عدد المنشآت العاملة في هذا القطاع في فترة ما قبل الأزمة ارتفاعاً طفيفاً بين عامي 2018 و2019، حيث ارتفعت النسبة من (45.9%) إلى (46.1%) كما هو موضح في الجدول رقم (2). أما خلال فترة الأزمة، فقد شهد القطاع زيادة كبيرة في عدد المنشآت العاملة، حيث ارتفع العدد من (29,933) في عام 2020 إلى (31,128) في عام 2021، ومع ذلك، انخفضت نسبة المنشآت في هذا القطاع إلى إجمالي عدد المنشآت قليلاً إلى (48.0%)، ويعكس الجدول أدناه الزيادة في عدد المنشآت العاملة في القطاع خلال فترة الدراسة، والتي قد تكون نتيجة للتكيف مع الظروف الاقتصادية الصعبة والبحث عن فرص جديدة للأعمال.

جدول رقم (2): عدد المنشآت العاملة في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والسياحة للفترة (2018-2022)

الفترة	السنة	عدد المنشآت العاملة في القطاع	نسبة المنشآت من إجمالي عدد المنشآت
قبل الأزمة	2018	24279	%45.9
	2019	25237	%46.1
خلال الأزمة	2020	29933	%48.4
	2021	31128	%48.0
بعد الأزمة	2022	32685	%48.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي للفترة (2018-2022).

ثالثاً: مساهمة القطاع في تشغيل الأيدي العاملة :

يُعتبر قطاع التجارة والمطاعم والفنادق من أكبر مصادر التشغيل في الأردن، حيث يوفر فرص عمل لعدد كبير من العمال، ويقوم القطاع بتوفير وظائف متنوعة تشمل المبيعات والخدمات والإدارة والضيافة، ويستفيد منه العديد من الأشخاص من مختلف الفئات العمرية والمؤهلات العلمية.

وتُعتبر العمالة المُؤمَّن عليها اجتماعياً أحد المؤشرات الهامة لتقييم الوضع الاجتماعي والحماية الاجتماعية للعاملين في هذا القطاع، وتشير هذه العمالة إلى العمال الذين يحظون بتغطية اجتماعية من خلال التأمين الصحي والضمان الاجتماعي والفوائد الأخرى.

ويبين الجدول رقم (3) عدد العاملين المؤمن عليهم اجتماعياً في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والسياحة للأعوام من (2018-2022) ونسبتهم من إجمالي العدد الكلي للعاملين، ومن خلال تحليل الجدول يمكن استخلاص بعض النقاط الهامة :

1. ارتفع عدد العاملين في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق في الأردن تدريجيًا، فقبل الأزمة، كان هناك زيادة طفيفة في أعداد العاملين بين عامي 2018 و2019، حيث ارتفع العدد الإجمالي من (170) ألف عامل إلى (172.5) ألف عامل، أما خلال الأزمة فازداد العدد بشكل أكبر، حيث وصل إلى (187) ألف عامل في عام 2021، وخلال عام 2022 أي ما بعد الأزمة ارتفع العدد ليصل إلى (199.3) ألف عامل.
2. يتضح أن نسبة العاملين في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق من إجمالي العدد الكلي للعاملين في الأردن كانت متسقة خلال فترة الدراسة، فقد تراوحت النسبة بين (13.7%) في عام 2018 و(13.6%) في عام 2019 قبل الأزمة، ثم ارتفعت قليلاً إلى (14%) و(14.2%) خلال الأزمة في عامي 2020 و2021، وخلال عام 2022 أي ما بعد الأزمة ارتفعت النسبة لتصل إلى (14.4%).
3. تشكل العمالة الأردنية الجزء الأكبر من العاملين في هذا القطاع، مما يدل على دور القطاع الهام في توفير فرص عمل للمواطنين الأردنيين.

وقد حدّدت رؤية التحديث الاقتصادي الافاق المستقبلية لقطاع التجارة، بزيادة عدد العمالة في القطاع بنسبة (3.5%) سنوياً، وزيادة عدد العمالة في قطاع السياحة بنسبة (9.5%) سنوياً، ليصل اجمالي عدد العاملين في قطاع التجارة إلى (400) ألف عامل، وفي قطاع السياحة إلى (150) ألف عامل عام 2033.

تشير هذه الزيادة في عدد العمالة في القطاعين إلى توقعات بنمو القطاعين وتطورهما في المستقبل، وزيادة عدد العمالة يُمكِن أن يعكس زيادة في الطلب على المنتجات والخدمات المقدمة في هذين القطاعين، ويمكن أن يرتبط نمو قطاع التجارة بعوامل مثل زيادة السكان والنمو الاقتصادي، حيث يمكن أن يزيد الطلب على المنتجات والسلع المختلفة التي يقدمها القطاع التجاري، ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع عدد العمالة يمكن أن يدعم التوسع في الأعمال التجارية ويساهم في نمو القطاع.

أما بالنسبة لقطاع السياحة، فزيادة عدد العمالة بهذه النسبة قد يرتبط بتوقعات بزيادة الطلب على الخدمات السياحية والضيافة، ويمكن أن يؤدي نمو قطاع السياحة إلى تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة في المجالات المتعلقة بالسياحة، مثل الفنادق والمطاعم والمنشآت الترفيهية، وتلك الزيادة المتوقعة في عدد العاملين في قطاعي التجارة والسياحة تشير إلى أن هناك تفاؤلاً بالاستمرار في نمو هذين القطاعين في المستقبل وتوفير فرص العمل.

جدول رقم (3): اعداد العاملين المؤمن عليهم إلزامياً في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والسياحة للفترة (2018-2022)

الفترة	السنة	أعداد العاملين (ذكور وإناث)			نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي
		أردنيين	غير أردنيين	المجموع	
قبل الأزمة	2018	132423	37630	170053	%13.7
	2019	136010	36483	172493	%13.6
خلال الأزمة	2020	144256	31420	175676	%14.0
	2021	152408	34616	187024	%14.2
بعد الأزمة	2022	161175	38097	199272	%14.4
الرؤية التجارة السياحة	2033	+3.5% سنوياً +9.5% سنوياً			

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي للفترة (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

الالتزامات الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي لقطاع التجارة (مُحدّث في 2023/8/20)

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	ما تم إنجازه	ملاحظات
1- تطوير التشريعات المتعلقة بحماية المستهلك	تعزيز آليات الرصد والتتبع للسلع والخدمات التجارية	إنشاء قاعدة بيانات سعرية للسلع والخدمات (مرصد للأسعار)	وزارة الصناعة والتجارة	لم يبدأ بعد	
	تعزيز حماية المستهلك	إصدار تعليمات جمعيات حماية المستهلك	وزارة الصناعة والتجارة	لم تبدأ بعد	تم تأجيل المشروع لعام 2024
2- تبسيط اللوائح التنظيمية المتعلقة بالجمارك والضرائب والشحن أمام التجارة والتجارة بالتجزئة	تم نقل المبادرة الى قطاع الخدمات اللوجستية والنقل				
3- تحديث الميناء والبنية التحتية للتخزين	تم نقل المبادرة الى قطاع الخدمات اللوجستية والنقل				
4- تقديم الدعم لتمويل التجارة	لم يشملها البرنامج التنفيذي 2023-2025				
5- توسيع نطاق شراكات التجارة واتفاقيات التجارة الحرة.	تعزيز التبادل التجاري ونمو الصادرات المحلية (فرص محلية)	إعداد الدراسات وطرح وإحالة عطاء تطوير أرض المعارض (مرج الحمام)	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	قيد التنفيذ	تم استدراج عروض من الشركات
		استكمال الدراسات والتصاميم ووثائق العطاء وطرحه لتنفيذ مشروع المدينة الاقتصادية مع العراق	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	قيد التنفيذ	تم اعلان طرح العطاء من قبل الشركة العراقية الأردنية للصناعة المملوكة للحكومتين الأردنية والعراقية / المكلفة بتنفيذ مشروع المدينة الاقتصادية المشتركة بين الأردن والعراق خلال المدة المخصصة للحصول على وثيقة مناقصة عطاء استقطاب مطور للمشروع بدأت من تاريخ (2023/5/30) وانتهت بتاريخ (2023/6/29) وتم استقبال العروض
6- انشاء قاعدة بيانات للسلع القابلة للتداول التجاري والخدمات	لم يشملها البرنامج التنفيذي 2023-2025				
7- تفعيل التشغيل الآلي للإجراءات والعمليات الحكومية.	تحسين الإجراءات والخدمات الحكومية في قطاع الاعمال	إنشاء سجل ونظام إلكتروني موحد لتسجيل الاعمال، يضم كافة الجهات المعنية بالتسجيل في المملكة.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	لم تبدأ بعد	
		إعداد وتنفيذ بوابة إلكترونية تتضمن دليل تفصيلي بالإجراءات الحكومية لتسجيل وترخيص الأنشطة الاقتصادية.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	قيد التنفيذ	تم إطلاق الدليل
		إعداد وتنفيذ بوابة الأردن للإجراءات الإلكترونية (e-regulation Jordan) وتبسيط الإجراءات للرخص المشروطة	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	قيد التنفيذ	وزارة الصناعة والتجارة والتموين ستعمل على إطلاق بوابة الأردن الإلكترونية وتبسيط الإجراءات للرخص المشروطة حيث سيتم إطلاق المشروع خلال الأشهر الثلاثة المقبلة علما أنه يتم العمل على التدقيق النهائي للإجراءات مع الجهات المعنية وسيتم بعدها العمل على تبسيط الإجراءات بالتعاون مع الجهات المسؤولة. إعداد وتنفيذ بوابة "دليل" الأردن للإجراءات الالكترونية للتسجيل والترخيص E-Registration Jordan وتبسيط الإجراءات للرخص المشروطة حيث أصبح عدد اجراءات المنصة التي تم توثيقها رسميا 17 إجراءات بالإضافة إلى 3 اجراءات أخرى في مرحلة التوثيق الرسمي. (وهو عدد الاجراءات المتفق توثيقه مع منظمة ESCWA) وهنالك اجراءات اخرى قيد الدراسة للبدء بعملية جمع البيانات وتوثيقها على المنصة. حيث أن العمل على تحديث المنصة واضافة إجراءات جديدة يتم بشكل مستمر، ويتم نشرها أولاً بأول.
8- تحديد حوافز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبرامج الخصومات.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023-2025				
9- تحديث مراكز التوزيع والخدمات اللوجستية.	تم نقل المبادرة الى قطاع الخدمات اللوجستية والنقل				
10- تحديث البنية التحتية الرقمية للتجارة الإلكترونية	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023-2025				
11- إطلاق مراكز للتدريب على تقديم خدمة العملاء	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023-2025				
12- تحسين البيئة التمكينية للتجارة الإلكترونية، وتحقيق عدالة المنافسة مع التجارة التقليدية	تعزيز البيئة التمكينية للتجارة الإلكترونية	تحرير سوق التجارة الإلكترونية وتنظيمه وتبسيط إجراءاته.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	قيد التنفيذ	وزارة الصناعة والتجارة والتموين تقوم حالياً تعمل على إعداد الاستراتيجية الوطنية للتجارة الالكترونية والخطوات المستقبلية لتمكين بيئة العمل للتجارة الالكترونية في الأردن وسيتم تشكيل فريق وطني معني بالتجارة الالكترونية
		مشروع دعم تطوير التجارة الإلكترونية.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	قيد التنفيذ	تعمل وزارة الصناعة والتجارة والتموين حالياً على إعداد الاستراتيجية الوطنية للتجارة الالكترونية والخطوات المستقبلية لتمكين بيئة العمل للتجارة الالكترونية في الأردن وسيتم تشكيل فريق وطني معني بالتجارة الالكترونية تم انتهاء من العمل على تقييم جاهزية التجارة الإلكترونية وبناءً عليه تم إعداد مسودة استراتيجية تطوير التجارة الالكترونية ورفعها الى مجلس الوزراء لاعتمادها واطلاقها. تم تشكيل فريق عمل وطني لاستراتيجية تطوير التجارة الالكترونية وبدء العمل على الخطط التنفيذية، كما يتم العمل على إعداد برنامج تدريبي متخصص.
		تعديل وإقرار قانون التجارة الإلكترونية رقم (15) لسنة 2015.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	قيد التنفيذ	وزارة الصناعة والتجارة والتموين تعمل حالياً على إعداد الاستراتيجية الوطنية للتجارة الالكترونية والخطوات المستقبلية لتمكين بيئة العمل للتجارة الالكترونية في الأردن وسيتم تشكيل فريق وطني معني بالتجارة الالكترونية.

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	ما تم إنجازه	ملاحظات
		إنشاء مسرعات أعمال للشركات الناشئة في التجارة الإلكترونية.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	لم تبدأ بعد	
		إصدار تعليمات خاصة لحماية المستهلك للبيع الإلكتروني.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	لم تبدأ بعد	تم تأجيل المشروع لعام 2024
	تعزيز بيئة المنافسة	إقرار القانون المعدل لقانون المنافسة.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	مكتمل	صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 2023/8/13
		إقرار القانون المعدل لقانون الشركات والأنظمة الخاصة به.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	مكتمل	صدر بالجريدة الرسمية بتاريخ 2023/8/13

الالتزامات الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي لقطاع السياحة (مُحدّث في 2023/8/20)

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	ما تم إنجازه	ملاحظات
1- تطوير وإدارة المواقع والمرافق السياحية والحفاظ عليها.	حماية المواقع الأثرية والتراثية والسياحية وتطويرها	تطوير وصيانة وتأهيل الأبنية والمرافق والمواقع السياحية والتراثية	وزارة السياحة والآثار	قيد التنفيذ	
2- تطوير المنتجات الخاصة بالسياحة بأنواعها المختلفة.	إطلاق حملات لترويج السياحة في الأسواق المستهدفة	تنفيذ برامج الترويج السياحية	وزارة السياحة والآثار وهيئة تنشيط السياحة	قيد التنفيذ	
		الاستمرار في تنفيذ برنامج أردننا جنة	هيئة تنشيط السياحة	قيد التنفيذ	
		تنفيذ حملات ترويجية وتسويقية بمختلف الطرق التسويقية الرقمية وغيرها	هيئة تنشيط السياحة	قيد التنفيذ	تقوم هيئة تنشيط السياحة على جذب خطوط اخرى من الطيران العارض. أعلنت هيئة تنشيط السياحة، عن توقيع اتفاقية تعزيز استقطاب السياحة للمملكة من خلال الطيران العارض، بهدف استقطاب 32 رحلة خلال العام الحالي من 16 مدينة إسبانية وبرتغالية. المشاركة في عدد من المعارض السياحية الدولية في مدريد وميلان وجدة وبروكسل وبغداد وبرلين بالاضافة إلى المشاركة في معرض متخصص بسياحة الغوص بالتعاون مع سلطة العقبة. كما تمت المشاركة في معرض (Dubai ATM) حيث تم عقد اتفاقية مع دائرة الثقافة والسياحة ابوظبي وعقد اجتماعات مع مكاتب سياحية عالمية بالإضافة إلى معرض (RTF في الرياض حيث تم عرض تنوع العروض السياحية في الأردن، بما في ذلك السياحة الثقافية والتاريخية وسياحة المغامرة ولقاءات مع مؤثرين واعلاميين سعوديين لزيادة الوعي عن السياحة في الأردن ولقاء سفراء من جميع أنحاء العالم. تم تنفيذ معرض متنقل في البرازيل، حيث تم تعريف المكاتب السياحية الأردنية بالمكاتب السياحية البرازيلية، وتحديث القطاع السياحي البرازيلي بآخر مستجدات السوق السياحي الاردني، وقد تم الاجتماع مع أكثر من 65 مكتب. تم التعاقد مع غوغل وإطلاق حملات إعلانية في كل من المملكة المتحدة، أستراليا، إسبانيا، ألمانيا، سويسرا، السعودية وأبو ظبي، وهولندا مع 11 شركة. تم إطلاق (Roadshow) للترويج للسياحة في الأردن في الهند (دلهي، مومباي، بانجالور)، كما تم تنفيذ فعالية حفل عشاء في تونس بطابع أردني برعاية السفارة الاردنية حيث تمت دعوة الشركات السياحية التونسية ومؤثري التواصل الاجتماعي. تم تنفيذ ورشة عمل بحضور أكثر من 400 مشارك بالتعاون مع ((Inside Travel) في سويسرا والنمسا، للتعريف بالمنتج الأردني والترويج للأردن كوجهة سياحية.
3- تفعيل مُبادرة الاستثمار السياحي.	ربط الأردن بالدول والأسواق المستهدفة	الاستمرار في دعم الطيران العارض ومنخفض التكاليف	هيئة تنشيط السياحة	مكتمل	تم تنفيذ حملة تسويقية مشتركة مع شركة (Airlines Vueling) اشتملت على تنفيذ حملات إعلانية على المواقع الإلكترونية ونشر مقالات عن التجارب السياحية فى الأردن للترويج للأردن كوجهة سياحية من اسبانيا وذلك لترويج الأردن بأن تكون وجهة سياحية خلال العطلة الصيفية. تم تنفيذ حملة تسويقية مشتركة مع شركة (Airlines Edelweiss) اشتملت على تنفيذ إعلانات على المواقع الإلكترونية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى نشر مقالات سياحية متخصصة عن الأردن، للترويج للأردن كوجهة سياحية من سويسرا. شركات طيران منخفضة التكاليف (4 شركات عاملة، 138 ألف راكب منهم 99 ألف عن طريق مطار الملكة علياء و40 ألف عبر مطار الملك حسين، 154 % نمو في عدد الركاب في الربع الأول 2023 مقارنة مع نفس الفترة من (2022)، و5 شركات عاملة، 104 ألف راكب منهم 100 ألف عن طريق مطار الملكة علياء و4 ألف عبر مطار الملك حسين، 33 % نمو في عدد الركاب في الربع الثاني 2023 مقارنة مع نفس الفترة من 2022).
		التوسع في استحداث التأشيرات والتذاكر الإلكترونية للسياح	هيئة تنشيط السياحة	مكتمل	تم بناء النظام الالكتروني لبيع التذاكر وشراء الماسحات الضوئية وأجهزة الحاسوب وتم تشكيل لجنة لاختيار بوابة دفع الإلكتروني تمهيدا لربطه وبدء العمل، كما تم إطلاق التأشيرة الإلكترونية من قبل وزارة الداخلية، كما يتم حاليا تمديد تغذية للتيار الكهربائي وشبكة انترنت من قبل دائرة الاثار العامة لمواقع بيع التذاكر.
4- تسهيل السفر إلى الأردن والتنقل داخله.	تطوير بيئة العمل السياحي والتشريعات الناظمة	مراجعة وتعديل التشريعات الناظمة لقطاع السياحة.	وزارة السياحة والآثار	قيد التنفيذ	أطلقت وزارة السياحة والآثار المرحلة الثالثة من مشروع إصلاح منظومة التراخيص في القطاع السياحي، والذي يتم تنفيذه بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين كمنسق وطني لمشروع رحلة المستثمر بهدف تحسين إجراءات بدء العمل للأنشطة الاقتصادية.

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	ما تم إنجازه	ملاحظات
					تم الانتهاء من كافة الجلسات التشاورية واعداد كافة تقارير المراجعة الخاصة بمسودة التشريعات (قانون السياحة، نظام تنظيم سياحة المغامرة، نظام تنظيم عمل وحدة التوعية والتوجيه والرقابة المشتركة على المنشآت السياحية، تعليمات المشاريع الأثرية). كما تم رفع مسودة تعليمات الشروط والمؤهلات والتصنيف الفني لمفتشي وزارة السياحة والآثار لسنة 2023 ولكن لم يتم رفع قانون التراث المادي لحين استكمال دراسة الملاحظات الواردة بناء على التغذية الراجعة.
		استبدال منظومة التراخيص في القطاع السياحي بمنظومة التصنيف	وزارة السياحة والآثار ووزارة الصناعة والتجارة والتموين	مكتمل	ان الخطة التنفيذية تضمنت مسارين، الأول ينفذ خلال 6 شهور لضبط العمل السياحي واستكمال أعمال تنظيم المخيمات وتطويرها وتصويب أوضاعها، والثاني بعيد المدى وهو مسار استراتيجي لمراجعة الخطط والدراسات السابقة للتقدم بتصور شمولي للمنطقة يتضمن تطوير المنتج السياحي واستكمال أعمال التنظيم العمراني والتوسع الجغرافي وتمكين المجتمعات المحلية. تم اعداد واعتماد 6 نماذج تنظيمية والخاصة بكل من المنشآت الفندقية والمطاعم السياحية وبيوت الضيافة ومكاتب السياحة والسفر ومتاجر بيع الحرف التقليدية وانشطة تصنيع منتوجات الحرف التقليدية لاستبدال منظومة التراخيص بمنظومة. تم اعداد النماذج لكل من الادلاء والمزارع والشاليهات فيما يتعلق بمدن التسلية والترويح السياحي. تمت مراجعة الاشتراطات والمعايير الخاصة بالمنشآت الفندقية بالإضافة لبيوت الضيافة وبيوت العطلات (المزارع).
5- إطلاق مُبادرة تنافسية الكُلف وإتاحة الخدمات بأسعار مناسبة.	تطوير وترويج المنتجات والتجارب السياحية لمختلف أنماط السياحة	تطوير المنتجات والخدمات المرتبطة بمسار الأردن السياحي	هيئة تنشيط السياحة	مكتمل	تم تطوير منتجات سياحية جديدة مرتبطة بمسارات الأردن السياحية، والتي تشمل: سياحة المغامرات، والسياحة العلاجية، والسياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات، والسياحة التعليمية.
6- إنشاء برنامج لصقل المهارات في قطاع السياحة.	تعزيز وتحفيز الاستثمار في القطاع السياحي	تشغيل نفق أم قيس المائي وافتتاحه لاستقبال الزوار.	الشركة الأردنية لإحياء التراث	قيد التنفيذ	يتم العمل حالياً على تعزيز وتحفيز الاستثمار في القطاع السياحي حيث تم تشغيل نفق ام قيس المائي وافتتاحه لاستقبال الزوار حيث بلغ عدد الزوار لغاية 15\7\ 2023 (1482 أردني و267 أجنبي).
		استكمال أعمال وتطوير نزل محمية اليرموك.	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	قيد التنفيذ	المشروع مهدد بالإغلاق بعد إنجاز 60% منه بسبب عف التمويل الحكومي
		إعادة تأهيل محطة القطرانة والجيزة.	مؤسسة الخط الحديدي الحجازي	لم تبدأ بعد	
		تطوير منتجات مخصصة لقطاع السياحة في منطقة الصوان التنموية	المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية	قيد التنفيذ	تم إعداد مخطط شمولي لتنمية محافظة عجلون وتم انشاء تلفريك عجلون
7- إطلاق مُبادرة السائح الرقمي.	تعزيز وتحفيز الاستثمار في القطاع السياحي	تجهيز وتشغيل متنزه الأمير حسين بن عبد الله لمرتادي منطقة البحر الميت التنموية.	المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية	قيد التنفيذ	
		طرح الفرصة الاستثمارية للمنطاد.	سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي	لم تبدأ بعد	
		الترويج والتسويق للفرص الاستثمارية للقطاع الخاص في مجال إنشاء قاعات متعددة الأغراض ومشاريع عنقودية مثل فندق فئة أربع نجوم، ومناطق للتسوق، وسياحة للاستجمام والتسلية والترفيه، ومركزا للرياضات الداخلية	وزارة الاستثمار	قيد التنفيذ	تم طرح بعض الفرص الاستثمارية مثل مشروع المطل والمدينة الرياضية في العقبة وكذلك مدينة تسلية وترويح سياحي بمحافظة العاصمة
8- تحديث بيانات القطاع بما يمكّن من اتخاذ القرارات.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
9- الاستمرار بالتسويق السياحي، وربط الأردن بشبكة أوسع رافده للسياح، وتطوير الهوية التجارية.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
10- وضع معايير وقواعد عالمية المستوى لقطاع السياحة.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
11- تحسين القوانين المُرتبطة بقطاع السياحة.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
12- تبسيط الإجراءات الحكومية	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
13- إطلاق مُبادرة «أردن الأمن والسلامة والبيئة النظيفة	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				

قطاع النقل والتخزين والاتصالات

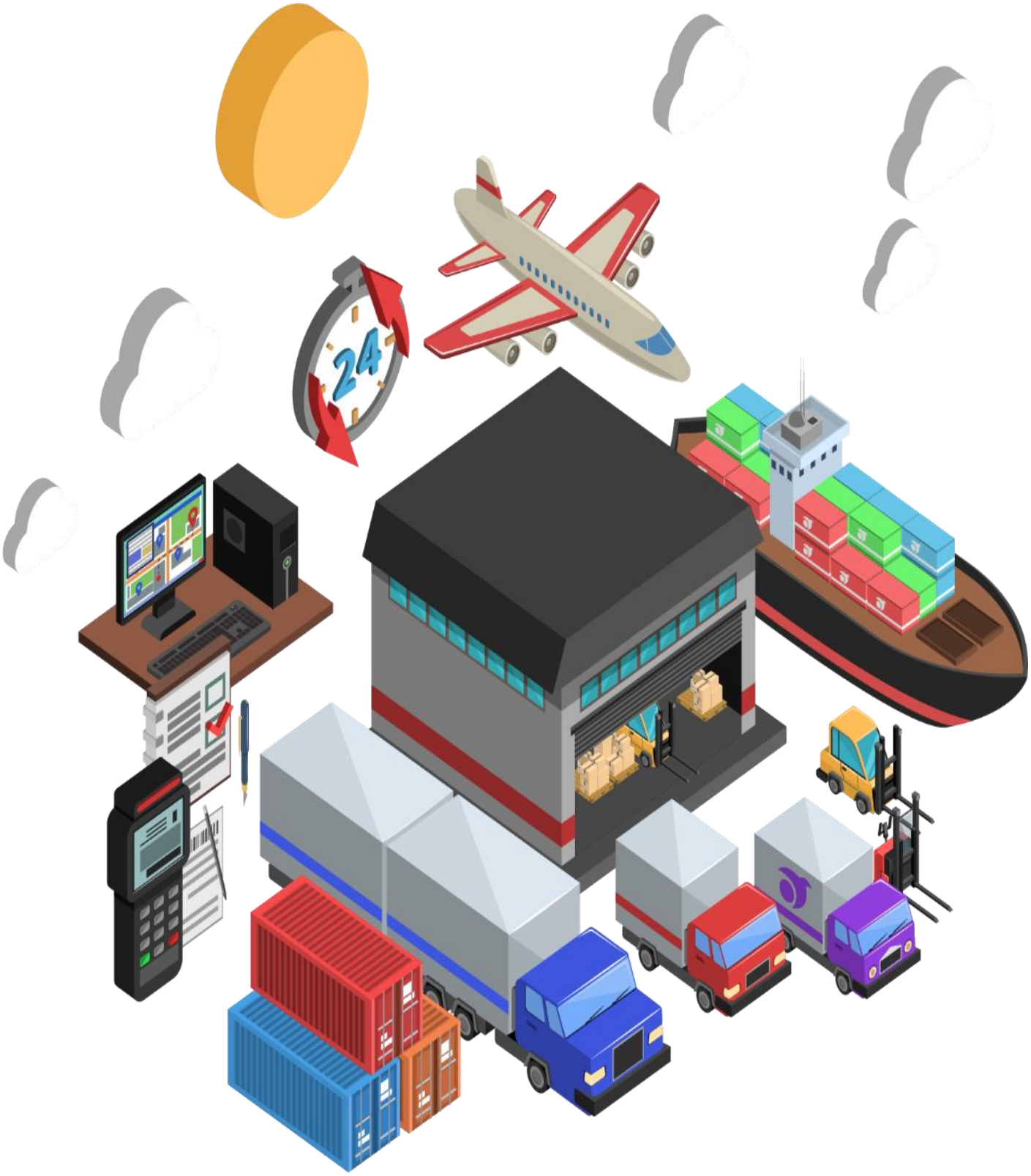

2ـقطاع النقل والتخزين والاتصالات:

يشمل قطاع النقل والتخزين والاتصالات مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تتعلق بنقل البضائع والركاب وتخزينها، وتقديم خدمات الاتصالات المتنوعة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات الإنترنت، والخدمات البريدي، ويشمل القطاع أيضًا النقل الجوي، والنقل البحري، والخدمات اللوجستية، وشركات الاتصالات.

يُعد قطاع النقل والتخزين والاتصالات أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد، حيث يلعب دورًا هامًا في تسهيل حركة البضائع والأشخاص، ويتيح هذا القطاع نقل البضائع بين المناطق المختلفة داخل البلد وبين الدول، ويسهم في توفير خدمات النقل العام والتجاري. بالإضافة إلى ذلك، يقوم القطاع بتخزين البضائع في منشآت التخزين ويوفر الخدمات اللوجستية للشركات لضمان استمرار سلاسل التوريد.

ومن جانب آخر، يقوم قطاع الاتصالات بدور حيوي في ربط الأفراد والشركات ببعضهم البعض، وتُتيح الاتصالات السلكية واللاسلكية تبادل المعلومات والبيانات على نطاق واسع، وتُساعد في تمكين الاتصال الصوتي والمرئي عبر الشبكات، ويشمل القطاع أيضًا خدمات الإنترنت والبريد الإلكتروني، التي تلعب دورًا حيويًا في التواصل والتجارة الإلكترونية ونقل المعلومات بسرعة وفعالية، وبالتالي، يساهم قطاع النقل والتخزين والاتصالات في دعم النمو الاقتصادي وتطور الأعمال التجارية بشكل عام.

أولاً: مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي :

تتبع مساهمة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي من عدة مصادر، يتمثل أحد هذه المصادر في نقل البضائع والركاب، حيث يتيح هذا القطاع حركة السلع والأشخاص بين المناطق المختلفة، وبين البلدان، مما يساهم في تسهيل التجارة والتبادل التجاري وزيادة الإنتاجية، وتتضمن أنشطة النقل الجوي والنقل البحري والنقل البري ووسائل النقل العام والشحن والتوزيع.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم قطاع التخزين في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتيح التخزين الفعال للبضائع والمواد الخام والمنتجات النهائية، ويسهم في ضمان توفرها وتوزيعها بشكل فعال للشركات والمستهلكين، كما يقدم قطاع الخدمات اللوجستية دعمًا مهمًا للأنشطة التجارية والإنتاجية عن طريق تسهيل إدارة سلاسل التوريد وتخزين البضائع بشكل فعال وتوزيعها.

وبالنسبة للاتصالات، فإن توفير خدمات الاتصالات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، وخدمات الإنترنت، والخدمات البريدية يعد مصدرًا آخر لمساهمة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي، ويلعب الاتصال الفعال دورًا حيويًا في ربط الأفراد والشركات ببعضهم البعض، ويسهم في تبادل المعلومات والبيانات وتمكين الاتصال الصوتي والمرئي عبر الشبكات.

بناءً على الجدول رقم (4)، يُمكننا ملاحظة أن مساهمة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي كانت متغيرة خلال فترة الدراسة، حيث شهدت ارتفاعًا في فترة ما قبل الأزمة ثم انخفاضًا خلال فترة الأزمة وما بعدها.

حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (2509.2) مليون دينار أردني قبل الأزمة عام 2018، ما يمثل (8.1%) من الناتج المحلي الإجمالي. وفي العام التالي 2019، ارتفعت مساهمة القطاع إلى (2624.6) مليون دينار أردني، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع إلى (8.2%).

وأما خلال فترة الأزمة وتحديدًا في عام 2020، فقد انخفضت مساهمة القطاع إلى (2448.0) مليون دينار أردني، وتراجعت نسبة المساهمة إلى (7.8%). وفي عام 2021، استمرت مساهمة القطاع عند (2530.0) مليون دينار أردني، وبقيت نسبة المساهمة ثابتة عند (7.8%).

أما بعد الأزمة وفي عام 2022، فقد ارتفعت مساهمة القطاع إلى (2631.5) مليون دينار أردني، وبقيت نسبة مساهمة القطاع عند (7.8%).

جدول رقم (4): مساهمة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي

الفترة	السنة	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (مليون دينار)	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (%)
قبل الأزمة	2018	2509.2	%8.1
	2019	2624.6	%8.2
خلال الأزمة	2020	2448.0	%7.8
	2021	2530.0	%7.8
بعد الأزمة	2022	2631.5	%7.8
الرؤية **النقل والخدمات اللوجستية** **الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات**	2033	+ 5% سنوياً + 13% سنوياً	

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

وتشير توقعات رؤية التحديث الاقتصادي للأردن إلى استمرار زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وحسب التقسيم القطاعي للرؤية فإن القطاع يشمل النقل والخدمات اللوجستية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وحددت رؤية التحديث الاقتصادي الآفاق المستقبلية للقطاع كما يلي:

1- **النقل:** زيادة الأثر الاقتصادي المباشر للقطاع من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (5%) سنوياً، وذلك من خلال تنفيذ الأولويات التالية:
- ❖ تعزيز البنية التحتية لقطاع النقل، وتبسيط التشريعات لتحقيق كفاءة الحركة.
- ❖ الاستفادة من موقع الأردن الجغرافي سعياً لتوفير طرق عبور قارية مجدية لجميع القطاعات تخدم دول الإقليم.
- ❖ توسيع قدرات الأردن بدرجة كبيرة، وتحديث العمليات لنقل البضائع على نحو مستدام وفعال داخل الأردن وخارجه، إلى جانب تمكين التجارة والأنشطة القطاعية الأخرى.

2- **الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** زيادة الأثر الاقتصادي المباشر للقطاع من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (13%) سنوياً، وذلك من خلال تنفيذ الأولويات التالية:
- ❖ تعزيز موقع الأردن ليكون مركزاً استثمارياً جاذباً للابتكار الرقمي ومنصة انطلاق للحلول الرقمية القابلة للتوسع، وتطويره ليصبح مركزاً لتقديم الخدمات الممكنة رقمياً عالية القيمة.
- ❖ الاستفادة من مجموعات المهارات، والبنية التحتية، والمنظومة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي للأردن.

- ❖ تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتسريع وتيرة التحول الرقمي الحكومي عبر تحديث منظومة الشراء لمشاريع التحول الرقمي، بحيث يسمح للقطاع الخاص بالتنافس على تقديم الخدمات للمواطنين من خلال واجهات التطبيقات المفتوحة.
- ❖ إتاحة مساحة أوسع للشركات الناشئة، وذلك بتخفيف القيود والكلف عليها في السنوات الأولى من عملها.

تهدف رؤية التحديث الاقتصادي للأردن إلى زيادة نمو قطاع النقل والخدمات اللوجستية بنسبة (5%) سنويًا، وهذا مؤشر على ما يلي :

1- التوجّه نحو تطوير وتحديث قطاع النقل: يتطلب زيادة نمو قطاع النقل بنسبة (5%) سنويًا تحسين وتطوير البنية التحتية وتحديث التكنولوجيا والعمليات المتعلقة بالنقل، يشمل ذلك تعزيز البنية التحتية للنقل، مثل الطرق والجسور والموانئ والمطارات، وتبسيط التشريعات لتحقيق كفاءة الحركة، ويتوجب أيضًا الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والتحسينات التقنية لتحسين جودة الخدمات وتقليل التكاليف.
2- الارتقاء بالخدمات اللوجستية: يشير التركيز على تطوير قطاع الخدمات اللوجستية إلى أهمية تحسين عمليات النقل والتوزيع، وهذا يتطلب توسيع قدرات الأردن في مجال اللوجستيات وتحديث العمليات لنقل البضائع بشكل مستدام وفعال، ويهدف ذلك إلى تحسين التجارة وتوفير خدمات لوجستية متقدمة للشركات والمؤسسات، مما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للأردن على المستوى الإقليمي والدولي.
3- تعزيز دور الأردن كمركز للنقل والتجارة: تشير الرؤية إلى التركيز على استفادة الأردن من موقعه الجغرافي الاستراتيجي، ويهدف الأردن إلى توفير طرق عبور قارية مجدية لجميع القطاعات وخدمة دول الإقليم.

ومن أبرز ما تم انجازه في قطاع النقل والخدمات اللوجستية ضمن رؤية التحديث الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2023 ما يلي :

- ❖ يتم العمل حالياً على تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال إنشاء مباني وساحات شحن وركاب لجسر الملك الحسين الجديد، وقد تم الانتهاء من الاعلان عن قائمة الشركات المؤهلة أولياً، كما يتم العمل حالياً على الانتهاء من إعداد وثيقة طلب العروض ومسودة عقد الشراكة واعتمادها.
- ❖ إعداد دراسة جدوى اقتصادية لدراسة مقترح لتطبيق نظام الطرق مدفوعة الرسوم لمجموعة من الطرق المستهدفة لتحديد امكانية تطبيق نظام الطرق مدفوعة الأجر عليها، كما يتم حالياً استكمال العمل على اعداد ومراجعة وثيقة تشريعات لسياسة TOLLING.
- ❖ إنشاء مركز خدمات لوجستية للتخزين والتوزيع والتصنيف في منطقة المفرق التنموية لتوسيع رقعة مساحات التخزين والخدمات اللوجستية. وبناءاً عليه، فقد تم استدراج عروض خلال النصف الأول من عام 2023 لتكليف شركة متخصصة لإعداد الوثائق والشروط المرجعية لطرح المشروع.
- ❖ إنشاء شبكة السكك الحديدية الوطنية (المرحلة الأولى -العقبة - عمان) لنقل البضائع بكفاءة وتكاليف أقل من الموانئ البحرية إلى المراكز اللوجستية في عمان، بالتالي جاري العمل على متابعة عملية التعويض المالي لاستملاكات الأراضي لكامل الشبكة حسب المرصود في موازنة وزارة النقل.

- ❖ استكمال إجراءات نظام إدارة أصول الطرق، من خلال انشاء نظام معلومات خاص بتحديد أولويات الصيانة لشبكة الطرق واستكمال مسوحات بطول 2000 كم لشبكة الطرق.
- ❖ تحديث الاستراتيجية الوطنية لقطاع النقل (2023-2027) لتتواءم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتستجيب للممارسات الفضلى والنواحي البيئية.
- ❖ وضع خارطة طريق موحدة لتأسيس التدقيق اللاحق بعد التخليص في الجمارك الأردنية. كما تم بناء نظام إدارة مخاطر ذكي وموحد لجميع الجهات الرقابية والشركاء في إجراءات التخليص الجمركي.

تهدف رؤية التحديث الاقتصادي للأردن إلى زيادة نمو قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة (13%) سنوياً، وهذا مؤشر على ما يلي :

1- تطوير البنية التحتية الرقمية: يشمل ذلك تعزيز البنية التحتية الرقمية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن، يتطلب ذلك تحسين شبكات الاتصالات والانترنت وتوفير البنية التحتية اللازمة لدعم الاتصالات عالية السرعة والتكنولوجيا المتقدمة.
2- تعزيز الابتكار وريادة الأعمال: تشجع الرؤية الابتكار وريادة الأعمال في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يهدف ذلك إلى تشجيع التطوير والاستثمار في حلول وتقنيات جديدة ومبتكرة في هذا القطاع، وتعزيز قدرة الأردن على التنافسية العالمية في مجال التكنولوجيا والابتكار.
3- تطوير قطاع التكنولوجيا والمعرفة: يهدف الارتقاء بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى تطوير الكفاءة التقنية والمعرفية في الأردن، ويتضمن ذلك تحسين التعليم والتدريب في مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتعزيز قدرات الكوادر البشرية المتخصصة في هذا المجال.
4- تعزيز الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات: تشير الرؤية إلى أهمية تعزيز الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات في جميع القطاعات الاقتصادية والحكومية والاجتماعية، ويهدف ذلك إلى تحسين الكفاءة والفاعلية في العمليات وتعزيز التحول الرقمي في الأردن.

ومن أبرز ما تم انجازه في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ضمن رؤية التحديث الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2023 ما يلي :

- ❖ يتم العمل حالياً على تنفيذ العديد من المشاريع لتوفير خدمات حكومية مؤتمتة ومرقمنة مثل رقمنه 350 خدمة الكترونية للمواطنين في النسخة المحدثة من تطبيق سند. كما تم تفعيل ما يقارب (405) آلاف هوية رقمية من خلال هوية الأحوال المدنية أو عن طريق بصمة العين.
- ❖ إطلاق (34) خدمة على تطبيق سند (إطلاق 15 خدمة لمشروع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وإطلاق 19 خدمة مشروع وزارة الصناعة والتجارة والتموين).
- ❖ إنشاء وإطلاق رسمي لسجل وطني موحد للخدمات الحكومية، ونشر بطاقات الخدمات لـ (2400) خدمة لـ (52) دائرة حكومية على (SANAD PORTAL).
- ❖ تحديث واعتماد معايير رحلة المستخدم للخدمات الإلكترونية ولتطبيقات الهاتف النقال.
- ❖ إطلاق الجيل الخامس في العقبة بشهر 2023/4 وإطلاقها تجارياً لشركة أمنية في محافظة الزرقاء وإربد والعاصمة عمان.
- ❖ تنفيذ عدد من الأنشطة ضمن "برنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف"، حيث تم إطلاق منصة "منح نمو الأردن Grow Jo".

ثانياً: عدد المنشآت العاملة في القطاع :

يُوضّح الجدول رقم (5) عدد المنشآت العاملة في قطاع النقل والتخزين والاتصالات خلال فترة الدراسة ونسبة تلك المنشآت من إجمالي عدد المنشآت العاملة في الاقتصاد، ويظهر ما يلي :

- ❖ قبل الأزمة: بلغ عدد المنشآت العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عام 2018 و2019 (2388) و(2448) منشأة على التوالي، وبلغت نسبة المنشآت في هذا القطاع من إجمالي عدد المنشآت في الاقتصاد 4.5% في كلا العامين.
- ❖ خلال الأزمة: ارتفع عدد المنشآت العاملة إلى (2722) و(2853) منشأة على التوالي في عام 2020 و2021، بينما انخفضت نسبة المنشآت في هذا القطاع من إجمالي عدد المنشآت في الاقتصاد بشكل لطيف إلى (4.4%) في كلا العامين.
- ❖ بعد الأزمة: ارتفع عدد المنشآت العاملة إلى (2996) منشأة في عام 2022، وبقيت نسبة المنشآت في هذا القطاع إلى إجمالي عدد المنشآت في الاقتصاد عند نسبة (4.4%).

يُمكن ملاحظة أن عدد المنشآت العاملة في القطاع ارتفعت بشكلٍ عام خلال الفترة المحددة، وعلى الرغم من ارتفاع العدد، إلا أن نسبة هذه المنشآت من إجمالي عدد المنشآت في الاقتصاد لم تتغير كثيرًا، حيث استقرت عند (4.4%) خلال الأزمة وبعدها.

جدول رقم (5): عدد المنشآت العاملة في قطاع النقل والتخزين والاتصالات

الفترة	السنة	عدد المنشآت العاملة في القطاع	نسبة المنشآت من إجمالي عدد المنشآت (%)
قبل الأزمة	2018	2388	%4.5
	2019	2448	%4.5
خلال الأزمة	2020	2722	%4.4
	2021	2853	%4.4
بعد الأزمة	2022	2996	%4.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي للفترة (2018-2022).

ثالثاً: مساهمة القطاع في تشغيل الأيدي العاملة :

يُوضّح الجدول رقم (6) أعداد العاملين في القطاع خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى نسبة العاملين في القطاع إلى إجمالي العدد الكلي للعاملين في الاقتصاد، وتحليل الجدول يُظهر البيانات التالية :

- ❖ عدد العاملين: يُمكن ملاحظة أن عدد العاملين في قطاع النقل والتخزين والاتصالات كان مستقراً خلال فترة الدراسة، فبلغ عدد العاملين عام 2018 أي ما قبل الأزمة (41,035) عاملًا، وارتفع إلى (41,661) عاملاً في عام 2019، ثم تراجع أثناء الأزمة إلى (41,208) عاملاً في عام 2020، وارتفع مرةً أخرى إلى (42,605) عاملاً في عام 2021، ثم ارتفع مجدداً ليصل إلى (47,126) عاملاً في عام 2022.
- ❖ نسبة العاملين في القطاع: نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي كانت تتراوح بين (3.0%) و(3.5%) خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى أن القطاع يُشغل نسبة محدودة من العاملين في الاقتصاد ككل.

حسب التحليل السابق، يمكن القول أن قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الأردن لديه عدد مستقر من العاملين على مدى فترة الدراسة، ونسبة محدودة من العمال في الاقتصاد ككل، ومن الهام أن يتم التركيز على تحسين مشاركة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل في هذا القطاع بما يتماشى مع رؤية التحديث الاقتصادي للأردن التي تهدف إلى زيادة عدد العاملين في قطاع النقل والخدمات اللوجستية بنسبة (4.5%) سنويًا، وزيادة عدد العاملين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة (12.4%) سنويًا، ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة نمو القطاعين وتحسين مشاركتهما في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير فرص عمل إضافية للأفراد.

ولتحقيق هذه الرؤية، يمكن اعتبار تعزيز البنية التحتية للقطاع، وتبسيط التشريعات المتعلقة بالحركة وتنظيم القطاع، وتطوير مهارات العمالة، وتعزيز قدرات التكنولوجيا والابتكار كأهم الأولويات، بالإضافة إلى ذلك، يجب تشجيع الاستثمارات في القطاع وتوفير بيئة ساندة ومشجعة للأعمال، حيث من الممكن أن تساهم هذه الاجراءات في تعزيز أداء القطاع، وتعزيز دوره في النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل الملائمة.

جدول رقم (6): العاملون المُؤمّن عليهم اجتماعياً في قطاع النقل والتخزين والاتصالات

الفترة	السنة	أعداد العاملين (ذكور وإناث)			نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي
		أردنيين	غير أردنيين	المجموع	
قبل الأزمة	2018	38701	2334	41035	%3.2
	2019	39527	2134	41661	%3.5
خلال الأزمة	2020	39266	1942	41208	%3.1
	2021	40198	2407	42605	%3.0
بعد الأزمة	2022	43596	3530	47126	%3.3
الرؤية النقل والخدمات اللوجستية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	2033			+ 4.5% سنوياً + 12.4% سنوياً	

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي للفترة (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

الالتزامات الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي لقطاع النقل والخدمات اللوجستية (مُحدّث في 2023/8/20)

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة	ما تم إنجازه	ملاحظات
1-تطوير إطار العمل المؤسسي بالقطاع.	مواءمة التشريعات والإجراءات المتعلقة بتسهيل النقل والتجارة وتبسيطها	إعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع النقل (2023 - 2027)	وزارة النقل	قيد التنفيذ	عرضت وزارة النقل مسودة استراتيجية القطاع للأعوام (2023 – 2027) على اللجنة التوجيهية ويقوم فريق من البنك الدولي حاليا بالتعاون مع فريق عمل وزارة النقل من مديرية التخطيط بمراجعة وتحديث إستراتيجية السلامة على الطرق وتحديث سياسات النقل في المملكة وسياسات النقل الجوي. سيتم تقديم التقرير النهائي لتحديث استراتيجية السلامة على الطرق من خبير البنك الدولي في شهر تموز.
		إعداد دراسة تنظيم الشحن الخفيف والمتوسط	هيئة تنظيم النقل البري	قيد التنفيذ	
		إعداد دراسة تكاليف الشحن البري إلى كلفة الوقود الكلية ووضع معادلة للأجور والكلف	هيئة تنظيم النقل البري	قيد التنفيذ	قيام هيئة تنظيم قطاع النقل بإعداد دراسة مع شركة خاصة بدراسة تكاليف الشحن (لم تنجز بعد)
		استكمال مراحل هيكلة شرائح التعرفة الجمركية	الجمارك الأردنية	قيد التنفيذ	تقوم الحكومة على استكمال مراحل هيكلة شرائح التعرفة الجمركية
		دراسة التشريعات الناظمة لقطاع النقل واقتراح التعديلات عليها.	هيئة تنظيم النقل البري	قيد التنفيذ	تم تشكيل لجنة لإعداد الاستراتيجية الوطنية للنقل البري ولغاية تاريخه لم يتم اعدادها (تجتمع اللجنة بشكل دوري)
		إعداد الإطار التأسيسي لمشروع التدقيق ما بعد التخليص (PCA)/ المراجعات التشريعية والمتطلبات الفنية اللازمة)	الجمارك الأردنية	قيد التنفيذ	نظمت دائرة الجمارك الأردنية ورشة عمل توعوية حول مشروع التدقيق اللاحق بعد التخليص، بالتعاون مع مشروع الإدارة العامة الممول من الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) تم وضع خارطة طريق موحدة لتأسيس التدقيق اللاحق بعد التخليص في الجمارك الأردنية تتضمن مجموعة من الأنشطة الرامية إلى زيادة كفاءة وفاعلية التدقيق الجمركي القائم على تقييم المخاطر، وبالتالي تسهيل التجارة وتخفيف الأعباء الإدارية على التجار. بناء نظام إدارة مخاطر ذكي وموحد لجميع الجهات الرقابية والشركاء في إجراءات التخليص الجمركي، وتم الانتهاء من إعداد الدراسة التشخيصية لواقع إدارة المخاطر في الجمارك الأردنية، وتقييم تقرير الفجوات في نظام إدارة المخاطر الحالي من قبل البنك الدولي. كما أن العمل جاري لوضع مسودة الشروط المرجعية والمواصفات الفنية الجديدة بحيث تتضمن الاحتياجات الحالية للجمارك والجهات الرقابية، من خلال خبيرين مختصين بتكنولوجيا المعلومات والإجراءات، تم استقطابهم لهذا الغرض.
		تحديث وتطوير برنامج القائمة الذهبية والقائمة الفضية وبرنامج القائمة الذهبية الوطنية	الجمارك الاردنية	قيد التنفيذ	أدرجت دائرة الجمارك الأردنية الشركة الأردنية لتسويق وتوزيع الأصناف العالمية ضن برنامج القائمة الذهبية بعد أن انتهت لجنة تدقيق الالتزام من عمليات التدقيق الميداني وتقييم مدى التزام الشركة بالتشريعات والأنظمة الجمركية
		استكمال مراحل مشروع منصة الموافقات والرخص المسبقة لضم جميع الجهات المستهدفة في البيان الجمركي – مرحلة (2)	الجمارك الأردنية	قيد التنفيذ	تقوم الجمارك الاردنية على استكمال المشروع
		بناء نظام إدارة مخاطر ذكي وموحد لجميع الجهات الرقابية والشركاء في إجراءات التخليص الجمركي.	الجمارك الأردنية	لم تبدأ بعد	
		توحيد الجهات الرقابية في التخليص الجمركي	الجمارك الأردنية	لم يبدأ بعد	تَمّ اعتماد الخطّة التنفيذيّة لتوحيد المرجعيّات الرّقابيّة في المنافذ الحدوديّة، والإيعاز إلى الجهات الرّقابيّة المعنيّة للعمل على استكمال إنجاز إزالة التّقاطعات فيما بينها بقرار مجلس وزراء حيث تمّ تفويض دائرة الجمارك الأردنيّة بممارسة صلاحيّات الجهات الرّقابيّة الحدوديّة المحدّدة والمتعلّقة بمهام المعاينة والكشف وسحب العيّنات وفق التّشريعات النّافذة لحين تعديل هذه التّشريعات التأخر في توحيد الجهات الرقابية في التخليص الجمركي لعدد من الأسباب أهمها مشاكل تقنية تتمثل في بدء تطبيق تبني نظام الأسيكودا من قبل بعض الجهات الرقابية.
		إعداد وإصدار نظام لائحة بدلات خدمات وكلاء الملاحة البحرية	الهيئة البحرية الأردنية	لم تبدأ بعد	
		تطوير تشريعات الطيران المدني واعتماد نهج التعليمات الذكية	هيئة تنظيم الطيران المدني	لم تبدأ بعد	
2-مراجعة التشريعات المرتبطة بالقطاع	تطوير البنية التحتية لقطاع النقل البري والموانئ	إعداد التصاميم ووثائق العطاء وطرحه وإحالته لتحديث أجهزة المراقبة للمحطة الساحلية (أجهزة الاتصالات البحرية)	الهيئة البحرية الأردنية	لم تبدأ بعد	
		طرح وإحالة عطاء تطوير مركز حدود الدرة من خلال إضافة مرافق جديدة لزيادة الطاقة الاستيعابية	شركة تطوير العقبة	قيد التنفيذ	العمل جاري على التصميم والمخططات للمشروع والتي ستكون جاهزة نهاية العام الحالي تمهيدا لإحالة العطاء والبدء بتنفيذه على مساحة نحو 300 دونم وبكلفة نحو 22 مليون دينار.
		طرح وإحالة عطاء شراء مفرغات حبوب لزيادة الطاقة التشغيلية للميناء وتخفيض مدة مكوث البواخر والبدء في التوريد.	شركة تطوير العقبة	لم تبدأ بعد	
		بناء هناجر في الميناء لتخزين البضائع ذات القيمة العالية.	شركة تطوير العقبة	لم تبدأ بعد	
		دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء الناقل البحري الأردني.	وزارة النقل	لم تبدأ بعد	
		إطلاق منصة توزيع الأحمال الخاص بالحاويات.	هيئة النقل البري	قيد التنفيذ	العمل جار للتوافق على صيغة نهائية لفتح منصة إلكترونية لتنظيم الدور وتوزيع الأحمال بين الشركات والأفراد
		طرح وإحالة عطاء مشروع تأهيل البنية التحتية لمطار عمان المدني / ماركا لتحقيق متطلبات الترخيص.	شركة المطارات الأردنية	قيد التنفيذ	طرحت دائرة العطاءات الحكومية عطاء لإعادة تأهيل مدرج مطار عمان المدني في ماركا، ضمن الرزمة الثانية التي تتضمن أعمال ردم الوادي،

الرؤية 2023-2033	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة	ما تم إنجازه	ملاحظات
					فإن العطاء يشمل أعمال ردم الوادي، بحيث يغطى الردم منطقة أمان المدرج بطول تقريبي 945 متراً، وبعرض تقريبي 150 متراً.
		إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية/ مركز الشحن الجوي في مطار الملكة علياء الدولي.	وزارة النقل	قيد التنفيذ	يتم العمل حالياً على إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشاء مركز الشحن الجوي في مطار الملكة علياء الدولي بصدد تطوير الامكانات اللوجستية للمطار.
		طرح وإحالة عطاء وتنفيذ إعادة تأهيل وتطوير مركز جمرك سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (ساحة 4).	شركة تطوير العقبة	لم تبدأ بعد	
3-تعزيز السياسات والأنظمة البيئية.	أتمتة ورقمنه الخدمات الحكومية لقطاع النقل والخدمات اللوجستية	تحديث نظام الأسيكودا	الجمارك الأردنية	لم تبدأ بعد	
		استكمال تنفيذ مشروع البوابات الجمركية الذكية في العقبة.	شركة تطوير العقبة	قيد التنفيذ	تم احالة عطاء إنشاء بوابات إلكترونية ذكية على مخارج المركز الجمركي الجديد في ساحة 4 والساحات الاخرى
		استكمال إجراءات نظام إدارة أصول الطرق	وزارة الاشغال العامة والإسكان	قيد التنفيذ	تم اعداد مسودة وثيقة وطنية لعقد تنفيذ عطاءات صيانة الطرق المبنية على الأداء من قبل البنك الدولي، ويتم العمل حالياً على مراجعتها بصيغتها النهائية.
4-تعزيز الترابط الإقليمي.	تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والفرص الاستثمارية	توقيع اتفاقية شراكة إدارة وتشغيل الميناء متعدد الأغراض Multipurpose Port ضمن حرم ميناء العقبة الجديد والبدء في التشغيل	شركة تطوير العقبة	قيد التنفيذ	مذكّرة تفاهم مبدئيّة لتحديث وتطوير ميناء متعدّد الأغراض، حيث تنصّ المذكرة المبدئيّة على تعاون شركة تطوير العقبة مع مجموعة موانئ أبو ظبي لدراسة تطوير وتحديث ميناء متعدد الأغراض
		توقيع اتفاقية شراكة تطوير وإدارة وتشغيل مطار الملك حسين الدولي في العقبة	شركة تطوير العقبة	قيد التنفيذ	اتفاقيّة مبدئيّة لتطوير مطار الملك حسين الدولي، حيث تنصّ هذه الاتفاقية المبدئيّة على تعاون شركة تطوير العقبة مع مجموعة موانئ أبو ظبي من أجل تطوير مطار الملك حسين الدولي في مدينة العقبة.
		إنشاء مركز دولي دائم للمعارض في العقبة	شركة تطوير العقبة	لم تبدأ بعد	
		مشروع شبكة السكك الحديدية الوطنية (المرحلة الأولى -العقبة –عمان)	وزارة النقل	قيد التنفيذ	الحكومة تجري حالياً مفاوضات بشأن تنفيذ مشروع السكك الحديدية الوطنية، الذي يعد اللبنة الأولى في المخطط الشمولي للربط السككي بين المحافظات. جاري العمل على متابعة عملية التعويض المالي لاستملاكات الأراضي لكامل الشبكة حسب المرصود في موازنة وزارة النقل، لابد من معرفة قدرة وزارة المالية على تأمين السقوف المالية اللازمة لدفع مستحقات المواطنين أصحاب الأراضي التي تم استملاكها لتجنب الوزارة الفوائد القانونية. أما فيما يتعلق بطرح عطاء لإجراء دراسة لإعادة توزيع الأراضي في منطقة الماضونة (Master plan) فذلك يعتمد على موافقة وزارة الأشغال العامة والإسكان على تنفيذ بنود الاتفاقية الموقعة بينها وبين الاستشاري لتصميم وصلة سكة الحديد من الشبكة الوطنية الى موقع جمرك عمان الجديد.
		إعداد دراسة مقترح لتطبيق نظام الطرق مدفوعة الرسوم	وزارة الأشغال العامة والإسكان	قيد التنفيذ	تم تشكيل لجان توجيهية وفنية للمشروع، وتوفير المخصصات المالية من قبل وزارة الاستثمار، ومراجعة وثيقة الشروط المرجعية للمستشار الرئيسي للمشروع، واعداد وثيقة الشروط المرجعية لعطاء اعداد الدراسات البيئية والاجتماعية، ودراسة التواصل المجتمعي والذين سيتم العمل عليهما من قبل فريق البنك الدولي. كما يتم حاليا استكمال العمل على اعداد ومراجعة وثيقة تشريعات لسياسة ال TOLLING.
		إعداد وثيقة الشروط المرجعية للعقود المبنية على الأداء لإدامة الطرق واختيار مشروع ريادي (Pilot Project)	وزارة الأشغال العامة والإسكان	لم تبدأ بعد	
		توقيع اتفاقية شراكة لإدارة وتشغيل ميناء النفط	شركة تطوير العقبة	قيد التنفيذ	أعدت شركة تطوير العقبة خطة تطويرية حيث بدأت بإعداد وثائق عطاء تطوير ميناء النفط/الغاز البترولي المسال للمرحلة الثانية
		تطوير وتأهيل ميناء حاويات العقبة من خلال العقد المبرم مع شركة ميناء الحاويات لتزويد الميناء بمعدات حديثة	شركة تطوير العقبة	لم تبدأ بعد	
		إعداد دراسة الجدوى ووثائق العطاء وطرحه لإنشاء مركز خدمات للتخزين والتوزيع والتصنيف في منطقة المفرق التنموية / المرحلة الأولى كفرصة استثمارية	شركة تطوير المفرق	قيد التنفيذ	تم استدراج عروض خلال النصف الأول من عام 2023 لتكليف شركة متخصصة لإعداد الوثائق والشروط المرجعية لطرح المشروع كفرصة استثمارية والعمل جاري حاليا على اعداد هذه الوثائق ليتسنى لاحقا طرح المشروع وذلك من خلال نفس الشركة التي تعمل على إعداد ومراجعة دراسة الجدوى الاقتصادية.
5-وضع آلية تمويل ودعم مالي مستدام.	تطبيق مبادئ التنمية المستدامة والمشاريع الصديقة للبيئة	التحديث الاستبدالي لأسطول نقل البضائع بالشاحنات لرفع تنافسية الاسطول وليتوافق مع متطلبات الاتفاقيات الدولية وتشغيلها باستخدام التكنولوجيا الحديثة للوقود	هيئة تنظيم النقل البري	قيد التنفيذ	قرَّر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الأحد بتاريخ 2023/8/7، إعفاء الشَّاحنات (الرُّؤوس القاطرة) المنوي استيرادها للأفراد والشَّركات، لغايات التَّحديث الاستبدالي، من الضَّريبة العامَّة على المبيعات المفروضة لهذه الغاية بنسبة (16%). وتضمَّن القرار كذلك وضع آليَّة لتعويض مالكي الشَّاحنات التي تمّ استيرادها والتَّخليص عليها لغايات التَّحديث الاستبدالي؛ وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة والمساواة بين جميع العاملين في هذا القطاع؛ على أن تقوم دائرة الجمارك الأردنيَّة وهيئة تنظيم النَّقل البرّي بوضع هذه الآليَّة بما يتوافق مع التَّشريعات النَّافذة، ورفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها.
6-تنمية القدرات والكفاءات البشرية المتخصّصة.	تطوير السياسات واللوائح البيئية	تحديث التشريعات الناظمة لضبط انبعاثات غازات الدفيئة المنبعثة عن السفن	الهيئة البحرية الأردنية	لم تبدأ بعد	
		تنفيذ مشروع طاقة شمسية بقدرة (4.8) ميجاواط داخل مطار الملكة علياء الدولي	مجموعة المطار الدولي/ قسم العمليات	لم تبدأ بعد	
7-تحسين البنية التحتية للقطاع	تطوير وتعزيز الربط الإقليمي لقطاع النقل	إدامة وصيانة وتحديث وإعادة تأهيل المراكز الحدودية بما فيها مركز حدود جابر والمدورة.	وزارة الأشغال العامة والإسكان	قيد التنفيذ	تم انجاز 90% من سير عمل مشروع إعادة تأهيل مركز حدود جابر حيث اشتمل مشروع اعادة تأهيل مركز حدود جابر على الدراسات الهيدرولوجية والجيوتقنية والطبوغرافية، لكامل مساحة المركز الحدودي والبالغة 2600 دونم.

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة	ما تم إنجازه	ملاحظات
		إعداد التصاميم ووثائق العطاءات وطرحها وإحالتها لإنشاء مباني لمراكز مكافحة التهريب والترقيق الجمركي في منطقة السلطاني) في الكرامة والسلطاني والزرقاء والرويشد والأزرق ومعان)	الجمارك الأردنية	قيد التنفيذ	هناك دراسة قيد الانتهاء منها
8- التحوّل إلى استخدام مصادر طاقة نظيفة في آليات النقل.	تحسين البنية التحتية اللوجستية الشاملة	إعداد وثائق العطاء وطرحه وإحالته كفرصة استثمارية لإنشاء مركز لوجستي لإعادة تدريج الخضار والفواكه) فرصة استثمارية)	شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنموية	قيد التنفيذ	طرحت المجموعة الاردنية للمناطق الحرة والتنموية فرصة استثمارية لإنشاء المركز اللوجيستي بكلفة تقديرية تصل إلى 250 ألف دينار لغايات تخزين وإعادة تصدير أصناف من الخضار والفواكه
9- الاستفادة من الحلول والتطبيقات التقنية والذكية في القطاع.		لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025			
10- تطوير نظام البيانات والمعلومات للقطاع.		لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025			
11- وضع سياسات السلامة والحلول المرورية وتطبيقها		لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025			
12- إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالقطاع.		لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025			
13- وضع خطة تنفيذية لقطاع النقل العام.		لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025			
14- إطلاق استراتيجية جديدة لقطاع النقل، تشمل المبادرات الواردة أعلاه.		لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025			
15- تفعيل النافذة الوطنية الموحدة في جميع المعابر الحدودية.		لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025			

الالتزامات الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (مُحدّث في 2023/8/20)

الرؤية 2023-2033	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	ما تم إنجازه	ملاحظات
1. إطلاق خدمات تقنية الجيل الخامس.	تعزيز الاستثمار في خدمات الاتصالات	تطبيق حزمة الجيل الخامس	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	مكتمل	
2. إنشاء منطقة حرة افتراضية حاضنة للابتكار والريادة ومركز للشركات الناشئة.	توفير خدمات حكومية مؤتمتة ومرقمنه	تنفيذ برنامج التحول الرقمي.	رئاسة الوزراء ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	قيد التنفيذ	تقديم عطاءات للتحول الإلكتروني. رقمنة 350 خدمة الكترونية للمواطنين في النسخة المحدثة من تطبيق سند. كما تم تفعيل ما يقارب (405) آلاف هوية رقمية من خلال هوية الأحوال المدنية أو عن طريق بصمة العين. إطلاق (34) خدمة على تطبيق سند (إطلاق 15 خدمة لمشروع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وإطلاق 19 خدمة مشروع وزارة الصناعة والتجارة والتموين). تحديث واعتماد معايير رحلة المستخدم للخدمات الإلكترونية ولتطبيقات الهاتف النقال (المتطلبات الفنية، الخصائص والمميزات، المصادقة والتحقق، دليل المستخدم، معلومات مستخدم الخدمة، هندسة (هيكلة) المعلومات، سهولة الاستخدام، مميزات ذوي الاحتياجات الخاصة، التواصل مع متلقي الخدمة).
		تنفيذ برنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف (YTJ)	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	مكتمل	الاستمرار في تنفيذ برنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف، وتحسين جودة رحلة المستخدم للخدمات الإلكترونية ضمن معايير محددة إطلاق منصة "منح نمو الأردن " Jo Grow، وهي منصة تهدف إلى زيادة الاعتماد على المنصات الرقمية عبر دعم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الهادفة للربح في تدريب الأفراد، مع التركيز على الشباب، والنساء، واللاجئين في المجتمعات ذات الفرص محدودة الوصول إلى هذه المنصات الرقمية، وعرض خدماتهم عليها، كما تم توليد حوالي 10 الاف فرصة عمل دائمة ومؤقتة من برامج "حافز للتشغيل المؤقت" وبرنامج منح نمو الأردن."Jo Grow".
		دراسة جودة رحلة المستخدم للخدمات الإلكترونية ضمن معايير محددة.	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	لم تبدأ بعد	
		إنشاء سجل وطني موحد للخدمات الحكومية	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	مكتمل	أطلقت الحكومة سجل الخدمات الحكومية على الموقع الإلكتروني الخاص بـ "سند"، والذي يوفر بيانات تفصيلية للمواطنين وقطاع الأعمال عن الخدمات الحكومية إنشاء وإطلاق رسمي لسجل وطني موحد للخدمات الحكومية، ونشر بطاقات الخدمات لـ (2400) خدمة لـ (52) دائرة حكومية على (SANAD Portal) كما تم التعميم على المؤسسات الحكومية لاستخدام منصة سجل الخدمات الحكومية لإدارة سجل الخدمات الخاص بهم.
3. إنشاء بيئة اختبار تنظيمية (Sandbox) للتقنيات الثورية.	تحسين مرتبة الأردن في التقارير الدولية	إعداد خطة عمل لتحسين مرتبة الأردن في مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية-E Government Development Index	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	لم تبدأ بعد	
		إعداد خطة عمل لتحسين مرتبة الأردن في مؤشر الابتكار العالمي Global Innovation Index	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	قيد التنفيذ	نفذت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة العديد من البرامج والمشروعات في عدة مجالات تضمنت مشروعات حكومية الكترونية، وعطاءات التحول الرقمي 2022، وإقرار العديد من السياسات والإجراءات، والسجل الوطني الموحد، البيانات الحكومية، المهارات الرقمية، وريادة الأعمال، البنية التحتية الرقمية، ومشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف
4. تسريع وتيرة وضع أطر وتشريعات العمل للتكنولوجيا الجديدة لتسهيل تأسيس شركات تكنولوجيا جديدة.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
5. إعداد قوى عاملة جاهزة للمستقبل) قادرة على العمل (من خلال برامج التدريب والتعليم على أحدث مخرجات الثورة الصناعية الرابعة.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
6. تحديث قوانين العمل لتلائم احتياجات "القوى العاملة المستقبلية".	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
7. إنشاء جهة معنية بالبيانات العامة لتكون مسؤولة عن توفير البيانات وتسهيل الوصول إليها والمساعدة في صنع القرار.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	ما تم إنجازه	ملاحظات
8. إنشاء وحدة تُعنى بالتحوّل الإلكتروني.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
9. تسريع وتيرة التحوّل الرقمي الحكومي من خلال إقامة شراكات مع القطاع الخاص.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
10. تحسين حزم الحوافز والمحافظة عليها للاستثمار وتنمية المواهب على نطاق واسع.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
11. إطلاق حملات محلية ودولية لإنشاء الهوية التجارية وتعزيز المكانة.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
12. استقطاب التمويل من صناديق رأس المال المخاطر.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
13. إنشاء صندوق معني بالبحث والتطوير وخلق الملكية الفكرية.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
14. ترسيخ مؤشرات الأداء الرئيسة للرؤية الوطنية على المستوى الحكومي.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				

قطاع التشييد والإنشاءات

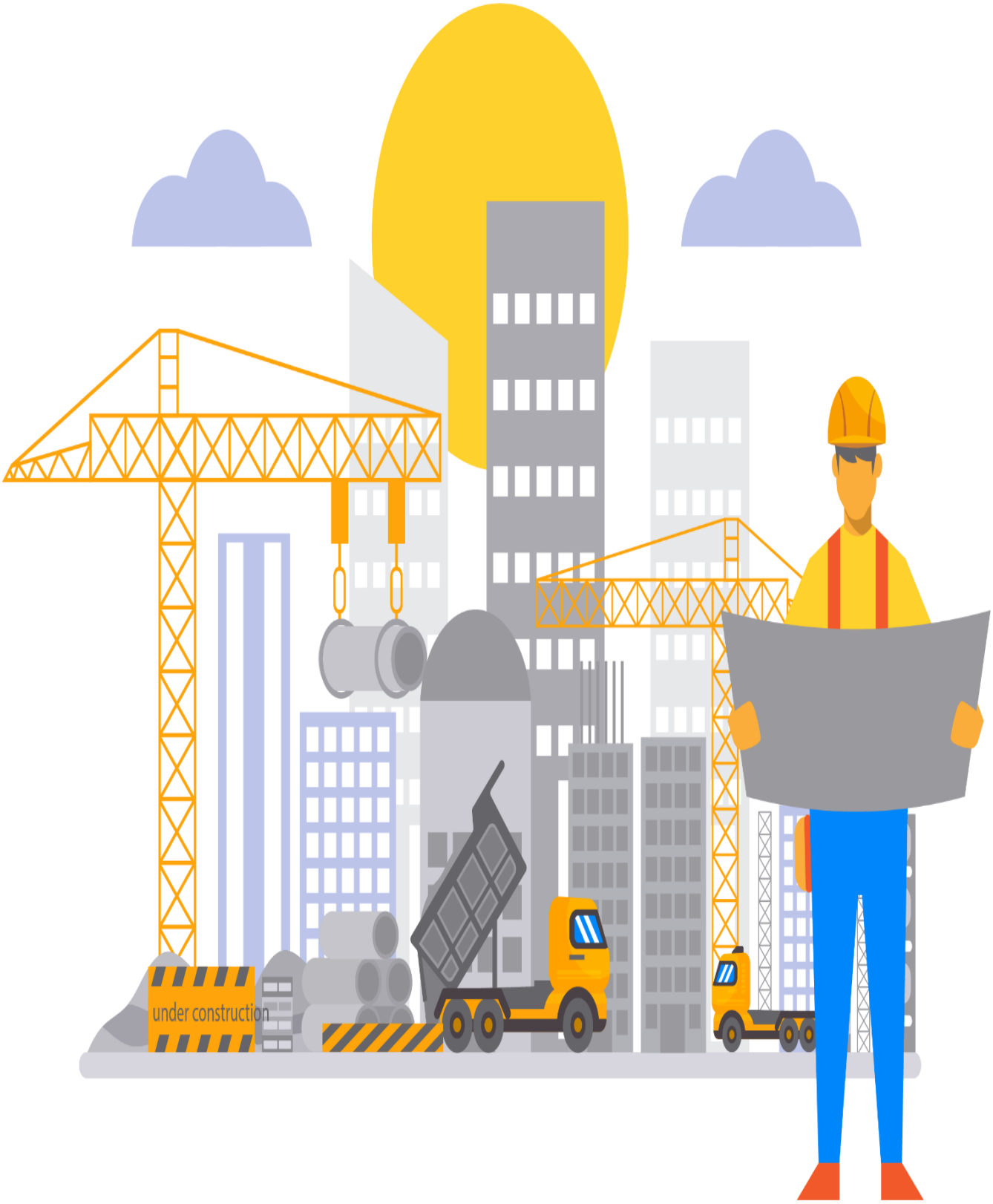

3ـقطاع التشييد والانشاءات:

يشير قطاع التشييد إلى جزء اقتصاد الدولة الذي يتعامل مع بناء وتشييد المباني والبنية التحتية، ويتضمن هذا القطاع الشركات والمؤسسات التي تعمل في مجالات عديدة مثل (الهندسة المعمارية، والهندسة المدنية، والبناء، والتصميم، والصيانة، وتتضمن أنشطة التشييد إنشاء المباني السكنية والتجارية مثل العمارات والمولات التجارية والمراكز التجارية، كما يتضمن بناء وصيانة الطرق والجسور والمنشآت العامة والمرافق العامة الأخرى، مثل محطات الكهرباء ومحطات معالجة المياه، والمطارات والموانئ والقنوات والأنفاق). ويُعدُّ قطاع التشييد جزءًا هامًا من اقتصاد الدولة، حيث يسهم في توفير فرص العمل، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية للدولة.

أولاً: مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي :

يلعب قطاع التشييد دورًا هامًا في اقتصاد الدولة، حيث يُساهم في توفير فرص العمل وتنمية البنية التحتية، ومن المتوقع أن يبقى له تأثيرٌ قويٌ ومساهمةٌ ملحوظةٌ في الناتج المحلي في المستقبل.

وبحسب الجدول رقم (7) كانت مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي الإجمالي مستقرة قبل الأزمة وخلالها وبعدها، حيث تراوحت بين (2.6%) و(2.8%)، ففي السنوات التي تزامنت مع الأزمة (2020 و2021)، كان هناك انخفاض طفيف في مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا قد يكون ناجمًا عن تأثير الأزمة على الأنشطة الاقتصادية بشكل عام، وفي العام 2022، ظهر ارتفاع في مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي إلى (2.8%)، وهذا قد يشير إلى تعافي القطاع إلى حدٍ ما بعد الأزمة وتزايد الأنشطة الإنشائية.

ووفقًا للرؤية المستقبلية، يُتوقَّع زيادة مُستدامة في مساهمة قطاع الصناعات الهندسية في الناتج المحلّي بنسبة (7%) سنويًا، وهذا يُشير إلى توقّعات نمو القطاع وأهميّته المستدامة في الاقتصاد، وقد حدّدت رؤية التحديث الاقتصادي الآفاق المستقبلية لقطاع الصناعات الهندسية وزيادة الأثر الاقتصادي المباشر للقطاع من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (7%)، وذلك من خلال تنفيذ الأولويات التالية :

- ❖ تطوير القطاع ليصبح جهةً فاعلة متخصصة في مجالات محددة من الحلول الهندسية التي يُمكن الاعتماد عليها في بناء مهارات عالية.
- ❖ الاستفادة من المزايا الفريدة، ومن أبرزها وجود قدرٍ كافٍ من المُؤهِّلات الهندسية.
- ❖ تَبنّي أفكار ابتكارية مُستمدة من تجارب الآخرين.

جدول رقم (7): مساهمة قطاع التشييد في الناتج المحلي الإجمالي

الفترة	السنة	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (مليون دينار)	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (%)
قبل الأزمة	2018	870.7	2.8%
	2019	872.1	2.7%
خلال الأزمة	2020	822.1	2.6%
	2021	873.8	2.7%
بعد الأزمة	2022	942.97	2.8%
الرؤية الصناعات الهندسية	2033	+ 7% سنوياً	

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

ثانياً: عدد المنشآت العاملة في القطاع :

يشير الجدول رقم (8) إلى عدد المنشآت العاملة في قطاع الإنشاءات والمشتركة في الضمان للفترة (2018-2022)، وكما هو مُلاحظ من الجدول، تبيّنَ أن عدد المنشآت العاملة في القطاع كانت على النحو التالي:

- ❖ قبل الأزمة: في عام 2018 و2019، كان هناك زيادة تدريجية في عدد المنشآت العاملة في قطاع التشييد/الإنشاءات، حيث ارتفع العدد من (3916) منشأة في عام 2018 إلى (4153) منشأة في عام 2019، كانت نسبة المنشآت في هذا القطاع مستقرة عند (7.4%) و(7.6%) على التوالي من إجمالي عدد المنشآت.
- ❖ خلال الأزمة: في عامي 2020 و2021، حدث انخفاض طفيف في عدد المنشآت العاملة في قطاع التشييد/الإنشاءات إلى (4380) منشأة في عام 2020، ثم تراجع قليلاً إلى (4376) منشأة في عام 2021، وبلغت نسبة المنشآت في هذه الفترة (7.1%) في عام 2020 ثم تراجعت إلى (6.8%) في عام 2021.
- ❖ بعد الأزمة: ارتفع عدد المنشآت العاملة في القطاع ليصل إلى (4595) منشأة، حيث طرأ كذلك تحسن طفيف على نسبة المنشآت حيث بلغت (6.9%) في العام 2022.

يُوضّح الجدول أن عدد المنشآت العاملة في قطاع التشييد/الإنشاءات في الأردن كان مُتقلبًا على مدار الأعوام المذكورة، كان هناك نَمطٌ من الارتفاع التدريجي قبل الأزمة وانخفاض طفيف خلالها، ويُمكن أن تكون هذه الاضطرابات مرتبطة بالتحديات الاقتصادية والسياسية التي يواجهها القطاع، ومع ذلك، يجب مراعاة العوامل الإضافية والبيانات الأخرى للحصول على تحليل أكثر تفصيلاً.

جدول رقم (8): عدد المنشآت العاملة في قطاع التشييد/ الانشاءات

الفترة	السنة	عدد المنشآت العاملة في القطاع	نسبة المنشآت من إجمالي عدد المنشآت
قبل الأزمة	2018	3916	7.4%
	2019	4153	7.6%
خلال الأزمة	2020	4380	7.1%
	2021	4376	6.8%
بعد الأزمة	2022	4595	6.9%

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي للفترة (2018-2022).

ثالثاً: مساهمة القطاع في تشغيل الأيدي العاملة :

يُوضّح الجدول رقم (9) عدد العاملين المُؤمَّن عليهم اجتماعيًا في قطاع التشييد/الإنشاءات في الأردن على مدار الفترة المشار إليها، وهنا تحليل للأرقام المذكورة في الجدول:

- ❖ قبل الأزمة: في عامي 2018 و2019، كان هناك ارتفاع في عدد العاملين المُؤمَّن عليهم اجتماعيًا في قطاع التشييد/الإنشاءات، حيث ارتفع العدد من (39232) في عام 2018 إلى (39291) في عام 2019، وكانت نسبة العاملين في هذا القطاع مستقرة عند (3.0%) و(3.3%) على التوالي من إجمالي العدد الكلي للعمال.

- ❖ خلال الأزمة: في عامي 2020 و2021، حدث انخفاض في عدد العاملين المُؤمَّن عليهم اجتماعيًا في قطاع التشييد/الإنشاءات، حيث انخفض العدد إلى (36809) في عام 2020 إلى (32959) في عام 2021، وتراجعت نسبة العاملين في هذه الفترة إلى (2.8%) في عام 2020 إلى (2.3%) في عام 2021.
- ❖ بعد الأزمة: ارتفع عدد العاملين في قطاع الانشاءات ليصل إلى (39650) ألف عامل في عام 2022 وبنسبة عادت للارتفاع لتصل إلى (2.8%).

يُوضّح هذا الجدول أن عدد العاملين المُؤمَّن عليهم اجتماعيًا في قطاع التشييد/الإنشاءات في الأردن كان متقلبًا على مدار الأعوام المذكورة، حيث كان هناك نمط من الارتفاع قبل الأزمة وانخفاض خلالها، ويمكن أن تكون هذه الاضطرابات مرتبطة بالتغيرات في الاقتصاد العام وقطاع البناء، ومع ذلك يجب مراعاة العوامل الإضافية والبيانات الأخرى.

جدول رقم (9): العاملون المؤمن عليهم اجتماعياً في قطاع التشييد/ الانشاءات

الفترة	السنة	أعداد العاملين (ذكور وإناث)			نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي
		أردنيين	غير أردنيين	المجموع	
قبل الأزمة	2018	25304	13928	39232	3.0%
	2019	26162	13129	39291	3.3%
خلال الأزمة	2020	26290	10519	36809	2.8%
	2021	22370	10589	32959	2.3%
بعد الأزمة	2022	23283	16367	39650	2.8%
الرؤية الصناعات الهندسية	2033	+ 6.5% سنوياً			

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي للفترة (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

ويمكن استنتاج بعض النقاط الرئيسية من تحليل هذا القطاع :

1. التغيّر في العدد الكلي للعاملين: يُوضّح الجدول تغيرًا في عدد العاملين المُؤمَّن عليهم اجتماعيًا في قطاع التشييد/الإنشاءات على مدار الفترة، حيث يتضح أن هناك ارتفاعًا قبل الأزمة وانخفاضًا خلالها، مما يعكس تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية على قطاع البناء.
2. النسبة المئوية للعاملين: يُظهر الجدول أن نسبة العاملين في قطاع التشييد/الإنشاءات من إجمالي العدد الكلي للعمال قد تراوحت بين (2.3%) و(3.3%)، ويمكن أن يكون لهذه النسبة تأثير على الاقتصاد العام والاستدامة الاجتماعية للقطاع.
3. العمالة الأردنية مقابل العمالة غير الأردنية: يُظهر الجدول توزيع العمالة بين الأردنيين وغير الأردنيين، ويتضح أن العمالة الأردنية تُشكِّل النسبة الأكبر من إجمالي العمال في القطاع، ويمكن أن تكون هناك اتجاهات وسياسات مستقبلية لتعزيز توظيف العمالة المحلية وتعزيز التدريب والتأهيل لها.
4. أثر الأزمة على القطاع: يظهر الجدول تأثير الأزمة على عدد العاملين في قطاع التشييد/الإنشاءات، حيث حدث انخفاض في العدد خلال الأزمة، وهذا يمكن أن يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي وتحديات القطاع في ظل الأوضاع الصعبة.

تهدف الرؤية الاقتصادية المستقبلية إلى زيادة نمو قطاع الصناعات الهندسية في الأردن بنسبة (6.5%) سنويًا، ويُفترض أن هذا النمو سيسهم في تعزيز الاقتصاد العام وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتالياً بعض النقاط المهمة التي يمكن أن تتضمنها الرؤية الاقتصادية المستقبلية :

1- تعزيز البُنية التحتيّة: يجب توفير البنية التحتيّة المناسبة لدعم قطاع الصناعات الهندسية، مثل الطرق والموانئ والمرافق اللوجستية الأخرى، حيث ستساهم البُنية التحتية الجيدة في تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف وتعزيز قدرة القطاع على المنافسة.
2- تعزيز البحث والتطوير: يجب تشجيع الابتكار والبحث والتطوير في قطاع الصناعات الهندسية، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والتقني للشركات والمؤسسات البحثيّة، وستساهم الابتكارات والتقنيات الجديدة في تحسين جودة المنتجات وزيادة الكفاءة.
3- تعزيز التدريب والتأهيل: يجب توفير برامج تدريبية وتأهيلية للعُمّال في قطاع الصناعات الهندسية، بهدف تحسين مهاراتهم وزيادة فرص العمل، يمكن أن يُسهم التدريب والتأهيل في رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية وتعزيز قدرة العمالة على التكيف مع التغيرات التكنولوجية.
4- تعزيز الاستثمارات: يجب تشجيع الاستثمارات في قطاع الصناعات الهندسية من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة وتسهيلات للمستثمرين.

قطاع توزيع الكهرباء والغاز والمياه

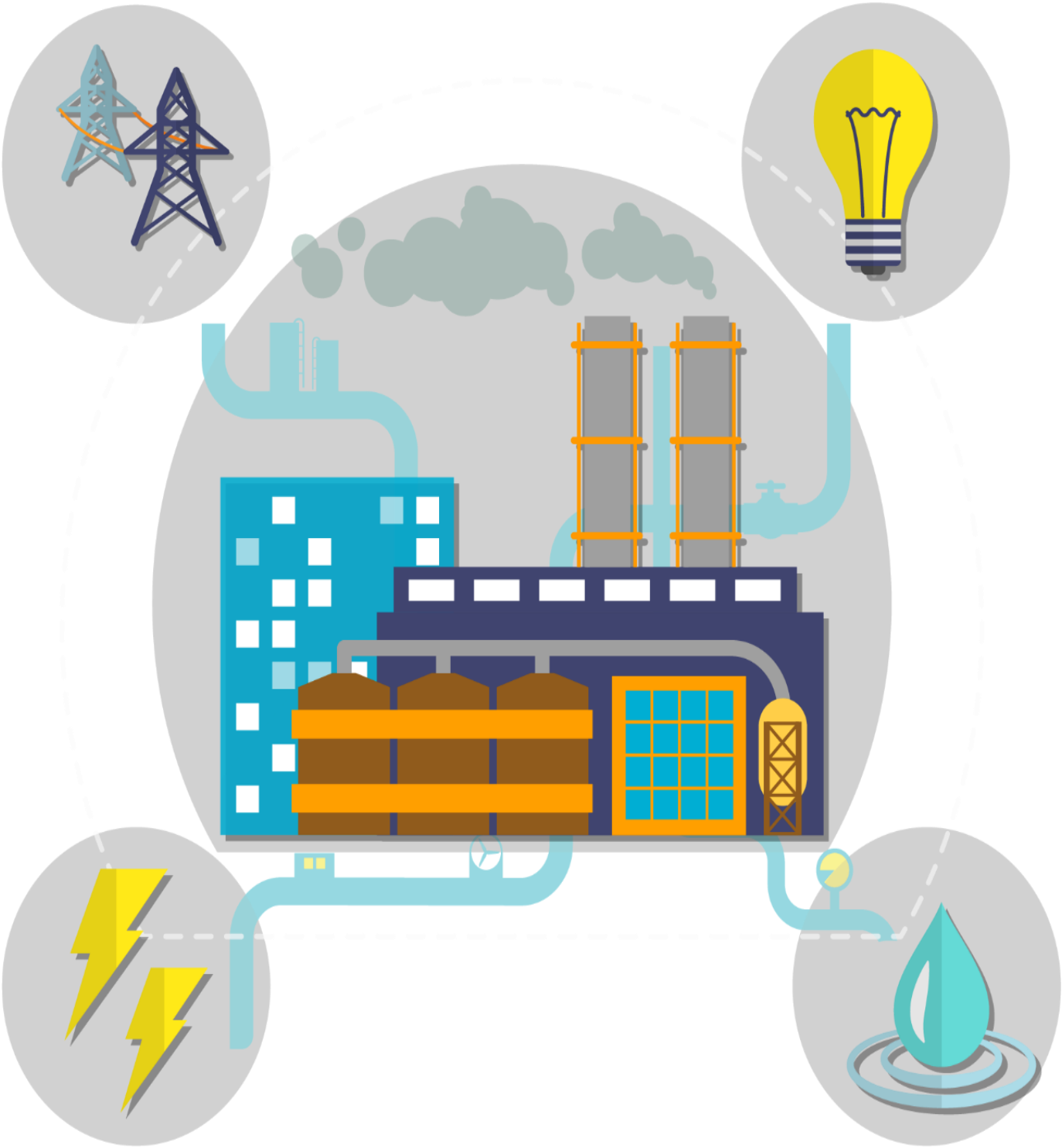

4-قطاع توزيع الكهرباء والغاز والمياه:

يتمثّل عمل قطاع الكهرباء في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها على المنازل والشركات والمستخدمين الآخرين، أما قطاع المياه فهو مسؤول عن توفير مياه الشرب النظيفة والآمنة، فضلاً عن إدارة المياه العادمة ومياه الأمطار، وتعتبر هذه القطاعات ضرورية للحفاظ على مستوى معيشي مرتفع بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي؛ حيث أن لها دورًا محورياً في عمل أي اقتصاد حديث.

أولاً: مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي :

يُلاحظ في الجدول رقم (10) أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي على مدار فترة الدراسة كانت كما يلي :

1- قبل الأزمة: تراوحت مساهمة القطاع في الناتج المحلي في الأعوام 2018 و2019 بين (1.6%) والتي بلغت قيمتها (499.21) مليون دينار في عام 2018، و(510.72) مليون دينار في عام 2019.
2- خلال الأزمة: استمرت مساهمة القطاع في الناتج المحلي في الأعوام 2020 و2021 عند (1.6%)، حيث بلغت قيمتها (504.23) مليون دينار في عام 2020، و(514.27) مليون دينار في عام 2021.
3- بعد الأزمة: بلغت مساهمة القطاع في الناتج المحلي في عام 2022 ما نسبته (1.6%)، ووصلت قيمتها إلى (530.23) مليون دينار.
4- لم يختلف العام 2022 كثيراً عن الأعوام التي سبقته؛ حيث إن نسبة مساهمة القطاع بلغت لهذا العام (1.6%) وبقيمة (530.23) مليون دينار، وقد يرجع الثبات النسبي لمساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى عِدة أسباب منها الهيكل الاقتصادي في الأردن؛ حيث أن الاقتصاد الأردني يعتمد على الصناعات غير كثيفة الاستهلاك للطاقة، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الكهرباء والمياه في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالدول الصناعية، وتجدر الإشارة إلى أن الحصة الثابتة للكهرباء والمياه في الناتج المحلي الإجمالي لا تشير بالضرورة إلى اقتصاد سليم، بل قد تعني أيضًا أن هذين القطاعين لا ينموان بالقدر الكافي.
5- بالنسبة للرؤية الاقتصادية المستقبلية: من المتوقع زيادة مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي بنسبة (4.5%) سنويًا بحلول عام 2033، ومن المتوقع زيادة مساهمة قطاع المياه في الناتج المحلي بنسبة (3.5%) سنويًا بحلول عام 2033.

يعكس هذا التحليل أن القطاع يحافظ على مساهمته الثابتة في الناتج المحلي على مدى فترة الدراسة، وتتوقع الرؤية الاقتصادية زيادة في مساهمته في المستقبل، مما يشير إلى أهمية القطاع في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، وتشير توقعات رؤية التحديث الاقتصادي للأردن إلى استمرار زيادة مساهمة قطاع الكهرباء والغاز والمياه في الناتج المحلي الإجمالي، وحسب التقسيم القطاعي للرؤية فان القطاع يشمل الطاقة، والمياه.

جدول رقم (10): مساهمة قطاع الكهرباء والمياه في الناتج المحلي الإجمالي

الفترة	السنة	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (مليون دينار)	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (%)
قبل الأزمة	2018	499.21	1.6%
	2019	510.72	1.6%
خلال الأزمة	2020	504.23	1.6%
	2021	514.27	1.6%
بعد الأزمة	2022	530.23	1.6%
الرؤية **الطاقة** **المياه**	2033	+ 4.5% سنويا + 3.5% سنويا	

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

وحددت رؤية التحديث الاقتصادي الآفاق المستقبلية للقطاع كما يلي :

1- **الطاقة:** زيادة الأثر الاقتصادي المباشر للقطاع من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (4.5%)، وذلك من خلال تنفيذ الأولويات التالية :

- ❖ السعي للوصول إلى قطاع طاقة موثوق، ومستدام ومستقر (قطاع الكهرباء)، وشديد الترابط لتمكين التنمية من خلال التنوع، والتوطين، والابتكار، والتطوير السريع.
- ❖ قطاع الكهرباء: تطوير قطاع طاقة أكثر كفاءة وميسور التكلفة من خلال المصادر المتجددة، وتحسين هيكل تعرفة الدعم المتبادل.
- ❖ قطاع المواد الهيدروكربونية: التحقق من متوسط الاحتياطيات غير المستغلة وفرص الصناعات التحويلية واستكشافها أثناء التحول نحو الطاقة النظيفة (الهيدروجين الأخضر والوقود الحيوي).
- ❖ تحفيز استهلاك الطاقة بكفاءة في جميع أنحاء الأردن.
- ❖ تحديث قدرة شبكة الطاقة الذكية واتصالها لتلبية احتياجات الأردن بكفاءة وبدء التصدير إلى المنطقة.
- ❖ تعزيز الإطار القانوني لتمكين نمو القطاع.
- ❖ بناء شبكة لتوزيع الغاز الطبيعي إلى المجمعات الصناعية.

2- **المياه:** زيادة الأثر الاقتصادي المباشر للقطاع من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3.5%)، وذلك من خلال تنفيذ الأولويات التالية :

- ❖ تحقيق الامن المائي للأردن بطريقة مستدامة ماليا، لتحسين الجودة العامة للحياة.
- ❖ إنشاء قنوات مبتكرة لتحسين انتاج المياه.
- ❖ تمكين الاستخدام المستدام للمياه عبر إدارة الطلب.
- ❖ تقليل مستوى عدم الكفاءة ضمن النظام ككلّ، ومنح الأولوية للبلديات لاستخدام المياه.
- ❖ حل مشـــكلة شُـــح المياه بصـــورة عامة، عن طريق إيجاد مصـــادر مائية جديدة، وتقليل فاقد المياه، وجذب الاستثمارات، وتمكين الاستخدام المدروس والأمثل للمياه.

إن توقع زيادة نمو قطاع الطاقة بمعدل (4.5%) سنويًا في رؤية التحديث الاقتصادي، يعكس التركيز على تعزيز أهمية وتطوير هذا القطاع في الاقتصاد، كما يشير إلى الرغبة في زيادة الاستثمارات والتوسع في قطاعات توليد الكهرباء وامدادات الغاز والمياه، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في البلاد.

ومن أبرز ما تم انجازه في قطاع الطاقة ضمن رؤية التحديث الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2023 ما يلي:

- بخصوص تنفيذ مشروع الربط الأردني العراقي، فإن العمل جارٍ من قبل الجانب العراقي لتنفيذ خط الربط من أبراج ومواصلات بطول 150 كم في الأراضي العراقية حتى محطة تحويل الرطبة 132 ك.ف وذلك بالتزامن مع تنفيذ الخط الأردني.
- استكمال تركيب العدادات الذكية على شبكات التوزيع، حيث تم تركيب العدادات الذكية حسب المخطط (624,001) عداد، أي بنسبة 25.5% من العدد الكلي والذي يبلغ (2,445,634) مشترك.
- الانتهاء من مراجعة بنود قانون الكهرباء، وإعداد مسودة لقانون الكهرباء العام وعرضها على الشركاء خلال اجتماع لجنة الشراكة مع القطاع الخاص.
- وقع صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة اتفاقيات تعاون مع ثلاثة بنوك فيما يتعلق بتركيب أنظمة السخانات الشمسية بالقطاع المنزلي، علماً بأن الانجاز التراكمي كالتالي: عدد المواطنين المستعلمين عن شمولهم المبدئي في البرنامج 3103 مستعلم حتى الآن، وعدد المواطنين المستفيدين الذين تقدموا بطلبات الإستفادة من البرنامج 2123 مستفيد حتى الآن.

وأما قطاع المياه، فيُتوقع أن تكون الزيادة بمعدل (3.5%) سنويًا في رؤية التحديث الاقتصادي، مما يعكس التركيز على تطوير هذا القطاع وتعزيز دوره في الاقتصاد، ويشير إلى الرغبة في تحسين توفير مياه الشرب النظيفة والآمنة للمجتمع، وتحسين إدارة المياه العادمة ومياه الأمطار.

ومن أبرز ما تم انجازه في قطاع المياه ضمن رؤية التحديث الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2023 ما يلي :

- أقر مجلس الوزراء الاستراتيجية الوطنية للمياه للأعوام (2023-2040)، والتي جاءت بعد دراسة مستفيضة للواقع المائي والشح الكبير الذي تُعانيه المملكة في المياه ومحدودية مصادرها مقابل الطلب المتزايد.
- تم تعديل نظام مراقبة المياه الجوفية حيث تضمنت التعديلات رفع تعرفة الاستخراج بعد الكميّة المجانيّة الى 6 قروش، وتقليل كمية المياه المجانية، كما تم تم تعديل وإقرارأسس حفر الآبار الجوفية المالحة في منطقة وادي الأردن، حيث تضمنت أبرز التعديلات توسعة الشريحة الجغرافية لمنطقة الآبار المالحة لتشمل الاغوار الجنوبية.
- تم اعداد خطة الاستدامة المالية لقطاع المياه لتحقيق كفاءة المياه والاستدامة الذاتية المالية، وتقوم وزارة المياه والجهات التابعة لها حاليا بنودها، كما يتم العمل على عدد من المشاريع والإجراءات الخاصة للحد من الاعتداءات على مصادر المياه والحد من السرقات وبالتالي تخفيض المياه بغير عائد مالي.
- قامت وزارة المياه والجهات التابعة لها على تنفيذ مشروع اعادة تأهيل محطة زي، من خلال تبديل عدد من المضخات والمحركات، كما أن العمل جارٍ على تنفيذ مشاريع من بينها، محطتي توليد الطاقة الكهرومائية في منطقتي وادي العرب والشونة الشمالية، وتأهيل محطات ضخ محافظة البلقاء.

ثانياً: عدد المنشآت العاملة في القطاع :

يُركّز الجدول رقم (11) على عدد المنشآت العاملة في القطاع خلال فترة الدراسة، ولوحظ ما يلي :

- قبل الأزمة : كان هناك (9140) و(9060) منشأة عاملة في قطاع الكهرباء وامدادات الغاز والماء على التوالي في الأعوام 2018 و2019، ، وشَكلّت هذه المنشآت (17%) من إجمالي عدد المنشآت في تلك الفترة.
- خلال الأزمة : زاد عدد المنشآت العاملة في الأعوام 2020 و2021، إلى (9709) و(9738) منشأة على التوالي، شكلت هذه المنشآت (16%) و(15%) من إجمالي عدد المنشآت في تلك الفترة.
- بعد الأزمة : في عام 2022 ارتفع عدد المنشآت العاملة في القطاع ليصل إلى (10225) منشأة، وبنسبة تعادل (15%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي.

يُظهر هذا التحليل أن قطاع الكهرباء وامدادات الغاز والماء كان يحتوي على عدد منشآت عاملة مستقر على مدار سنوات الدراسة، مع انخفاض طفيف في نسبة المنشآت خلال فترة الأزمة.

جدول رقم (11): عدد المنشآت العاملة في قطاع الكهرباء وامدادات الغاز والماء

الفترة	السنة	عدد المنشآت العاملة في القطاع	نسبة المنشآت من إجمالي عدد المنشآت
قبل الأزمة	2018	9140	17%
	2019	9060	17%
خلال الأزمة	2020	9709	16%
	2021	9738	15%
بعد الأزمة	2022	10225	15%

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي الأردني، للفترة (2018-2022).

ثالثاً: مساهمة القطاع في تشغيل الأيدي العاملة :

تناول الجدول رقم (12) عدد العاملين المؤمن عليهم اجتماعياً في قطاع الكهرباء والغاز والماء، بالإضافة إلى نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي خلال فترة الدراسة، ولوحظ ما يلي:

- قبل الأزمة: كان هناك (14,427) و(15,179) عاملاً مؤمناً عليهم اجتماعياً في قطاع الكهرباء والغاز والماء على التوالي في الأعوام 2018 و2019، وبلغت نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد (1.1%) في العام 2018، و(1.3%) في العام 2019.
- خلال الأزمة: كان هناك (14,762) و(14,675) عاملاً مؤمناً عليهم اجتماعياً في قطاع الكهرباء والغاز والماء على التوالي في الأعوام 2020 و2021، ونسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد بلغت (1.1%) و(1.0%) في العامين.
- بعد الأزمة: بلغ عدد العاملين في القطاع (15642) في عام 2022 بنسبة بلغت (1.1%).

وتالياً بعض الملاحظات حول التحليل:

1- عدد العاملين المؤمن عليهم اجتماعياً في قطاع الكهرباء والغاز والماء كان مستقرًا خلال الفترة المحددة.
2- نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي كانت متدنية وتتراوح بين (1.0%) و(1.3%).
3- وفقًا للرؤية المستقبلية، هناك خطة لزيادة مساهمة قطاع الكهرباء والمياه في الناتج المحلي، يتوقع زيادة مساهمة الطاقة بنسبة (4.0%) سنويًا وزيادة مساهمة المياه بنسبة (3.0%) سنويًا، هذه الزيادة تهدف إلى تعزيز الدور الاقتصادي والتنموي لقطاعي الكهرباء والمياه في الأردن في المستقبل.

جدول رقم (12): العاملون المؤمن عليهم اجتماعياً في امدادات الكهرباء والغاز والماء

الفترة	السنة	أعداد العاملين (ذكور وإناث)			نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي
		أردنيين	غير أردنيين	المجموع	
قبل الأزمة	2018	13584	843	14427	1.1%
	2019	14303	876	15179	1.3%
خلال الأزمة	2020	14062	700	14762	1.1%
	2021	14066	609	14675	1.0%
بعد الأزمة	2022	14870	772	15642	1.1%
الرؤية الطاقة المياه	2033			زيادة 4% سنويا زيادة 3% سنويا	

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي للفترة (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

الإلتزامات الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي لقطاع الطاقة (مُحدّث في 2023/8/20)

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	ما تم إنجازه	ملاحظات
1- وضع خارطة الطريق لتحوّل الطاقة (التحوّل إلى الطاقة المتجددة والبديلة، وتطوير محطات الطاقة، والكهربة، وتعزيز الربط مع دول الإقليم).	التحول نحو استخدام الطاقة النظيفة	تحديث استراتيجية قطاع الطاقة.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قيد التنفيذ	على أن تنتهي في عام 2024 على أن تشمل مشاريع تخزين الطاقة وزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء ودراسة دخول الهيدروجين في إنتاج الكهرباء.
		إعداد خارطة طريق لاستخدام وإنتاج الهيدروجين.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قيد التنفيذ	وزارة الطاقة والثروة المعدنية تعد استراتيجية الهيدروجين الأخضر كمتطلب لإعداد خارطة طريق استخدام وانتاج الهيدروجين الأخضر في الاردن بالتعاون مع USAID.
		دراسة التحول نحو وسائل النقل الكهربائية.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	لم تبدأ بعد	
		استكمال دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	لم تبدأ بعد	التأخر في استكمال دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء في منطقة العقبة الاقتصادية بسبب تأخر شركة Fortescue Future Industrial LTD عن إنجاز الدراسة وفقاً للموعد المحدد لهذه الغاية في الاتفاقية الإطارية، وإعلام الحكومة الأردنية بحاجتها إلى مدة زمنية إضافية.
2- وضع أو سن لوائح وسياسات قطاع الطاقة الجديد لتلائم المستقبل، واستحداث حوافز لخفض التكاليف.	تطوير البيئة التشريعية لقطاع الطاقة	مراجعة وتعديل قانون الكهرباء العام رقم (64) لعام 2012.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قيد التنفيذ	ناقش وزير الطاقة والثروة المعدنية مسببات وأبرز تعديلات قانون الكهرباء مع أعضاء مجلس الشراكة بتاريخ 2023/5/11. تم الانتهاء من مراجعة بنود قانون الكهرباء، وإعداد مسودة لقانون الكهرباء العام وعرضها على الشركاء خلال اجتماع لجنة الشراكة مع القطاع الخاص ويتم حاليا استقبال أي ملاحظات من قبلهم على المسودة.
		إعداد وإقرار التشريعات المتعلقة بالهيدروجين	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قيد التنفيذ	وافق مجلس الوزراء في وقت سابق، على تشكيل لجنة وطنية للهيدروجين الأخضر، برئاسة وزير الطاقة والثروة المعدنية تتضمن مهامها متابعة إعداد الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر، ومتابعة إعداد التشريعات والدراسات الناظمة له، وتقييم الفرص الاستثمارية في هذا المجال وإقرار الإجراءات المتعلقة بها بتاريخ 2023/8/13
3- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وترويج الاستثمار وإعداد المشاريع) تمويل مشاريع الطاقة	تعزيز كفاءة النظام الكهربائي	تبني سياسات تقلل من كلفة النظام الكهربائي مثل التعرفة المرتبطة بالزمن وزيادة القدرات التخزينية من الطاقة المتجددة	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قيد التنفيذ	بانتظار الانتهاء من إعداد استراتيجية قطاع الطاقة
4- إطلاق عمليات التنقيب ودراسة جدوى الاحتياطيات النفط، والغاز، والغاز الصخري (لتوفير بيئة مواتية للاستثمار) الشراكة بين القطاعين العام والخاص.	تعزيز الاستدامة البيئية لقطاع الطاقة	تنفيذ مشروع استخدام الطاقة الشمسية في المستشفيات الحكومية والعسكرية لأغراض تسخين المياه وإنتاج البخار.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قيد التنفيذ	التوسع في استخدام أنظمة الطاقة البديلة في القطاع الصحي (19مستشفى، 14 مركزاً صحياً، 11 مليون دينار سنوي وفر مالي متوقع في فاتورة الطاقة).
		دعم كفاءة استهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة عدد 100 منشأة صناعية -) إعداد دراسات التدقيق الطاقي) .	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قيد التنفيذ	حسب الخبر المنشور على موقع وزارة الطاقة بعنوان" الخرابشة يتابع تقدم سير العمل في مبادرات قطاعي الطاقة والتعدين في رؤية التحديث الاقتصادي" بتاريخ 2023/4/9 والذي يشير إلى حصول تقدم في هذا الهدف دون تحديد حجم هذا التقدم
		تركيب أنظمة السخانات الشمسية للأسر الفقيرة وبواقع 1500 نظام	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قيد التنفيذ	قامت وزارة الطاقة والثروة المعدنية مع البنك الاسلامي الاردني اليوم الاربعاء اتفاقية لتسهيل تمويل المرحلة الرابعة من برنامج تركيب انظمة خلايا شمسية وسخانات شمسية من خلال البنوك ومؤسسات التمويل الصغيرة مدعوم بنسبة 30% من كلفة النظام. وقع صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة اتفاقيات تعاون مع ثلاثة بنوك حتى الآن، ووقع الصندوق اتفاقيات تعاون مع 19 جمعية من جمعيات المجتمع المدني حتى الآن. علماً بأن الانجاز التراكمي كالتالي: عدد المواطنين المستعلمين عن شمولهم المبدئي في البرنامج 3103 مستعلم حتى الآن، وعدد المواطنين المستفيدين الذين تقدموا بطلبات الإستفادة من البرنامج 2123 مستفيد حتى الآن.
5- اعتماد التكنولوجيا والحلول لخفض الانبعاثات، وإزالة الكربون، وتحقيق كفاءة الطاقة	تعزيز الاستدامة البيئية لقطاع الطاقة	تركيب أنظمة السخانات الشمسية بالقطاع المنزلي وبواقع 30 ألف سخان شمسي سنوياً.	صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	قيد التنفيذ	برنامج ينفذه صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة/ وزارة الطاقة والثروة المعدنية للقطاع المنزلي يتيح للمواطنين من الفئات المستهدفة الاستفادة من دعم 30 بالمئة من تكلفة الأنظمة (خلايا شمسية وسخانات شمسية) مع إمكانية تقسيط النظام من خلال النوافذ التمويلية التي تم اعتمادها من قبل صندوق الطاقة (بنوك محلية وجمعيات مجتمع محلي
		تركيب أنظمة الخلايا الشمسية للبلديات وبواقع 33 بلدية.	صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة	لم تبدأ بعد	
		دراسة لتحديد الخيارات المثلى لتحويل النفايات إلى طاقة.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	لم تبدأ بعد	
6- التنسيق بين قطاعات الطاقة وإدارة الطلب وتخطيطه، والتحول إلى صافي الفوترة بدل صافي الطاقة	تخفيض تكاليف تزويد الطاقة	إعداد وتنفيذ خطة الاستدامة المالية في قطاع الكهرباء.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	مكتمل	خارطة الطريق للاستدامة المالية لقطاع الكهرباء أعدت ضمن استراتيجية قطاع الطاقة
		التحول التدريجي نحو الشبكات الذكية.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قيد التنفيذ	قيام صندوق الطاقة المتجددة ووزارة الطاقة وبالتعاون مع GIZ على اجراء دراسة لرفع كفاءة الشبكات وتحويلها الى ذكية

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	ما تم إنجازه	ملاحظات
		مراجعة آلية تسعير مشتقات البترول للانتقال من تحديد السعر ثابت إلى تحديد السقوف السعرية	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	لم تبدأ بعد	
		إنشاء وحدة تغييز شاطئية Onshore/Jetty (Regasification Unit) وملحقاتها وإجراء التعديلات اللازمة على الميناء مع الإبقاء على كافة عناصر المشروع الموجودة حالياً.	شركة تطوير العقبة	لم تبدأ بعد	
		تزويد المدن الصناعية بالغاز الطبيعي) مدينة الموقر الصناعية، مدينة الروضة الصناعية، المدينة الصناعية المنوي إنشاؤها في القويرة).	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قيد التنفيذ	طرح وثائق مشروع تزويد مدينتي الروضة والموقر الصناعيتين بالغاز الطبيعي وحسب الإعلان المنشور في الصحف المحلية، دعت وزارة الطاقة والثروة المعدنية المقاولين المحليين والعالميين للتقدم للتأهيل المسبق وأن آخر موعد للتقدم للتأهيل المسبق للعطاءين أعلاه هو يوم الأحد الموافق 2023/6/18
		دراسة خيارات تخزين الطاقة الكهربائية	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قيد التنفيذ	ضمن استراتيجية قطاع الطاقة
7- تقييم تدابير ترشيد تكلفة الطاقة وتنفيذها تقليل الخسائر، وحوافز تحوّل الطاقة	تطوير البنية التحتية للطاقة	تنفيذ مشروع الربط الأردني العراقي.	شركة الكهرباء الأردنية	قيد التنفيذ	يعمل الجانب العراقي على تنفيذ خط الربط من أبراج ومواصلات بطول 150 كم في الأراضي العراقية حتى محطة تحويل الرطبة 132 ك.ف وذلك بالتزامن مع تنفيذ الخط الأردني. كما أنه يجري العمل على استكمال أعمال الهندسة المدنية والحفريات للتسوية وأعمال الخرسانة المسلحة للمباني وإنشاء القواعد الخارجية لساحة القواطع 400 و132 ك.ف، واستكمال أعمال الدراسة الفنية والتصميمية والمصادقة على التصاميم والمخططات المختلفة الخاصة بعطاء القواطع الكهربائية والمحولات وملحقاتها.
		تنفيذ مشروع رفع قدرة خط الربط الكهربائي بين الأردن ومصر والسعودية إلى 1100 ميجا واط	شركة الكهرباء الأردنية	لم يبدأ بعد	سيتم رفع قدرة الربط الكهربائي مع مصر في نهاية عام 2024، جرى الانتهاء من دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والبيئية للمشروع ويجري حاليا التنسيق لرسم خارطة طريق للمشروع يتضمن الجدول الزمني لمراحل إنجازه. التأخر في تنفيذ مشاريع الربط الكهربائي مع السعودية ومصر، وللأسباب التالية: انتظار تحديد موعد من قبل الجانب السعودي لتوقيع الاتفاقيات الثلاث، وانتظار تحديد موعد من قبل الجانب المصري لعقد الاجتماعات الخاصة بمتابعة اجراءات تنفيذ المشروع.
		دراسات واختيار النموذج الأفضل لمشروع الربط الأردني السعودي.	شركة الكهرباء الأردنية	مكتمل	جرى الانتهاء من إعداد كافة الدراسات الفنية والاقتصادية الخاصة بالمشروع والتوقيع على مذكرة تفاهم بين البلدين لإعداد اتفاقيات المشروع الثالث (الربط والتشغيل والتجارية)، ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ أعمال المشروع والبدء بالتشغيل التجاري نهاية عام 2025.
		مشروع التوسعة الرابعة لشركة مصفاة البترول الأردنية.	شركة مصفاة البترول الأردنية	قيد التنفيذ	الشركة أنهت جميع المراحل المطلوبة للبدء بتنفيذ مشروع التوسعة الرابع للمصفاة، بتاريخ 2023/5/8، وتم طرح عطاء استقطاب الجهة المسؤولة عن التنفيذ؛ وتم استلام العروض واختيار الجهة الأنسب من ناحية التفاصيل الفنية وأسعار التنفيذ.
		استكمال تركيب العدادات الذكية على شبكات التوزيع.	شركة الكهرباء الأردنية وشركة كهرباء إربد ووزارة الطاقة والثروة المعدنية وشركة توزيع الكهرباء	مكتمل	إن العدد الإجمالي لعدادات الكهرباء الذكية التي تم تركيبها لدى جميع المشتركين بمختلف القطاعات حتى نهاية العام الماضي تجاوز 460 ألف عداد. أن نسبة عدادات الكهرباء الذكية المستخدمة بلغت 19% من مجمل عدادات الكهرباء المستخدمة في المملكة لجميع القطاعات، وفق المملكة. استكمال تركيب العدادات الذكية على شبكات التوزيع حيث تم تركيب العدادات الذكية حسب المخطط (624,001) عداد أي بنسبة 25.5% من العدد الكلي والذي يبلغ (2,445,634) مشترك.
		تنفيذ مشروع ربط المدن والمناطق الصناعية بشبكات الغاز الطبيعي.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قيد التنفيذ	إطلاق برنامج لإيصال الغاز الطبيعي لجميع مناطق المملكة تم توقيع اتفاقية لبناء وتشغيل نقطة ربط ومحطة لتزويد الغاز الصناعي من الخط العربي إلى منطقة القويرة الصناعية بتزويد الغاز الصناعي.
		إنشاء شبكة النقل الكهربائية من محطات وخطوط النقل.	شركة الكهرباء الأردنية	لم تبدأ بعد	
		تطوير مركز المراقبة والتحكم الوطني عن طريق إنشاء مبنى للتحكم شمال عمان وتحديث نظام التحكم الحالي.	شركة الكهرباء الأردنية	قيد التنفيذ	طرحت شركة الكهرباء الوطنية عطاء إنشاء مركز مراقبة وتحكم جديد، بهدف تعزيز إدارة النظام الكهربائي وتعزيز الكفاءة في التشغيل والصيانة، في إطار جهود الشركة لتطوير البنية التحتية الكهربائية وتحسين خدماتها للمستهلكين. الخبر نشر على الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الأردنية بتاريخ 2023/7/18
		تطوير التشريعات الناظمة للاستثمار في محطات الشحن الكهربائية.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	مكتمل	عدد نقاط شحن المركبات الكهربائية يبلغ حاليا 55 نقطة مرخصة وعاملة موزعة في مختلف مناطق المملكة
		دراسة ربط الأردن كهربائيا بدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأوروبا.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	لم تبدأ بعد	

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	ما تم إنجازه	ملاحظات
		توقيع اتفاقية استثمار مشروع تخزين الغاز النفطي المسال.	شركة تطوير العقبة	لم تبدأ بعد	
		تطوير ميناء النفط/ المرحلة الثانية.	شركة تطوير العقبة	قيد التنفيذ	أعدت الشركة خطة تطويرية بدأت بإعداد وثائق عطاء تطوير ميناء النفط/الغاز البترولي المسال للمرحلة الثانية
		توقيع اتفاقية استثمار مشروع تخزين المواد النفطية.	شركة تطوير العقبة	لم تبدأ بعد	
		دراسة الاستطاعة التوليدية للطاقة المتجددة والطاقة الخضراء.	شركة تطوير العقبة	لم تبدأ بعد	
		استكمال العمل على تطوير حقل السرحان.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قيد التنفيذ	رصد لاستكمال العمل بالحقل مخصصات بموازنة 2023
		استكمال العمل على وتطوير حقل حمزة.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	قيد التنفيذ	رصد لاستكمال العمل بالحقل مخصصات بموازنة 2023
		استكمال العمل على تطوير حقل الريشة	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	لم تبدأ بعد	
8- تطوير البنية التحتية للطاقة (شبكة الطاقة الذكية والعدادات، وأنظمة تخزين الطاقة، وتطوير التعرفة حسب وقت الاستخدام، وبناء القدرات والإمكانيات، وخطوط أنابيب النقل والتوزيع).	تطوير البنية التحتية للطاقة	إعداد دراسة تطوير شبكة النقل الكهربائية من محطات وخطوط النقل	شركة الكهرباء الأردنية	لم تبدأ بعد	
9- سن تشريعات تمكّن من استخدام الهيدروجين، وجذب الاستثمارات في هذا المضمار	تسويق الفرص الاستثمارية في قطاع الطاقة	إنشاء قاعدة بيانات تتضمن التقارير ومنشورات موجزة حول الفرص الاستثمارية في مجال التنقيب عن النفط والغاز والصخر الزيتي	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	لم تبدأ بعد	
	الفرص الاستثمارية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص	إطلاق عمليات التنقيب وتحليل مزايا التكلفة للاحتياطيات وتحويلها لفرص استثمارية	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	لم تبدأ بعد	

قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال

5-قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال:

تحت قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، توجد فئة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، ويتمحور هذا القطاع حول تقديم الخدمات المالية والخدمات ذات الصلة للشركات والأفراد، ويعتبر هذا القطاع جزءًا هامًا من الاقتصاد، حيث يلعب دورًا مهمًا في تسهيل وتعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، ودعم الابتكار والتنمية.

أنشطة الخدمات المالية تشمل البنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات التي تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية، وتشمل هذه الخدمات القروض وحسابات التوفير وفرص الاستثمار وبوالص التأمين، وتُعتبر هذه الخدمات ضرورية للأفراد والشركات على حد سواء، حيث تمكنهم من إدارة مواردهم المالية، وتنمية ثرواتهم، وتقليل المخاطر المحتملة لاستثماراتهم.

بشكل عام، يقوم القطاع بتقديم الخدمات المالية التي تُلبي احتياجات الأفراد والشركات في مجال إدارة المال والاستثمار، فمن خلال البنوك وشركات الاستثمار، يتم توفير الحلول المالية والاستثمارية المناسبة للأفراد والشركات، وعبر شركات التأمين، يتم توفير حماية مالية للأفراد والشركات من المخاطر المحتملة، وبجانب ذلك، تقوم العقارات بدورٍ هام في القطاع، حيث يتم تقديم خدمات شراء وبيع وإدارة العقارات.

باختصار، يُعد قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال جزءًا أساسيًا من الاقتصاد الوطني.

أولاً: مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي :

كانت مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في الناتج المحلي الإجمالي ثابتة عند (18.1%) قبل الأزمة في عامي 2018 و2019، وخلال فترة الأزمة في عامي 2020 و2021، ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى (19.0%)، مما يشير إلى زيادة أهمية القطاع في دعم الاقتصاد خلال هذه الفترة الصعبة، وفي عام 2022 بعد الأزمة، ازدادت مساهمة القطاع إلى (19.2%)، مما يشير إلى استعادة نشاط القطاع وتعافيه بعد الأزمة (إلى حد ما).

بشكل عام، يمكن الاستنتاج أن قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال يلعب دورًا هامًا في الاقتصاد المحلي، حيث زادت مساهمته بشكل ملحوظ خلال الأزمة وبعدها، وقد يشير ذلك إلى زيادة النشاط الاقتصادي والاعتماد على الخدمات المالية والعقارات وخدمات الأعمال في الاقتصاد، كما يوحي النمو المتوقع في رؤية التحديث الاقتصادي بفرص نمو مستدامة للقطاع في المستقبل.

جدول رقم (13): مساهمة قطاع خدمات المال والتامين والعقارات وخدمات الأعمال في الناتج المحلي الإجمالي

الفترة	السنة	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (مليون دينار)	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (%)
قبل الأزمة	2018	5566.6	18.1%
	2019	5825.2	18.1%
خلال الأزمة	2020	5972.6	19.0%
	2021	6186.6	19.0%
بعد الأزمة	2022	6485.4	19.2%
الرؤية الأسواق والخدمات المالية	2033	+ 6% سنوياً	

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

وقد حدّدت رؤية التحديث الاقتصادي الآفاق المستقبلية لقطاع الأسواق والخدمات المالية زيادة الأثر الاقتصادي المباشر للقطاع من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (6%)، وذلك من خلال تنفيذ الأولويات التالية :

- ❖ مواصلة تنمية قطاع الأسواق والخدمات المالية بوصفه الأساس الذي يُمكّن النمو الاقتصادي ويُحسّن وصول المواطنين إلى التمويل.
- ❖ القطاع المصرفي: مواصلة تنمية وتطوير ومرونة القطاع المصرفي لتحقيق عمليات التنمية.
- ❖ التأمين: العمل على تحويل القطاع إلى قطاع قوي ومستدام يحمي المواطنين والاقتصاد.
- ❖ التأجير التمويلي: نمو القطاع ليصبح مصدر تمويل شامل لنمو المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- ❖ التمويل الأصغر: تطوير القطاع ليصبح قطاعا متطوراً وحيوياً يشجع على النمو الاجتماعي والاقتصادي.
- ❖ أسواق رأس المال: العمل على تطوير أسواق رأس المال للمساهمة في الاستثمار والتمويل.
- ❖ التقنيات المالية: أن يصبح الأردن مركزا إقليميا رائدا ووجهة استثمارية للتقنيات المالية.

وفقًا لرؤية التحديث الاقتصادي، يُتوقّع أن يستمر قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال في النمو، حيث يتوقع زيادة مساهمته بمعدل (6%) سنويًا في الناتج المحلي حتى عام 2033، ويشير هذا النمو إلى توقعات لنمو وتطور القطاع في المستقبل وزيادة أهميته الاقتصادية، هذا يعني أن القطاع سيساهم بشكل أكبر في إنتاج الثروة والقيمة الاقتصادية للمملكة ، كما أن زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن ترتبط بعدة عوامل، مثل زيادة عدد الشركات والمؤسسات المالية والاستثمارية، وتوفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة للأفراد والشركات، وتطور الأسواق المالية والعقارية وتحسين بيئة الأعمال.

ومن أبرز ما تم انجازه في قطاع الخدمات المالية ضمن رؤية التحديث الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2023 ما يلي :

- ❖ تطوير منتجات / خدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات وبأسعار مناسبة ومتاحة للجميع، كخدمة تقديم منتج إصدار بطاقات الدفع الدائنة والمدفوعة مسبقاً ضمن نطاق العلامة التجارية المشتركة، وخدمة تحصيل أموال التجار إلكترونياً (البيئة الحيّة) من خلال نقاط البيع (POS) باستخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة (QR).
- ❖ تخفيض كُلف التمويل لشركات التمويل الأصغر من خلال القروض الممنوحة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، حيثُ تم إعداد كشف استغلال شركات التمويل الأصغر المستفيدة من القرض للمبالغ الممنوحة لها خلال شهر أيار/ 2023، وتم الانتهاء من سحب الدفعة الثانية من القرض والبالغة حوالي (4.9) مليون دولار أمريكي، كما تم تحويل المبالغ للشركات التي تم اختيارها.
- ❖ تحفيز الاستثمار المؤسسي وإنشاء صناديق ومحافظ استثمارية مؤسسية للاستثمار في الأوراق المالية المتداولة في السوق من خلال حملات ترويجية، حيث تم إنتاج سلسلة من الفيديوهات والمنشورات التعليمية والتثقيفية عن الاستثمار في الأوراق المالية، وتم عقد (4) محاضرات تثقيفية لطالبات البرنامج المالي والإداري في الكليات والجامعات، وتم عقد والمشاركة في (7) اجتماعات ولقاءات حوارية.
- ❖ تم الاطلاق الرسمي لمنظومة التوثيق الالكتروني للقطاع المالي والمصرفي، وربط أنظمة الدفع العاملة في البنك المركزي والخدمات الأخرى ذات العلاقة في البنك المركزي مع منظومة التوثيق الإلكتروني للقطاع المالي والمصرفي.

وتُعزّز هذه الزيادة في مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الاعتماد على القطاع المالي والخدمات المالية كمحرك للنمو الاقتصادي، ويُمكن لهذا النمو أن يدعم خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الابتكار والتنمية، وتعزيز الثقة في النظام المالي وتحفيز الاستثمارات، بالتالي، زيادة مساهمة قطاع الأسواق والخدمات المالية في الناتج المحلي الإجمالي تعكس التوقعات بأن القطاع سيستمر في النمو والتطور، وسيسهم بشكل أكبر في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المستقبل.

ثانياً: عدد المنشآت العاملة في القطاع :

يُشير الجدول رقم (14) إلى عدد المنشآت العاملة في قطاع الوساطة المالية والأنشطة العقارية والإيجارية والمشتركة في الضمان للفترة (2018-2022)، وتَبيّن من خلال الجدول ما يلي :

- ❖ قبل الأزمة، كان هناك زيادة في عدد المنشآت العاملة في القطاع، حيث ارتفعت من (2437) منشأة في عام 2018 إلى (3543) منشأة في عام 2019، كما ارتفعت نسبة المنشآت في القطاع كنسبة من إجمالي عدد المنشآت من (5.8%) إلى (6.5%) في نفس الفترة.
- ❖ خلال فترة الأزمة، ازداد عدد المنشآت العاملة في القطاع إلى (3771) منشأة في عام 2020، واستقرت عند (3787) منشأة في عام 2021. ومع ذلك، انخفضت نسبة المنشآت في القطاع كنسبة من إجمالي عدد المنشآت من (6.0%) إلى (5.5%) في نفس الفترة.
- ❖ بعد الأزمة: ارتفع عدد المنشآت العاملة في القطاع في عام 2022 ليصل إلى (3976) منشأة، إلا أن نسبة المنشآت من إجمالي عدد المنشآت الكلي قد استقرّت عند (5.5%).

وتُشير الزيادة في عدد المنشآت العاملة في قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال قبل الأزمة إلى نمو القطاع وتوسعه، حيث ارتفعت أعداد المنشآت العاملة في فترة الأزمة، وهذا قد يعكس استجابة القطاع للاضطرابات الاقتصادية وزيادة الحاجة إلى الخدمات المالية والعقارية، وبالتالي يجب مراقبة ومتابعة التطورات في عدد المنشآت العاملة في القطاع في الفترة بعد الأزمة لتقييم استجابة القطاع للتغيرات الاقتصادية وتطورات السوق.

جدول رقم (14): عدد المنشآت العاملة في قطاع الوساطة المالية والأنشطة العقارية والإيجارية

الفترة	السنة	عدد المنشآت العاملة في القطاع	نسبة المنشآت من إجمالي عدد المنشآت
قبل الأزمة	2018	2437	5.8%
	2019	3543	6.5%
خلال الأزمة	2020	3771	6.0%
	2021	3787	5.5%
بعد الأزمة	2022	3976	5.5%

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي الأردني، للفترة (2018-2022).

ثالثاً: مساهمة القطاع في تشغيل الأيدي العاملة :

يُبيّن الجدول رقم (15) أعداد العاملين المُؤمَّن عليهم اجتماعياً في قطاع الوساطة المالية والأنشطة العقارية والإيجارية، للأعوام من (2018-2022) ونسبتهم من إجمالي العدد الكلي للعاملين، ولوحظ ما يلي :

- ❖ قبل الأزمة ، كان هناك زيادة في أعداد العاملين المؤمن عليهم اجتماعيًا في قطاع الوساطة المالية والأنشطة العقارية والإيجارية، حيث ارتفعت أعداد العاملين من (86,022) عاملاً في عام 2018 إلى (92,073) عاملاً في عام 2019، وزادت نسبة العاملين في القطاع كنسبة من إجمالي العدد الكلي من (6.6%) إلى (7.7%) في نفس الفترة.
- ❖ خلال فترة الأزمة، إزداد أعداد العاملين المؤمن عليهم اجتماعيًا في القطاع إلى (94,139) عاملاً في عام 2020، ثم ارتفعت إلى (101,646) عاملاً في عام 2021، ومع ذلك، استقرت نسبة العاملين في القطاع كنسبة من إجمالي العدد الكلي عند (7.1%) في عام 2020 و(7.2%) في عام 2021.
- ❖ استمر عدد العاملين في هذا القطاع بعد الأزمة بالازدياد حيث بلغ في عام 2022 (107,402) عاملاً، وبنسبة زادت أيضاً لتصل إلى (7.7%) من إجمالي عدد العاملين الكلي.

وبناءً عليه، نستنتج ما يلي :

1. تُشير زيادة أعداد العاملين في قطاع الوساطة المالية والأنشطة العقارية والإيجارية قبل الأزمة إلى نمو القطاع وتوسعه.
2. يُلاحظ أن نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي ارتفعت خلال الأزمة، ثم استقرت في مستوى معين، وهذا قد يعكس ذلك استجابة القطاع للتغيرات الاقتصادية والعمل على توظيف القوى العاملة في ظروف صعبة.
3. قد يشير ارتفاع نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي إلى استثمارات محلية وأجنبية في القطاع، حيث يُستدل من زيادة أعداد العاملين الأردنيين وغير الأردنيين أن هناك طلبًا على الكوادر العاملة في هذا القطاع.

كما أن تحقيق الرؤية الاقتصادية للأسواق والخدمات المالية التي تهدف إلى زيادة نسبة العاملين في القطاع بمعدل (5.5%) سنويًا يعكس التوجه الرامي إلى تعزيز القطاع وتوفير فرص عمل إضافية في المستقبل، ويُعتبر اعترافًا بأهمية قطاع الأسواق والخدمات المالية في الاقتصاد الأردني، وأنه يتم التركيز على تطوير هذا القطاع وزيادة قدرته على توفير فرص عمل إضافية للمواطنين، كما يشير النمو المستدام لعدد العمالة في هذا القطاع إلى اتجاه الحكومة نحو تعزيز قدرات العمل وتوظيف الشباب والكوادر البشرية في القطاعات ذات الصلة، ويعكس هذا الارتفاع توقعات الحكومة بزيادة الطلب على الخدمات المالية والاقتصادية في المستقبل، مما يدفع إلى توسيع قدرات القطاع وتوفير فرص عمل جديدة للمجتمع، وتُعزّز هذه الرؤية فرص الاستثمار والابتكار في قطاع الأسواق والخدمات المالية، حيث يَعمل النمو المستمر في العمالة على تعزيز قدرة القطاع على تلبية احتياجات السوق وتحقيق التنمية الاقتصادية، وقد يُشير هذا النمو إلى الاهتمام بتطوير القطاع من خلال تعزيز التعليم والتدريب المهني في المجالات المالية والاقتصادية، مما يساهم في تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة لتلبية احتياجات السوق.

جدول رقم (15): العاملون المؤمن عليهم اجتماعياً في قطاع الوساطة المالية والأنشطة العقارية والإيجارية

الفترة	السنة	أعداد العاملين (ذكور وإناث)			نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي
		أردنيين	غير أردنيين	المجموع	
قبل الأزمة	2018	81140	4882	86022	6.6%
	2019	87486	4587	92073	7.7%
خلال الأزمة	2020	90177	3962	94139	7.1%
	2021	97047	4599	101646	7.2%
بعد الأزمة	2022	102734	4668	107402	7.7%
الرؤية الأسواق والخدمات المالية	2033	+5.5% سنوياً			

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي للفترة (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

الالتزامات الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي لقطاع الخدمات المالية (مُحدّث في 2023/8/20)

الرؤية 2023-2033	البرنامج التنفيذي 2023-2025	2023	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	ما تم إنجازه	ملاحظات
1- تحديث استراتيجية الشمول المالي	تعزيز الشمول المالي	إعداد وتنفيذ استراتيجية الشمول المالي (2023 – 2027).	البنك المركزي الأردني	قيد التنفيذ	إطلاق رؤية تطوير الاشتمال المالي والبدء بمراجعة تشريعات سوق عمان المالي.
		تطوير منتجات / خدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات وبأسعار مناسبة ومتاحة للجميع.	البنك المركزي الأردني	قيد التنفيذ	خدمة تقديم منتج إصدار بطاقات الدفع الدائنة والمدفوعة مسبقا ضمن نطاق العلامة التجارية المشتركة. خدمة تحصيل اموال التجار إلكترونيا – البيئة الحية - من خلال نقاط البيع (POS) باستخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة (QR).
2- إطلاق حملة لرفع مستوى الوعي والثقافة المالية.	تنظيم وتطوير قطاع التأمين	مراجعة وتعديل نظام التأمين الإلزامي والتعليمات الصادرة بمقتضاه	البنك المركزي الأردني	لم تبدأ بعد	
3- التوسع في إقراض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.	تمكين وتوسيع قاعدة التأجير التمويلي	تسهيل إجراءات التقاضي وإنشاء الهيئات المختصة لقضايا التأجير التمويلي بما في ذلك تطوير الأطر التشريعية الناظمة للقطاع	البنك المركزي الأردني	لم تبدأ بعد	
4- تطوير قائمة معتمدة مسبقًا بأسماء الجهات المانحة والمقرضة لشركات التمويل الأصغر	تعزيز وصول المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتمويل	تخفيض كلف التمويل لشركات التمويل الأصغر من خلال بالقروض الممنوحة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	البنك المركزي الأردني	قيد التنفيذ	تم إعداد كشف استغلال شركات التمويل الأصغر المستفيدة من القرض للمبالغ الممنوحة لها خلال شهر أيار/ 2023. وتم الانتهاء من سحب الدفعة الثانية من القرض والبالغة حوالي (4.9) مليون دولار أمريكي، كما تم تحويل المبالغ للشركات التي تم اختيارها.
5- تطوير الإطار التنظيمي لشركات التأجير التمويلي.	تعميق وتوسيع الأسواق المالية الأردنية	تطوير قواعد التداول في سوق عمان المالي.	هيئة الأوراق المالية	لم تبدأ بعد	
		تحفيز الاستثمار المؤسسي وإنشاء صناديق ومحافظ استثمارية مؤسسية للاستثمار في الأوراق المالية المتداولة في السوق من خلال حملات ترويجية.	هيئة الأوراق المالية	لم تبدأ بعد	تم إنتاج سلسلة من الفيديوهات والمنشورات التعليمية والتثقيفية عن الاستثمار في الأوراق المالية، حيث تم عقد (4) محاضرات تثقيفية لطالبات البرنامج المالي والإداري في الكليات والجامعات، وتم عقد والمشاركة في (7) اجتماعات ولقاءات حوارية.
		تبسيط متطلبات إصدار وتسجيل وإدراج الصكوك القابلة للتداول	هيئة الأوراق المالية	لم تبدأ بعد	التعليمات موجودة ولكن لا يوجد دليل على مراجعتها وتبسيطها.
6- تطوير التشريعات والأنظمة لتتسم بمزيد من المرونة والاستجابة للنمو السريع في قطاع التقنيات المالية.	توفير بيئة ملائمة للنهوض بالتقنيات المالية وابتكاراتها	إصدار الإطار التنظيمي لحوكمة بيئة التكنولوجيا المالية والابتكارات في القطاع المالي.	البنك المركزي الأردني	مكتمل	صدر الإطار التنظيمي وموجود على الموقع الإلكتروني.
		مراجعة وتطوير المختبر التنظيمي لابتكارات التكنولوجيا المالية في المملكة (Regulatory Sandbox).	البنك المركزي الأردني	مكتمل	يوجد صفحة مخصصة لذلك على الموقع الإلكتروني.
		إنشاء مختبرات فحص ابتكارات التكنولوجيا المالية في القطاع المالي (FinTech La	البنك المركزي الأردني	مكتمل	يوجد صفحة مخصصة لذلك على الموقع الإلكتروني.
7- تطوير سوق رأس المال لتصبح أكثر سيولة وعمقاً (الأسهم والسندات).	التحول الرقمي في القطاع المالي	تطوير منظومة التوثيق الإلكتروني للقطاع المالي والمصرفي.	البنك المركزي الأردني	مكتمل	أطلق البنك المركزيّ الأردنيّ منظومة التّوثيق الإلكترونيّ الخاصّة بالقطاع الماليّ والمصرفيّ. ربط أنظمة الدفع العاملة في البنك المركزي والخدمات الأخرى ذات العلاقة في البنك المركزي مع منظومة التوثيق الإلكتروني للقطاع المالي والمصرفي.
		تطبيق منظومة اعرف عميلك إلكترونيا EKY	البنك المركزي الأردني	مكتمل	يوجد صفحة مخصصة لذلك على الموقع الإلكتروني.
		تطوير خدمة محفظتك الإلكترونية	البنك المركزي الأردني	قيد التنفيذ	يوجد تعليمات محدثة للخدمة على الموقع الإلكتروني. التأخر في الإنتهاء من تطوير خدمة محفظتك الإلكترونية يعود لطلبت الشركة المطورة وقتاً إضافياً لإدخال بعض التعديلات التقنية والفنية على تصميم الخدمة.

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	ما تم إنجازه	ملاحظات
8- تسريع التحوّل الرقمي في القطاع	تطوير قدرة القطاع الصيرفي على تقديم خدمات رقمية مميزة	دراسة زيادة كفاءة وتطوير البنية التحتية التكنولوجية لقطاع الصرافة مما يعزز قدرتها على تقديم خدمات رقمية.	البنك المركزي الأردني	لم تبدأ بعد	
		دراسة المتطلبات التنظيمية والفنية للسماح لشركات الصرافة بفتح محافظ إلكترونية.	البنك المركزي الأردني	لم تبدأ بعد	
		تنويع الخدمات الرقمية المقدمة من قطاع الصرافة لتعزيز قدرتها على المساهمة في زيادة الشمول المالي	البنك المركزي الأردني	لم تبدأ بعد	
9- تأسيس شركة محلية لإعادة التأمين	تطوير التشريعات الناظمة لسوق عمان المالي	مراجعة وتعديل التشريعات الناظمة للعمل المصرفي.	البنك المركزي الأردني	لم تبدأ بعد	
		مراجعة وتعديل التشريعات الناظمة لسوق عمان المالي	هيئة الأوراق المالية	لم تبدأ بعد	
10- إعادة هيكلة قطاع التأمين	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
11- تطوير خريطة طريق لتنمية القطاع المالي	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				
12- تطوير استراتيجيات تفصيلية للقطاعات الفرعية	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				

قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية

6- قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية:

يشمل قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية مجموعة واسعة من الأنشطة التي تهدف إلى تحسين رفاهية الناس ونوعية الحياة؛ حيث تشمل الخدمات الاجتماعية أنشطة مختلفة مثل: (الرعاية الصحية، والتعليم، والعمل الاجتماعي، والخدمات المجتمعية) وتهدف هذه الخدمات إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والصحية للسكان.

من ناحية أخرى، تشمل الخدمات الشخصية؛ الأنشطة التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات والتفضيلات الشخصية للأفراد ويمكن أن يتضمن ذلك، الخدمات الترفيهية، وخدمات الضيافة، وخدمات العناية الشخصية، مثل دور رعاية الأطفال ورعاية المسنين.

أولاً: مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية في الناتج المحلي الإجمالي :

تُعزى أهمية قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية في الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموعة من العوامل منها أن هذه الخدمات تساهم في تنمية رأس المال البشري، وتساعد على تحسين مهارات وإنتاجية الأفراد، مما يعزز بدوره النمو الاقتصادي كما يلعب القطاع دورًا حاسمًا في ضمان الرعاية الاجتماعية، وغالبًا ما يُعتبر قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية مكونًا مهمًا للاقتصاد، لأنه يولد فرص عمل ويساهم في النمو الاقتصادي العام، ويلعب هذا القطاع أيضًا دورًا حيويًا في تحسين نوعية حياة الأفراد وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تلبية الاحتياجات المتنوعة للسكان.

وبحسب الجدول رقم (16) فإن لقطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية أهمية نسبية في الناتج المحلي الإجمالي تتضح من خلال القراءات المتعلقة بنسبة مشاركته بالمقارنة مع باقي القطاعات الأخرى، ولوحظ ما يلي:

- ❖ قبل الأزمة: تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2018 و2019 بين (8.7%) و (8.8%)، مما يشير إلى أن هذا القطاع يلعب دوراً هاماً في تشكيل الاقتصاد الأردني.
- ❖ خلال الأزمة: انخفضت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (8.6%) لعام 2020، واستمرت النسبة بالانخفاض بمقدار طفيف حيث بلغت (8.5%) خلال عام 2021 ولعلَّ ذلك كان بسبب أزمة كورونا التي أثرت على الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة.
- ❖ بعد الأزمة: وصولاً للعام 2022 بلغت نسبة مساهمة القطاع (8.7%) وبقيمة بلغت (2924.3) مليون دينار مما يشير إلى أن هذا القطاع يتعافى ببطء من الأزمة.

وتُشير توقعات رؤية التحديث الاقتصادي للأردن إلى استمرار زيادة مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية في الناتج المحلي الإجمالي، وحسب التقسيم القطاعي للرؤية فان القطاع يشمل تنمية الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي والثانوي، والتعليم العالي، والتعليم والتدريب المهني والتقني، والرعاية الصحية.

وحددت رؤية التحديث الاقتصادي الآفاق المستقبلية للقطاع كما يلي :

1- الطفولة المبكرة:

- ❖ الرؤية : بحلول عام 2033، من المؤمل أن يكون لدى جميع الأطفال في الأردن نظام متكامل ومنصف وعادل يتمحور حول الطفل لتطوير الرعاية الصحية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، في إطار الحوكمة الفعالة، لتمكينهم من إطلاق العنان لقدراتهم وإمكاناتهم، والقدرة على التكيف، وجعلهم مواطنين إيجابيين وسعداء ومنتجين.

- ❖ الأولويات : البرامج الشاملة والمتكاملة للتعليم والتطوير في مرحلة الطفولة المبكرة، والموجهة نحو تشكيل وعي أفضل، وصقل المهارات في مجال تربية الأطفال، وتوفير فرص منصفة وعادلة للحصول على الرعاية والبنية التحتية والبيئة الشاملة والوقائية، والتشخيص المبكر لذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير القوى العاملة ذات المهارة.

2- التعليم الأساسي والثانوي:

- ❖ الرؤية : بحلول عام 2033، سيتخرّج أردنيون ذوو معرفة ومهارة لديهم القدرة على التفكير الناقد وحل المشكلات والتعلم الدائم، ويُؤمنون بالقيم الإنسانية ويعتزون بالهوية الوطنية، قادرون على تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم عبر نظام تعليمي ممكن تقنيا قادر على المنافسة، مرن ويتمحور حول الطلاب ضمن بيئة تعليمية آمنة تعتمد على المناهج الدراسية العصرية، وعلى المعلمين المؤهلين والمدربين تدريبا جيدا، وعلى القيادة الفعالة.
- ❖ الأولويات: التعلم التجريبي والتطوير الشامل، وغيرها.

3- التعليم العالي:

- ❖ الرؤية: توفير نظام للتعليم العالي سهل الوصول ومنصف ومستند إلى البحث وممكن تقنيا ومرموق وتنافسي ومرن وشامل وقادر على تزويد المجتمعين الأردني والدولي بخريجين أكفياء قادرين على التفكير الناقد وحل المشكلات والتعلم الدائم في بيئة آمنة وسهلة التعلم باستخدام المناهج التعليمية الحديثة وأساليب التدريس والتعلم المبتكرة.
- ❖ الأولويات: برامج الجودة، والبنية التحتية عالية الجودة، وتوفير الدورات المتنوعة والروابط الصناعية، والعمالة، وغيرها.

4- التعليم والتدريب المهني والتقني:

- ❖ الرؤية: توفير نظام مرن وعالي الجودة وتنافسي ومبتكر مدفوع بالتقنيات قادر على تزويد الأردن والمجتمع الدولي بقوى عاملة ملهمة وجذابة وجيدة التدريب وذات مهارات عالية ومؤهلة لريادة الأعمال ومتنوعة، ومدعوم بممارسات تجارية جيدة وبيئة سياسية سليمة.
- ❖ الأولويات: إقامة شراكات وطيدة في سوق العمل، وإعداد برامج محسنة، وإيجاد فرص تدريب داخلي وتدريب مهني وفرص عمل، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز أدوات تمويل المؤسسات والطلاب، وغيرها.

5- الرعاية الصحية:

- ❖ تحسين خدمات الرعاية الصحية من خلال إعداد الاستراتيجية اللازمة لتعزيز أداء النظام الصحي بحيث يتسم بالابتكار والتميز.
- ❖ توفير الحماية الصحية لجميع المواطنين، والتركيز على نهج الصحة العامة والوقاية.
- ❖ تبني مفاهيم أساليب الحياة الصحية في التصميم الحضري وضمن المجتمعات لتحسين جودة الحياة.
- ❖ ترشيد النفقات التي يتكبدها القطاع.
- ❖ تقديم الرعاية المتواصلة بصورة مترابطة من خلال تقوية دور الرعاية الصحية الأولية بوصفها المدخل الأساسي لإتاحة الوصول إلى الخدمات الصحية بتساو ضمن نظام متكامل ومُمكن رقمياً.
- ❖ الترويج للسياحة العلاجية ليصبح الأردن إحدى الوجهات المفضلة في هذا المجال بأسعار ميسرة وتجارب رعاية صحية عالية الجودة.

- ❖ تعديل إطار الحوكمة والمساءلة في القطاع وتعزيزه لضمان فعالية التعاون، وتحسين الجودة، وتقليل فترات الانتظار، والحرص على سلامة المريض، وضمان مواءمة مخرجات الرعاية الصحية المعايير الدولية.
- ❖ تعزيز القطاع ليصبح مستداما ومستقرا من الناحية المالية.
- ❖ ضمان التعاون مع القطاع الخاص.
- ❖ تبسيط التمويل لتوسيع غطاء التأمين الصحي المنصف لجميع الأردنيين.
- ❖ تسريع عملية التحول الرقمي والابتكار وتعزيزها في القطاع للوصول إلى أفضل المعايير المعنية بتقديم الرعاية الوقائية والخدمات الصحية عالية الجودة.
- ❖ تجهيز أفضل القوى العاملة الملائمة التي تتمتع بالمهارات والكفاءات في قطاع الرعاية الصحية من خلال تحسين نظام التعليم، والحرص على التطوير المهني المستمر وإدارة الأداء والقيادة.
- ❖ الإسراع في التوسع للتغطية الصحية الشاملة للجميع، واستدامة المستشفيات والمراكز الصحية.

وقد تضمنت رؤية التحديث الاقتصادي للأردن أن مساهمة قطاع التعليم سوف تزداد في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (4%) سنوياً، وذلك بالتزامن مع وصول نسبة الالتحاق بمرحلتي رياض الأطفال الأولى والثانية إلى (100%) بحلول العام 2033، كما ينطبق ذلك على التعليم الأساسي والثانوي، أما فيما يخص التعليم العالي فقد تفاءلت الرؤية بوصول التسجيل في التعليم العالي إلى حدود (60%)، ووصول نسبة الالتحاق في قطاع التعليم المهني والتدريب التقني إلى (50%).

ومن أبرز ما تم انجازه في قطاع الرعاية الصحية ضمن رؤية التحديث الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2023 ما يلي:

- ❖ إعداد ورفع مسودة نظام الطبابة من خلال القنوات التشريعية وهو حالياً لدى ديوان التشريع والرأي للسير بالإجراءات حسب الأصول، ويهدف النظام إلى تقديم الخدمة الطبية للمريض باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الرقمية عن بُعد.
- ❖ تعديل على قانون الصحة العامة رقم 47 لسنة 2008 ورفعه إلى رئاسة الوزراء للسير بالإجراءات التشريعية، وأبرز التعديلات المتضمنة تأسيس مجلس السياسات، كما تم رفع التعديل المتضمن إلغاء قانون المجلس الصحي العالي رقم 9 لسنة 1999 وتعديلاته بموجب قانون يصدر لهذه الغاية من خلال القنوات التشريعية.
- ❖ التوسع في استخدام أنظمة الطاقة البديلة، حيث تم البدء بالاستفادة من محطة مزرعة الطاقة في جنوب عمان، بهدف التوسع في استخدام أنظمة الطاقة البديلة في شمال ووسط المملكة لتشمل (19) مستشفى و(14) مركز صحي.
- ❖ تم تشكيل لجنة عليا من شركاء الخدمة الرئيسيين في مجال السياحة العلاجية بهدف اعداد حزم خدمات شاملة ومسعّرة مسبقاً لعروض السياحة العلاجية لتعزيز السياحة الصحية، وتم تشكيل لجنة فنية مصغرة بموجب توصية اللجنة العليا، والتي قامت بإعداد واعتماد خطة عمل توضح آلية عمل اللجان وتحدد الغاية من مراجعة التسعيرة المعتمدة حالياً.
- ❖ إقرار واعتماد قائمة المواقع المنتقاة لمشروع حوسبة القطاع الصحي بالإضافة إلى المصادقة على الخطة التفصيلية لحوسبة المواقع الصحية من قبل اللجنة التوجيهية العليا، وجرى البدء بالسير بالإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة التفصيلية والتي من ضمنها تطبيق برنامج "حكيم" في المواقع التابعة للوزارة المدرجة ضمن الخطة.

- تم البدء بإجراءات ربط وتفعيل تطبيق حكيمي مع تطبيق سند الحكومي للاستفادة من خدمة توصيل الادوية (9) مستشفيات و(38) مركزاً.
- وضع معايير وشروط اختيار المستشفيات والمراكز المشاركة بالتحضير للاعتماد، بهدف توسيع دور الاعتماد وتعظيم الاستفادة منه في مؤسسات الرعاية الصحية، وعليه تم تحديد (5) مستشفيات لغايات التحضير للاعتماد ضمن الدفعة الثانية للعام 2023 وتم تحديد (60) مركز صحي لغايات التحضير للاعتماد خلال 2023.
- تشكيل لجنة لوضع الأسس لدراسة كلف الخدمات الصحية في وزارة الصحة، وتم الانتهاء من دراسة تقييم الكلفة الكلية لمستشفى الجراحات التخصصية لعام 2022 ومقارنته بكلف شراء الخدمات من القطاعات الاخرى واحتساب قيمة الوفر.
- قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتوفير الدعم اللازم لإعداد خطة العمل لتحسين مرتبة الأردن في المؤشرات، كما تم إعداد دراسة تحليلية للمؤشرات وتحديد نقاط القوة والضعف وإجراء المقارنات المعيارية مع الدول التي حققت إنجازات في هذه المؤشرات.

جدول رقم (16): مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية في الناتج المحلي الإجمالي

الفترة	السنة	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (مليون دينار)	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (%)
قبل الأزمة	2018	2692.6	8.7%
	2019	2806.9	8.8%
خلال الأزمة	2020	2710.4	8.6%
	2021	2758.2	8.5%
بعد الأزمة	2022	2924.3	8.7%
الرؤية التعليم الرعاية الصحية	2033	+ 4% سنوياً + 7% سنوياً	

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

ثانياً: عدد المنشآت العاملة في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية :

يشير الجدول رقم (17) إلى عدد المنشآت العاملة في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية والمشترِكة في الضمان للفترة (2018-2022)، وتَبيّن من خلال الجدول ما يلي :

- قبل الأزمة، كان هناك زيادة في عدد المنشآت العاملة في القطاع، حيث ارتفعت من (8584) منشأة في عام 2018 إلى (9145) منشأة في عام 2019، كما زادت نسبة المنشآت في القطاع كنسبة من إجمالي عدد المنشآت من (16.3%) إلى (16.7%) في نفس الفترة.
- خلال فترة الأزمة، زاد عدد المنشآت العاملة في القطاع إلى (9866) منشأة في عام 2020، ومن ثم استقرت عند (10412) منشأة في عام 2021، ومع ذلك، انخفضت نسبة المنشآت في القطاع كنسبة من إجمالي عدد المنشآت لتصل إلى (16%) للعامين على التوالي.
- بعد الأزمة: زاد عدد المنشآت العاملة في القطاع إلى (10932) منشأة في عام 2022، ومع ذلك، فإن نسبة المنشآت في القطاع كنسبة من إجمالي عدد المنشآت استقر عند (16%).

وتالياً يمكن استنتاج الآتي :

1. تُشير الزيادة في عدد المنشآت العاملة في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية قبل الأزمة إلى أن القطاع كان ينمو ويتوسع.
2. ازدادت أعداد المنشآت العاملة خلال فترة الأزمة، مما قد يُبيّن استجابة القطاع للاضطرابات الاقتصادية وزيادة الحاجة إلى الخدمات الاجتماعية والشخصية.

جدول رقم (17): عدد المنشآت العاملة في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، وأنشطة الخدمة المجتمعية، والتعليم

الفترة	السنة	عدد المنشآت العاملة في القطاع	نسبة المنشآت من إجمالي عدد المنشآت
قبل الأزمة	2018	8584	16.3%
	2019	9145	16.7%
خلال الأزمة	2020	9866	16.0%
	2021	10412	16.0%
بعد الأزمة	2022	10932	16.0%

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي الأردني، للفترة (2018-2022).

ثالثاً: مساهمة قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية في تشغيل الأيدي العاملة :

يُساهم قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بشكل كبير في إيجاد فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، وكما تم الإشارة إليه سابقاً، فإن هذا القطاع يشمل مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والعمل الاجتماعي ورعاية الأطفال ورعاية المسنين، وغيرها من الأمور، وتعدُّ هذه الخدمات ضرورية لتلبية الاحتياجات المتنوعة للأفراد والمجتمعات.

يبين الجدول رقم (18) أعداد العاملين المؤمن عليهم اجتماعياً في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، وأنشطة الخدمة المجتمعية، والتعليم، للأعوام من (2018-2022) ونسبتهم من إجمالي العدد الكلي للعاملين، ويمكن استخلاص بعض النقاط التالية :

1. كان هنالك تذبذباً واضحاً في أعداد العاملين في قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية، حيث انخفض العدد من (174.1) ألف عامل في عام 2018 ليصل إلى (170.5) ألف عامل في عام 2019 دون أن يكون لأزمة كورونا أي تأثير على هذا الانخفاض وذلك لأن السنوات المذكورة هي للفترة السابقة للأزمة.
2. بدا واضحاً تأثر هذا القطاع بأزمة كورونا حيث انخفض عدد العاملين فيه ليصل إلى (160.1) ألف عامل لعام 2020، إلا أنه عاود التحسن سريعاً في عام 2021 ليتجاوز (176.1) ألف عامل، إلا أن نسبة العاملين في القطاع من إجمالي عدد العاملين الكلي وصلت عند حدود (12.5%) بعدما كانت تحتل (13.4%) في عام 2018.
3. تعدُّ الأيدي العاملة الأردنية المشغّل الرئيسي لهذا القطاع، حيث إن أكثر من (95%) من العاملين في هذا القطاع هم من الأردنيين.

جدول رقم (18): العاملون المؤمن عليهم اجتماعياً في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي، وأنشطة الخدمة المجتمعية، والتعليم

الفترة	السنة	أعداد العاملين (ذكور وإناث)			نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي
		أردنيين	غير أردنيين	المجموع	
قبل الأزمة	2018	165256	8900	174156	13.4%
	2019	162004	8528	170532	14.2%
خلال الأزمة	2020	152688	7413	160101	12.1%
	2021	168269	7923	176192	12.5%
بعد الأزمة	2022	176880	8893	185773	13.4%
الرؤية التعليم الرعاية الصحية	2033		+ 3.5% سنوياً + 6.5% سنوياً		

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي للفترة (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

الالتزامات الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي لقطاع الرعاية الصحية (مُحدّث في 2023/8/20)

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	ما تم إنجازه	ملاحظات
1- تحديد معايير جودة الرعاية الصحية الوطنية واعتمادها، ومراقبة البيانات وإجراء المقارنات المعيارية.	تحسين مرتبة الأردن في التقارير الدولية	إعداد خطة عمل لتحسين مرتبة الأردن في مؤشر التنمية البشرية Human Development Index	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	مكتمل	قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتنسيق مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتوفير الدعم اللازم في إعداد خطة العمل لتحسين مرتبة الأردن في المؤشرات. كما تم إعداد دراسة تحليلية للمؤشرات وتحديد نقاط القوة والضعف وإجراء المقارنات المعيارية مع الدول التي حققت إنجازات في هذ ه المؤشرات.
2- تقديم إطار لحوكمة وتمويل القطاع الصحي.	تحسين خدمات الرعاية الصحية	إعداد استراتيجية وطنية للقطاع الصحي بالتعاون بين القطاعين العام والخاص والقطاع الأهلي	وزارة الصحة	لم تبدأ بعد	
		تأسيس مجلس السياسات الصحية.	وزارة الصحة	قيد التنفيذ	أطلقت وزارة الصحة استراتيجيتها للأعوام (2023 - 2025)، والتي تقوم على توفير منظومة صحية متكاملة تعزز صحة الفرد والمجتمع وتقدم الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية والتلطيفية الآمنة بعدالة وجودة وكفاءة. رفع مشروع القانون المعدل لرئاسة الوزراء المتضمن تأسيس مجلس السياسات.
		إعداد دراسة وخارطة طريق لتطوير نظام تحسين جودة القطاع الصحي.	وزارة الصحة	لم تبدأ بعد	التوسع في خدمات التأمين الصحي وشمول فئات جديدة بحيث يتم زيادة اعداد الحاصلين على تأمين صحي مدني، بمن فيهم فئة منتفعي صندوق المعونة الوطنية، وتنفيذ خارطة طريق واضحة المعالم للوصول للتغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030، وإعداد حزم المنافع الصحية بالتزامن مع تعزيز جودة الخدمات الصحية المقدمة ضمن كافة المحاور. ستقوم الوزارة بإنشاء أقسام إسعاف وطوارئ في عدة مستشفيات وتوسعة أقسام الكلى في عدد آخر من المستشفيات وتوفير العديد من الأجهزة الطبية، وإعداد خطط لإعادة استخدام المستشفيات الميدانية، وإعداد مخطط شمولي لمستشفيات البشير، كما ستعمل على توفير خدمات طبية متخصصة جديدة في عدد من المستشفيات.
		تطوير واعتماد برنامج إحالة فعال يتعامل مع الرعاية الأولية	وزارة الصحة	لم تبدأ بعد	
		دراسة واقع الخدمات الصحية في المملكة.	وزارة الصحة	لم تبدأ بعد	
		باعتبارها نقطة دخول أولية وبما يضمن التكامل بين مختلف القطاعات (رحلة المريض).		لم تبدأ بعد	
		إعداد مخطط شمولي لمستشفى البشير	وزارة الصحة	لم تبدأ بعد	
3- تحقيق التأمين الصحي الشامل وتوحيد أنظمة التأمين الصحي العام.	رفع معايير جودة الرعاية الصحية والبيانات الوطنية واعتمادها	إعداد الاستراتيجية الوطنية للجودة وسلامة المرضى.	وزارة الصحة	قيد التنفيذ	من خلال الاستراتيجية
		مراجعة وتعديل نظام اعتماد المؤسسات الصحية رقم 105 لسنة 201.	المجلس الصحي العالي	قيد التنفيذ	من خلال الاستراتيجية
		تطوير معايير اعتماد أنشطة التطوير المهني المستمر.	وزارة الصحة	قيد التنفيذ	من خلال الاستراتيجية
		توسيع دور الاعتماد وتعظيم الاستفادة منه في مؤسسات الرعاية الصحية) اعتماد مستشفى الملك طلال العسكري و (5) مستشفيات و (75) مراكز صحية لوزارة الصحة)	وزارة الصحة والخدمات الطبية الملكية	قيد التنفيذ	سيتم توسيع واعتماد وتعظيم من مؤسسات الرعاية الصحية من خلال الاستراتيجية التي أطلقتها وزارة الصحة. تم تحديد (5) مستشفيات لغايات التحضير للاعتماد ضمن الدفعة الثانية للعام 2023 وتم تحديد (60) مركز صحي لغايات التحضير للاعتماد خلال 2023.
4- تحسين نظام الرعاية الصحية الأولية للأسرة.	تعزيز الاستدامة المالية وكلف الخدمات الصحية	إعداد دراسة إعادة توزيع نفقات القطاع الصحي لتخصيص المزيد من الميزانيات للرعاية الوقائية والأولية وفق نسبة تتزايد تدريجيا وتنفيذ التوصيات.	وزارة الصحة	قيد التنفيذ	
		إعداد دراسة التوسع في استخدام أنظمة الطاقة البديلة.	وزارة الصحة	قيد التنفيذ	ستعمل الوزارة من خلال الخطة الاستراتيجية التي جرى اطلاقها على التوسع في الربط على أنظمة الطاقة البديلة للتوفير في فاتورة الطاقة وكذلك فوترة الخدمات الصحية المقدمة لضمان كفاءة الانفاق. البدء بالاستفادة من محطة مزرعة الطاقة في جنوب عمان بهدف التوسع في استخدام أنظمة الطاقة البديلة في شمال ووسط المملكة لتشمل (19) مستشفى و(14) مركز صحي ويتم العمل على اعداد التصاميم النهائية والبدء بالإجراءات اللازمة لطرح عطاء مشروع توليد الطاقة الكهربائية من الخلايا الشمسية لمبنى وزارة الصحة.
		إعداد نظام محاسبة التكاليف في القطاع الصحي، وتعزيز الانتقال	وزارة الصحة	لم تبدأ بعد	

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	ما تم إنجازه	ملاحظات
		نحو الفوترة الطبية الإلكترونية والبدء في التنفيذ.			
		دراسة كلف الخدمات الصحية وتنفيذ التوصيات.	وزارة الصحة	قيد التنفيذ	تم الانتهاء من دراسة تقييم الكلفة الكلية لمستشفى الجراحات التخصصية لعام 2022 ومقارنتها بكلف شراء الخدمات من القطاعات الاخرى واحتساب قيمة الوفر.
5- تطوير قدرات الموارد البشرية في القطاع الصحي، ووضع أهداف واضحة وقابلة للتنفيذ.	التحول الرقمي لنظام الرعاية الصحية ونظام المعلومات الصحية	استكمال حوسبة القطاع الصحي.	وزارة الصحة	قيد التنفيذ	ستقوم الوزارة وفقا للاستراتيجية باستكمال حوسبة مستشفياتها ومراكزها الصحية ورقمنة العديد الخدمات الصحية المقدمة. إقرار واعتماد قائمة المواقع المنتقاة لمشروع حوسبة القطاع الصحي بالاضافة إلى المصادقة على الخطة التفصيلية لحوسبة المواقع الصحية من قبل اللجنة التوجيهية العليا، وتم البدء بالإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة التفصيلية والتي من ضمنها تطبيق برنامج "حكيم "في المواقع التابعة للوزارة المدرجة ضمن الخطة، حيث تم الانتهاء من مرحلة التعريف والتصميم ومرحلة التطوير للمواقع الصحية الـ (4) التالية: مستشفى البادية الشمالية ، مركز صحي صبحا الشامل ، مركز صحي ام القطين الشامل، مركز صحي ام الجمال الشامل، كما تم الانتهاء من حوسبة مركز صحي الجيزة الشامل.
		إصدار نظام الطبابة عن بعد.	وزارة الصحة	قيد التنفيذ	رفعت مسودة نظام الطبابة من خلال القنوات التشريعية وهو حاليا مودع في ديوان التشريع والرأي للسير بالإجراءات حسب الأصول.
		دراسة وتقييم التوسع في الخدمات الطبية الإلكترونية عن بعد (توصيل الأدوية، والاستشارات، والمواعيد).	وزارة الصحة	قيد التنفيذ	تم البدء في إجراءات ربط وتفعيل تطبيق حكيمي مع تطبيق سند الحكومي للاستفادة من خدمة توصيل الادوية (9 مستشفيات و38 مركز). فقد قام (3430) مريض بتفعيل تطبيق حكيمي لاستخدامه لتوصيل الادوية، وتم توصيل (7294) طرد منذ إطلاق الخدمة.
		الاستمرار في حوسبة المراكز والمستشفيات الصحية	وزارة الصحة	قيد التنفيذ	ستقوم الوزارة وفقا للاستراتيجية باستكمال حوسبة مستشفياتها ومراكزها الصحية ورقمنة العديد الخدمات الصحية المقدمة.
6- تصميم برنامج لتنمية السياحة العلاجية وتطبيقه.	التغطية الصحية الشاملة	تطوير حزم ومعايير مزايا التأمين الموحد بحيث تكون قابلة للتطبيق على مستوى جميع صناديق التأمين العام والخاص	إدارة التأمين الصحي	قيد التنفيذ	جاري العمل على إعداد دراسة الكلفة وتحليل الحيز المالي لتأمين تقديم حزمة المنافع للتأمين الموحد بحيث تكون قابلة للتطبيق على مستوى جميع صناديق التأمين العام والخاص ليصار إلى التوافق على حزمة المنافع الصحية خلال الربع الثالث من العام 2023
7- إطلاق برنامج لتمويل نظام الرعاية الصحية لتنفيذ خطط الفعالية والكفاءة.	تعزيز السياحة الصحية العلاجية	إعداد حزم خدمات شاملة ومسعرة مسبقا لعروض السياحة العلاجية) بناء على إطار عمل للحزم والتسعير (تستهدف المرضى ومرافقيهم.	وزارة الصحة والقطاع الخاص	مكتمل	تم تشكيل لجنة عليا من كافة شركاء الخدمة الرئيسيين في مجال السياحة العلاجية بهدف اعداد حزم خدمات شاملة ومسعرة مسبقا لعروض السياحة العلاجية لتعزيز السياحة الصحية، وتم تشكيل لجنة فنية مصغرة بموجب توصية اللجنة العليا، والتي قامت بإعداد واعتماد خطة عمل توضح آلية عمل اللجان وتحدد الغاية من مراجعة التسعيرة المعتمدة حالياً. وتمت مخاطبة الجهات المعنية (الخدمات الطبية الملكية، مستشفى الملك عبد الله المؤسس، جمعية المستشفيات الخاصة، 12 مستشفى خاص) للعمل على اعداد حزم خاصة بمرضى السياحة العلاجية لكافة التخصصات الطبية بالاستعانة بتسعيرة نقابة الأطباء.
		الترويج والتسويق للسياحة الصحية العلاجية	وزارة الصحة والقطاع الخاص	لم تبدأ بعد	
8- بدء عملية التحوّل الرقمي لنظام الرعاية الصحية، ويشمل ذلك إعداد نظام المعلومات لقطاع الصحة وتحسين إمكانية الوصول إليه تقنيًّا.	تنمية الموارد البشرية الصحية	التوسع في برامج الإقامة في طب الأسرة وطب المجتمع وتأهيل الطب العام.	وزارة الصحة	لم تبدأ بعد	
		اعتماد الاختصاصات الفرعية في مستشفيات وزارة الصحة لغايات التدريب حسب متطلبات المجلس الطبي الأردني	وزارة الصحة	لم تبدأ بعد	
9- إطلاق نظام متكامل للتصنيع الصحي، ودعم التصنيع المحلي.	حوكمة القطاع الصحي	تعديل القانون المعدل لقانون المجلس الصحي العالي رقم 13 لسنة 2017.	وزارة الصحة	لم تبدأ بعد	
		أتمتة نظام إدارة مخزون الأدوية.	وزارة الصحة	قيد التنفيذ	قرار مجلس وزراء بتأسيس مجلس السّياسات الصحيَّة، وإنشاء مركز المحاكاة الصحّي، وتطوير وأتمتة نظام إدارة مخزون الأدوية.
		مراجعة التشريعات الناظمة لتجربة مستشفى الأمير حمزة (الاستقلالية) لتعميمها على مستشفيات القطاع العام (خارطة تطوير القطاع العام)	وزارة الصحة	لم تبدأ بعد	
10- إعداد خطة تنفيذية تفصيلية للخدمات الصحية، والقطاعات الفرعية والمتخصصة المنبثقة عنها.	لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025				

قطاع الخدمات المنزلية

7- قطاع الخدمات المنزلية:

يشير قطاع الخدمات المنزلية إلى مجموعة واسعة من الخدمات والنشاطات، مثل (البناء والإصلاح، والصيانة، والتنظيف، وتنسيق الحدائق، وغيرها الكثير من النشاطات الأخرى)، ويتم تقديم هذه الخدمات من قبل مجموعة متنوعة من المهنيّين المهرة إلى مقدمي الخدمات، ويعتبر قطاع الخدمات المنزلية جزءاً أساسياً من الاقتصاد الكلي، وجزءًا مهمًا من المجتمع الحديث، وتعد خدماته ضرورية للحفاظ على منازل ومجتمعات آمنة وصحية ومريحة.

أولاً: مساهمة الخدمات المنزلية في الناتج المحلي الإجمالي :

في حين أن قيمة الخدمات المنزلية صعبة القياس بشكلٍ واضح ومباشر في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بُذلت بعض المحاولات لتقدير قيمتها الاقتصادية، وغالبًا ما تستند هذه التقديرات إلى استبانات أو افتراضات حول الوقت والتكلفة اللذين ينطوي عليهما أداء هذه الخدمات.

استحوذ قطاع الخدمات المنزلية على (1.7%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، بقيمة بلغت (533.9) مليون دينار، وبالمثل في عام 2019 حيث ساهم القطاع بنسبة (1.7%) وبقيمة بلغت (545.7) مليون دينار.

وتشير البيانات إلى أن القطاع لم يتأثر كثيراً بأزمة كورونا، حيث حافظ على نسبة مساهمته عند (1.7%) في عام 2020 وبقيمة بلغت (546.0) مليون دينار، واستمر القطاع بالمحافظة على ذات النسبة لعام 2021 أيضاً حيث بلغت (1.7%)، وبقيمة ارتفعت بشكلٍ بسيط لتصل إلى (546.4) مليون دينار.

أما في عام 2022 فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع لتصل إلى (1.9%) وبقيمة بلغت (626) مليون دينار، مما يشير إلى أن النشاطات المتعلقة بالخدمات المنزلية في ازدياد بعد أزمة كورونا.

جدول رقم (19): مساهمة قطاع منتجو الخدمات المنزلية في الناتج المحلي الإجمالي

الفترة	السنة	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (مليون دينار)	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (%)
قبل الأزمة	2018	533.9	1.7%
	2019	545.7	1.7%
خلال الأزمة	2020	546.0	1.7%
	2021	546.4	1.7%
بعد الأزمة	2022	626.0	1.9%

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية (2018-2022).

ثانياً: عدد المنشآت العاملة في قطاع الخدمات المنزلية :

يُشير الجدول رقم (20) إلى عدد المنشآت العاملة قطاع الخدمات المنزلية والمتمثلة بالأسر الخاصة التي تعيّن أفراداً لأداء الأعمال المنزلية المشتركة في الضمان للفترة (2018-2022)، وتَبيّن من خلال الجدول أن عدد المنشآت العاملة في القطاع لم تتأثر بأزمة كورونا كثيراً، فيما يتعلق بعدد المنشآت العاملة فيه؛ حيث حافظ عدد المنشآت على ذات العدد ونسبة المساهمة من إجمالي عدد المنشآت.

جدول رقم (20): عدد الأسر الخاصة التي تعيّن أفرادا لأداء الأعمال المنزلية

الفترة	السنة	عدد المنشآت العاملة في القطاع	نسبة المنشآت من إجمالي عدد المنشآت
قبل الأزمة	2018	77	0.2%
	2019	88	0.2%
خلال الأزمة	2020	111	0.2%
	2021	108	0.2%
بعد الأزمة	2022	113	0.2%

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي الأردني، للفترة (2018-2022).

ثالثاً: مساهمة قطاع الخدمات المنزلية في تشغيل الأيدي العاملة :

يبين الجدول الآتي أعداد العاملين المؤمن عليهم اجتماعياً في الأسر الخاصة التي تعيّن أفرادا لأداء الأعمال المنزلية، للأعوام من (2018-2022) ونسبتهم من إجمالي العدد الكلي للعاملين:

جدول رقم (21): العاملون المؤمن عليهم اجتماعياً في الأسر الخاصة التي تعيّن أفرادا لأداء الأعمال المنزلية

الفترة	السنة	أعداد العاملين (ذكور وإناث)			نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي
		أردنيين	غير أردنيين	المجموع	
قبل الأزمة	2018	344	62	406	0.03%
	2019	348	69	417	0.03%
خلال الأزمة	2020	445	66	511	0.04%
	2021	576	80	656	0.1%
بعد الأزمة	2022	842	302	1144	0.1%

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي للفترة (2018-2022).

منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات

8- منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات :

يمكن لقطاع منتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات، أن يولّد نشاطًا اقتصادياً وفرصاً للعمل، مما يساهم بشكل أكبر في الناتج المحلي الإجمالي، على سبيل المثال، توظف المراكز غير الهادفة للربح موظفين، وتشتري اللوازم والمعدات، وتدفع الإيجار أو أقساط الرهن العقاري، وكل هذه النفقات هي جزء من حساب الناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: مساهمة قطاع منتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات في الناتج المحلي الإجمالي:

تؤثر الخدمات التي يقدمها منتجو الخدمات الخاصة غير الهادفة للربح بشكل إيجابي على الاقتصاد من خلال إحداث تأثير مضاعف، فهي دافع لعجلة التنمية ويمكن أن يؤدي تداخلها مع العديد من الانشطة الاقتصادية إلى تحسين الإنتاجية وتنمية رأس المال البشري؛ مما يساهم بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

شكل الوباء تحديات مالية لمنتجي الخدمات الخاصة غير الهادفة للربح، حيث أدت حالات عدم اليقين الاقتصادي وإعادة توجيه الموارد نحو جهود الاستجابة الفورية للجائحة إلى انخفاض التمويل، حيث تعتمد العديد من المنظمات على التبرعات والمنح وفعاليات جمع التبرعات للحفاظ على عملياتها، وقد أدى الانكماش الاقتصادي وتحول الأولويات إلى الحد من الموارد المالية المتاحة للبرامج الجارية والتكاليف التشغيلية، وقد أدى ذلك إلى خلق قيود مالية مما جعل من الصعب على هذه المنظمات مواصلة عملها الحيوي.

ساهم قطاع منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات في عام 2018 بنسبة (0.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل (234.8) مليون دينار أردني، وظلّت هذه المساهمة عند (0.8%) في عام 2019 بقيمة بلغت (245.4) مليون دينار.

حافظت مساهمة القطاع على ذات النسبة في عام 2020 أيضاً؛ حيث بلغت (0.8%) في عام 2020 إلا أن القيمة قد انخفضت لتصل إلى (238.5) مليون دينار، وبقيت المساهمة على حالها عند (0.8%) في عام 2021، إلا أن القيمة ارتفعت إلى (244.3) مليون دينار.

استمر القطاع في المحافظة على ذات النسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 والتي بلغت (0.8%) وبقيمة ارتفعت لتصل إلى (258) مليون دينار أردني.

وتشير توقعات رؤية التحديث الاقتصادي للأردن إلى استمرار زيادة مساهمة قطاع منتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات في الناتج المحلي الإجمالي، في أكثر من موضع، حيث تطرقت إلى أن منتجي هذه الخدمات لديهم إمكانات نمو مستقبلية من شانها أن تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الأردن، وبحسب الرؤية فان القطاع يشمل الصناعات الإبداعية كجزء من نشاطات هذا القطاع، حيث يتوقع زيادة مساهمته بمعدل (8%) سنويًا في الناتج المحلي حتى عام 2033، ويشير هذا النمو إلى توقعات لنمو وتطور القطاع في المستقبل وزيادة أهميته الاقتصادية، وذلك من خلال تنفيذ الأولويات التالية :

- وضع الإبداع في جوهر الاقتصاد والتعليم والثقافة في الأردن.
- الأردن بوصفه مركزاً لتطوير الألعاب والرياضات الالكترونية.
- الأردن بوصفه وجهة للأعمال السينمائية والمواهب الإبداعية الماهرة.

- ❖ الأردن بوصفه مركزاً للتفكير التصميمي والإبداع.
- ❖ الأردن بوصفه موطناً ووجهةً للفنون الإبداعية النابضة بالحياة.
- ❖ الأردن بوصفه مركزاً للمحتوى العربي.
- ❖ قطاع الصناعات الإبداعية بوصفه عامل تمكين لتحسين العمليات الحكومية ونمو القطاع الخاص وجودة الحياة لجميع الأردنيين.
- ❖ الصناعات الإبداعية بوصفها بنية تحتية أساسية للقطاعات الأخرى في الاقتصاد.

ومن أبرز ما تم انجازه في قطاع الصناعات الإبداعية ضمن رؤية التحديث الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2023 ما يلي :

- ❖ إعداد دراسة شاملة حول وضع وحالة قطاع الألعاب الالكترونية لتوفير الدعم لصناعة الألعاب الإلكترونية وتبسيط إجراءاتها، والانتهاء من مراجعة مسودة استراتيجية الرياضات الالكترونية (E-Gaming) للأعوام (2021-2025).
- ❖ يتم العمل حالياً على تنفيذ مشروع دعم المبادرات الإبداعية، حيث تم طرح عدد من العطاءات الخاصة بتقديم المساعدة الفنية والإدارية والتسويقية لريدي الأعمال.
- ❖ يتم العمل حالياً على تنفيذ البرنامج الوطني لدعم الصناعات الثقافية من خلال تطوير منصة شغفي.

جدول رقم (22): مساهمة قطاع منتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات في الناتج المحلي الإجمالي

الفترة	السنة	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (مليون دينار)	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (%)
قبل الأزمة	2018	234.8	0.8%
	2019	245.4	0.8%
خلال الأزمة	2020	238.5	0.8%
	2021	244.3	0.8%
بعد الأزمة	2022	258.0	0.8%
الرؤية الصناعات الإبداعية	2033	+ 8% سنوياً	

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

ثانياً: عدد المنشآت العاملة في قطاع منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات :

يشير الجدول رقم (23) إلى عدد المنشآت العاملة بقطاع منتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات والمتمثلة بالمنظمات والهيئات غير الإقليمية المشتركة في الضمان للفترة (2018-2022)، وتَبيّن من الجدول أن عدد المنشآت العاملة في القطاع لم تتأثر بأزمة كورونا كثيراً، كما حافظ القطاع على نسبة مساهمته من إجمالي العدد الكلي للمنشآت العاملة في الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (23): عدد المنشآت العاملة بقطاع منتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات والمتمثلة بالمنظمات والهيئات غير الإقليمية

الفترة	السنة	عدد المنشآت العاملة في القطاع	نسبة المنشآت من إجمالي عدد المنشآت
قبل الأزمة	2018	172	0.3%
	2019	178	0.3%
خلال الأزمة	2020	183	0.3%
	2021	184	0.3%
بعد الأزمة	2022	193	0.3%

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي للفترة (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

ثالثاً: مساهمة قطاع منتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات في تشغيل الأيدي العاملة:

تخلق المنظمات غير الربحية في الأردن فرصاً للعمل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يقوم منتجو هذه الخدمات بتعيين موظفين لإدارة برامجهم ومبادراتهم، ودعم أسواق العمل المحلية، بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تعمل هذه المنظمات مع المتطوعين والمتدربين والشراكة مع الشركات المحلية، مما يساهم بشكل أكبر في النشاط الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، ويبيّن الجدول الآتي أعداد العاملين المؤمن عليهم اجتماعياً في قطاع منتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات، للأعوام من (2018-2022) ونسبتهم من إجمالي العدد الكلي للعاملين :

جدول رقم (24): العاملون المؤمن عليهم اجتماعياً في قطاع منتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات

الفترة	السنة	أعداد العاملين (ذكور وإناث)			نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي
		أردنيين	غير أردنيين	المجموع	
قبل الأزمة	2018	4974	471	5445	0.4%
	2019	5118	252	5370	0.4%
خلال الأزمة	2020	4782	164	4946	0.4%
	2021	4594	153	4747	0.3%
بعد الأزمة	2022	4849	322	5171	0.3%
الرؤية الصناعات الإبداعية	2033	+ 7.5% سنوياً			

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي للفترة (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

منتجو الخدمات الحكومية

9- منتجو الخدمات الحكومية :

يشير قطاع منتجي الخدمات الحكومية إلى جزء الاقتصاد الذي يشارك في إنتاج الخدمات التي تقدمها الحكومة لمواطنيها، ويشمل هذا القطاع مجموعة واسعة من الخدمات، مثل (الخدمات الأمنية والسلامة العامة، والخدمات البيئية، وغيرها)، وعلى عكس القطاع الخاص، الذي يُحرّكه دافع الربح، فإن قطاع منتجي الخدمات الحكومية يُركّز بشكل أساسي على تقديم الخدمات التي تعود بالنفع على الصالح العام.

أولاً: مساهمة قطاع منتجي الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي :

على الرغم من مختلف التحديات التي واجهها الأردن في السنوات الأخيرة، يظل قطاع منتجي الخدمات الحكومية جزءًا مهمًا من الاقتصاد الأردني وهو يوفر القطاع الخدمات الأساسية للمواطنين، كما أنه صاحب عمل رئيسي وتلتزم الحكومة بالحفاظ على جودة الخدمات العامة المقدَّمة من قِبلها، وتعمل على تحسين كفاءة القطاع بشكلٍ مستمر.

بلغت نسبة مساهمة قطاع منتجي الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 (13.7%) بقيمة بلغت (4230.2) مليون دينار، وارتفعت نسبة مساهمة القطاع لتصل إلى (13.8%) لعام 2019 وبقيمة بلغت (4422.8) مليون دينار.

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (14.5%) لعام 2020 وبقيمة بلغت (4537.6) مليون دينار، وانخفضت بشكلٍ طفيف في العام 2021 حيث بلغت نسبتها (14.3%) وبقيمة بلغت (4645.0) مليون دينار، وذلك بسبب أزمة كورونا التي أثّرت على الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة. أما في عام 2022 فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع (13.6%) وبقيمة بلغت (4584) مليون دينار.

تطرّقت رؤية التحديث الاقتصادي إلى العديد من المجالات المرتبطة بالعمل الحكومي ولعلَّ أبرزها دعم الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والعمل على تحقيق الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى ذلك يهدف الأردن إلى تطوير الاقتصاد الأخضر وتعزيز الصناعات الاقتصادية الخضراء كجزءٍ من رؤية البلاد للتنمية المستدامة، وتعتبر الطاقة المتجددة والزراعة العضوية وإدارة المياه والتكنولوجيا البيئية من بين القطاعات الرئيسية التي تستهدفها الجهود الأردنية لتعزيز الاقتصاد الأخضر.

وتهدف الحكومة الأردنية أيضاً إلى تحقيق تنمية حضرية مستدامة وتوفير بيئة ملائمة للمواطنين للعيش والعمل، وترتكز جهود التنمية الحضرية في الأردن على عدة مجالات رئيسية منها التخطيط الحضري؛ حيث تسعى الحكومة لتطوير استراتيجيات وخطط شاملة للتخطيط الحضري، بما في ذلك توجيه النمو الحضري وتوزيع الموارد والبنية التحتية بطريقة متوازنة وفعالة، وتحسين البنية التحتية بما يتضمن توفير الطرق والمواصلات العامة الفعالة، وتطوير شبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من المرافق الحكومية.

جدول رقم (25): مساهمة قطاع منتجي الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي

الفترة	السنة	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (مليون دينار)	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (%)
قبل الأزمة	2018	4230.2	13.7%
	2019	4422.8	13.8%
خلال الأزمة	2020	4537.6	14.5%
	2021	4645.0	14.3%
بعد الأزمة	2022	4584.0	13.6%

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية (2018-2022).

ثانياً: عدد المنشآت العاملة في قطاع منتجي الخدمات الحكومية :

يشير الجدول رقم (26) إلى عدد المنشآت العاملة في قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي والمشترِكة في الضمان للفترة (2018-2022)، ويتبين من خلال الجدول أن عدد المنشآت العاملة في القطاع لم تتأثر بأزمة كورونا فيما يتعلق بعدد المنشآت العاملة فيه؛ حيث حافظ على ذات العدد ونسبة المساهمة تقريباً للسنوات المختلفة.

جدول رقم (26): عدد المنشآت العاملة في قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي

الفترة	السنة	عدد المنشآت العاملة في القطاع	نسبة المنشآت من إجمالي عدد المنشآت
قبل الأزمة	2018	246	0.5%
	2019	252	0.5%
خلال الأزمة	2020	254	0.4%
	2021	247	0.4%
بعد الأزمة	2022	259	0.4%

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي الأردني، للفترة (2018-2022).

ثالثاً: مساهمة قطاع منتجي الخدمات الحكومية في تشغيل الأيدي العاملة :

يُبيّن الجدول رقم (27) أعداد العاملين المؤمن عليهم اجتماعياً في قطاع منتجي الخدمات الحكومية، للأعوام من (2018-2022) ونسبتهم من إجمالي العدد الكلي للعاملين، ولوحظ ما يلي :

- قبل الأزمة، كان هناك زيادة في أعداد العاملين المؤمن عليهم اجتماعيًا في قطاع منتجي الخدمات الحكومية، حيث ارتفعت أعداد العاملين من (504,719) عامل في عام 2018 إلى (525,185) عاملاً في عام 2019، وزادت نسبة العاملين في القطاع كنسبة من إجمالي العدد الكلي من (38.8%) إلى (43.8%) في نفس الفترة.
- خلال فترة الأزمة، زادت أعداد العاملين المؤمن عليهم اجتماعيًا في القطاع بشكلٍ طفيف إلى (525,339) عاملاً في عام 2020، ثم ارتفعت لتصل إلى (541,511) عاملاً في عام 2021، ومع ذلك، انخفضت نسبة العاملين في القطاع كنسبة من إجمالي العدد الكلي لتصل إلى (39.6%) في عام 2020، ثم انخفضت إلى (38.3%) في عام 2021.

- استمر عدد العاملين في هذا القطاع بالازدياد بعد الأزمة حيث بلغ في عام 2022 (549,599) ألف عامل، وبنسبة زادت أيضاً لتصل إلى (39.6%) من إجمالي عدد العاملين الكلي.

جدول رقم (27) : العاملون المُؤمّن عليهم اجتماعياً في قطاع منتجو الخدمات الحكومية

الفترة	السنة	أعداد العاملين (ذكور وإناث)			نسبة العاملين في القطاع من إجمالي العدد الكلي
		أردنيين	غير أردنيين	المجموع	
قبل الأزمة	2018	499632	5087	504719	38.8%
	2019	519942	5243	525185	43.8%
خلال الأزمة	2020	520272	5067	525339	39.6%
	2021	536894	4617	541511	38.3%
بعد الأزمة	2022	545142	4457	549599	39.6%

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي للفترة (2018-2022).

قطاع الزراعة

10- قطاع الزراعة والصيد والحراجة وصيد الاسماك:

يعدُّ القطاع الزراعي في الاردن من القطاعات الرئيسية التي تدخل في أعمالها العديد من الشركات والمزارعين الذين يعملون في مجال الزراعة والثروة الحيوانية، ويُعتبر الاردن من الدول التي تمتلك مناخاً متنوعاً وأرضاً جيدة للزراعة، وبالتالي فهو يتيح زراعة مجموعة واسعة من المحاصيل، ويلعب القطاع الزراعي دوراً حيوياً في تحسين الأداء الاقتصادي، وتعزيز فرص رفع المستوى للأمن الغذائي من خلال علاقته المرتبطة بشكلٍ مباشر أو بشكلٍ غير مباشر مع مختلف القطاعات الانتاجية أو الخدمية التي يتمثل دورها في زيادة الانتاج والتشغيل.

أولاً: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي :

على الرغم من أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي كانت متواضعة نسبيًا في السنوات الأخيرة، إلا أنه يلعب دورًا مهمًا في اقتصاد البلاد، وقد ساهم القطاع الزراعي في الفترة السابقة لأزمة كورونا، بنسبة (4.4%) في الناتج المحلي الإجمالي وبقيمه (1349) مليون دينار، للعام 2018، كما بقيت نسبة مساهمته عند (4.4%) وبقيمه (1537.9) مليون دينار للعام 2019.

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع بشكلٍ طفيف خلال أزمة كورونا لتصل إلى (4.7%) للعام 2020، إلا أن القيمة الإجمالية له انخفضت قليلاً لتصل إلى (1473.4) مليون دينار. أما في عام 2021 فقد بلغت نسبة مساهمته (4.5%) وبقيمة وصلت إلى (1417) مليون دينار، مما يدل إلى أن تداعيات الأزمة ربما كان لها الأثر الأكبر خلال هذا العام.

بلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 (5.0%) وبقيمة إجمالية وصلت (1572.5) مليون دينار أردني، وبالتالي لم تكن تداعيات جائحة كورونا ذات تأثيرٍ كبير على قطاع الزراعة في الأردن؛ حيث حافظ على مستواه الطبيعي من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للاعوام (2018-2022)، بالرغم من تأثيرات جائحه كورونا على الاقتصاد الوطني ككل.

جدول رقم (28): مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

الفترة	السنة	قيمة مساهمة القطاع في الناتج المحلي (مليون دينار)	مساهمة القطاع في الناتج المحلي (%)
قبل الأزمة	2018	1349.0	%4.4
	2019	1537.9	%4.4
خلال الأزمة	2020	1473.4	%4.7
	2021	1417.0	%4.5
بعد الأزمة	2022	1572.5	%5.0
الرؤية الزراعة والأمن الغذائي	2033	+%6 سنوياً	

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

وتشير تطلعات رؤية التحديث الاقتصادي إلى أن قيمة مساهمة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي ستستمر بالازدياد على مدى السنوات القادمة التي حددتها الرؤية، وتضمنت رؤية التحديث الاقتصادي فيما يتعلق بالقطاع الزراعي والامن الغذائي، ما يلي :

- ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى (6%) بحلول العام 2033، وبقيمة نمو إجمالية (1.5) مليار دينار لكامل الفترة، بحيث تصل قيمته من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2033 ما مجموعه (2.97) مليار دينار.
- أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل سنوياً ما نسبته (0.5%)، وبقيمه (1.2) ألف دينار، لتصل إلى (20.7) ألف دينار للعام 2033.
- أن تنمو الصادرات الوطنية الزراعية بما نسبته (6%) سنوياً، وبقيمه (0.8) مليار دينار لكامل الفترة، بحيث تصل إلى ما قيمته (1.6) مليار دينار في عام 2033.

كما تضمنت عدداً من الأولويات التي شكلت الآفاق المستقبلية المتعلقة بالقطاع، كما يلي :

- ❖ تحويل الأردن إلى مركز إقليمي للانتاج الزراعي مع ضمان استدامة الأمن الغذائي لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية على الصعيد المحلي.
- ❖ تحديث وتطوير الانتاج الزراعي: استخدام أحدث التقنيات الزراعية والحلول الذكية لتجديد أساليب الإنتاج الزراعي ولجعل الأردن مركزاً إقليمياً لتصدير الإنتاج الزراعي.
- ❖ تطوير سلاسل الإمداد للقطاع الزراعي: تحسين القيمة الغذائية المضافة للقطاع بتطوير البنية التحتية لسلسلة التوريد وفرص الصناعات الغذائية وتحسين التسويق الزراعي للصادرات.
- ❖ استدامة الأمن الغذائي: تقليل الفاقد الزراعي والغذائي من خلال التحوّل الرقمي لاستدامة الأمن الغذائي في جميع أرجاء المملكة.

ومن أبرز ما تم انجازه في قطاع الزراعة والأمن الغذائي ضمن رؤية التحديث الاقتصادي خلال النصف الأول من عام 2023 ما يلي:

- ❖ إعداد وثيقة العطاء وتجهيز النسخة الأولية من مخطط إنشاء نظام معلومات الأمن الغذائي من قبل برنامج الاغذية العالمي لإنشاء قاعدة بيانات وطنية شاملة للأمن الغذائي.
- ❖ تعديل تعليمات ترخيص الانشطة الزراعية والنباتية والحيوانية بما ينسجم مع قانون الرقابة.
- ❖ إقراض (370) شخص بقيمة (4,067,682) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال مشروع اعمار واستغلال الأراضي الزراعية.
- ❖ إقراض (175) شخص بقيمة (1,869,311) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال مشروع تطوير مصادر المياه واستخدام التقنيات الحديثة.
- ❖ إقراض (130) شخص بقيمة (671,300) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال مشروع تحفيز القطاع الزراعي والتصنيع الغذائي.
- ❖ إقراض (159) شخص بقيمة (1,692,804) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال برنامج تشجيع استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة في مجال انظمة الري الحديثة والطاقة النظيفة.
- ❖ تم اختيار جرش والزرقاء ووادي السير وناعور والطفيلة والكرك وعجلون ومادبا، كمواقع لتنفيذ برنامج صيانة وتبطين قنوات الري وإعداد الدراسات اللازمة.
- ❖ يتم العمل على إنشاء مجمع الصناعات الزراعية في منطقة الاغوار الجنوبية وهي فرصة استثمارية، والمشروع في مرحلته النهائية من بناء (الهناجر) وتجهيز البنية التحتية.

ثانياً: عدد المنشآت العاملة في القطاع الزراعي :

يوفر عدد المنشآت العاملة في القطاع الزراعي رؤى مهمة حول حجم القطاع ونطاقه؛ فضلاً عن مستوى المنافسة وتنوع الأنشطة الزراعية في المنطقة، ويشير الجدول رقم (29) إلى عدد المنشآت العاملة في الزراعة والصيد والحراجة للفترة (2018-2022) المشتركة في الضمان الاجتماعي، وكما هو مُلاحظ من البيانات التي يعرضها الجدول، فقد كان هناك ارتفاع كبير لعدد الشركات العاملة في القطاع خلال فترة جائحة كورونا وتحديداً في عام 2021 حيث بلغ عدد المنشآت لهذا العام (1444) منشأة، مقارنة مع (392) منشأة لعام 2020، وبما نسبته (2.2%) من إجمالي عدد المنشآت الكلي العاملة في الأردن.

جدول رقم (29): عدد المنشآت العاملة في الزراعة والصيد والحراجة

الفترة	السنة	عدد المنشآت العاملة في القطاع	نسبة إلى إجمالي عدد المنشآت
قبل الأزمة	2018	289	%0.6
	2019	314	%0.6
خلال الأزمة	2020	392	%0.6
	2021	1444	%2.2
بعد الأزمة	2022	1515	%2.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، الكتاب السنوي الأردني، للفترة (2018-2022).

ثالثاً: مساهمة قطاع الزراعة في تشغيل الأيدي العاملة :

يُساهم القطاع الزراعي في إيجاد فرص العمل عن طريق التوظيف المباشر للعمال في الفلاحة، والمزارع، والعمليات الزراعية الأخرى، وتتراوح هذه الوظائف من مهام العمل اليدوي مثل زراعة المحاصيل وحصادها إلى أدوار أكثر تخصصًا مثل رعاية الحيوانات وتشغيل الآلات، حيث يُوفر الدخل والاستقرار الذي تشتد الحاجة إليه في المجتمعات المحلية. ويُبيّن الجدول رقم (30) أعداد العاملين المؤمن عليهم اجتماعياً في الزراعة والصيد والحراجة للأعوام من (2018-2022) ونسبتهم من إجمالي العدد الكلي للعاملين في الأردن:

جدول رقم (30): العاملون المؤمن عليهم اجتماعياً في الزراعة والصيد والحراجة

الفترة	السنة	أعداد العاملين (ذكور وإناث)			نسبة العاملين من إجمالي العدد الكلي
		أردنيين	غير أردنيين	المجموع	
قبل الأزمة	2018	3269	2406	5675	%0.4
	2019	3342	2472	5814	%0.5
خلال الأزمة	2020	3708	2146	5854	%0.4
	2021	4213	11149	15362	%1.1
بعد الأزمة	2022	4334	13986	18320	%1.3
الرؤية الزراعة والأمن الغذائي	2033	+ 5.5% سنوياً			

المصدر: المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، التقرير السنوي للفترة (2018-2022).
رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2023-2033).

الالتزامات الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي لقطاع الزراعة والأمن الغذائي (مُحدَّث في 2023/8/20)

الرؤية 2023-2033	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة	ما تم إنجازه	ملاحظات
1- تأسيس جهة متخصّصة بالأمن الغذائي	تحسين مرتبة الأردن في التقارير الدولية	- إعداد خطة عمل لتحسين مرتبة الأردن في مؤشر الأمن الغذائي العالمي Global Food Security Index	وزارة الزراعة	قيد التنفيذ	حل الأردن في المركز 47 عالمياً بين 113 دولة في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022، وتم تشكيل لجنة عقدت اجتماعها الأول بتاريخ 2023/6/7 لإعداد خطة عمل لتحسين مرتبة الأردن في مؤشرات الأمن الغذائي.
2- تأسيس مركز وطني لأبحاث الأمن الغذائي.	تعزيز منظومة الأمن الغذائي	- تفعيل عمل المجلس الأعلى للأمن الغذائي.	رئاسة الوزراء	قيد التنفيذ	صدور نظام مجلس الامن الغذائي في الجريدة الرسمية بتاريخ 2023/8/13
		- إنشاء قاعدة بيانات وطنية شاملة للأمن الغذائي	وزارة الزراعة	قيد التنفيذ	2023/3/20 الاجتماع الأول للاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي للعام 2023 التي تشمل إنشاء قاعدة بيانات متخصصة للأمن الغذائي. تم تشكيل فريق اشرافي من وزارة الزراعة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ودائرة الإحصاءات العامة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الفاو لمتابعة عملية تطوير النظام ومراجعة الوثائق التي سيتم إصدارها في هذا الخصوص حيث تم إعداد تقرير مبدئي يوضح آلية تطوير النظام والجهات المعنية بالتنفيذ.
3- إعداد نظام رقمي للبيانات الغذائية.	تطوير وتبسيط الإجراءات التنظيمية لقطاع الزراعة	- تعديل تعليمات ترخيص الأنشطة الزراعية والنباتية والحيوانية بما ينسجم مع قانون الرقابة.	وزارة الزراعة	قيد التنفيذ	لم يتم تعديل تعليمات رقم (ز/9) لسنة 2022 الصادرة بالجريدة الرسمية رقم (5776) تاريخ 2022/3/16، تعليمات تنظيم وترخيص الانشطة الزراعية النباتية، الصادرة بموجب المادة (أ/12) من قانون الزراعة رقم (12) لسنة 2015 وتعديلاته. يتم العمل حالياً على تطوير وتبسيط الإجراءات التنظيمية لقطاع الزراعة حيث تم تعديل تعليمات ترخيص الانشطة الزراعية والنباتية والحيوانية بما ينسجم مع قانون الرقابة، وتعديل تعليمات تسجيل المبيدات والاسمدة والادوية البيطرية واللقاحات والغاء حصرية التسجيل وازالة كافة التداخلات مع القوانين الاخرى، واصدار التعليمات المتعلقة بالتفتيش والرقابة على الانشطة الزراعية. كما تم إنشاء نظام رقمي لتسجيل الحيازات الزراعية، وعليه، تم توثيق (9277) حيازة لغاية تاريخه (7672) نباتية و(1605) حيوانية.
		- تعديل تعليمات تسجيل المبيدات والأسمدة والادوية البيطرية واللقاحات.	وزارة الزراعة	قيد التنفيذ	يتم العمل حالياً على تطوير وتبسيط الإجراءات التنظيمية لقطاع الزراعة حيث تم تعديل تعليمات ترخيص الانشطة الزراعية والنباتية والحيوانية بما ينسجم مع قانون الرقابة، وتعديل تعليمات تسجيل المبيدات والاسمدة والادوية البيطرية واللقاحات والغاء حصرية التسجيل وازالة كافة التداخلات مع القوانين الاخرى، واصدار التعليمات المتعلقة بالتفتيش والرقابة على الانشطة الزراعية. كما تم إنشاء نظام رقمي لتسجيل الحيازات الزراعية، وعليه، تم توثيق (9277) حيازة لغاية تاريخه (7672) نباتية و(1605) حيوانية.
		- إصدار التعليمات المتعلقة بالتفتيش والرقابة على الأنشطة الزراعية.	وزارة الزراعة	قيد التنفيذ	يتم العمل حالياً على تطوير وتبسيط الإجراءات التنظيمية لقطاع الزراعة حيث تم تعديل تعليمات ترخيص الانشطة الزراعية والنباتية والحيوانية بما ينسجم مع قانون الرقابة، و تعديل تعليمات تسجيل المبيدات والاسمدة والادوية البيطرية واللقاحات والغاء حصرية التسجيل وازالة كافة التداخلات مع القوانين الاخرى، واصدار التعليمات المتعلقة بالتفتيش والرقابة على الانشطة الزراعية. كما تم إنشاء نظام رقمي لتسجيل الحيازات الزراعية، وعليه، تم توثيق (9277) حيازة لغاية تاريخه (7672) نباتية و(1605) حيوانية.
		- إنشاء نظام رقمي لتسجيل الحيازات الزراعية	وزارة الزراعة	مكتمل	أطلقت وزارة الزراعة بتاريخ **2023/8/8** برنامج توثيق الحيازات الزراعية الإلكتروني، وهو أحد مخرجات مشروع تعزيز سبل العيش المرنة والأمن الغذائي للمجتمعات المضيفة واللاجئين السوريين في الأردن ولبنان من خلال تعزيز التنمية الزراعية المستدامة. تم إنشاء النظام للتواصل مع المزارع والاطلاع على آخر المستجدات وأحدث البيانات فيما يتعلق بمعلومات المزارعين، الحيازات الزراعية، الإنتاجية الموردين.
4- تعديل اللوائح التنظيمية والسياسات ذات الصلة بالزراعة والثروة الحيوانية.	التوسع في برامج الإقراض الزر	- تطوير الخدمات والإجراءات التمويلية في مؤسسة الإقراض الزراعي.	مؤسسة الاقراض الزراعي	مكتمل	يتم التوسع في برامج الإقراض الزراعي، من أبرز ما تم انجاز ما يلي من قبل وزارة الزراعة ومؤسسة الإقراض الزراعي خلال النصف الأول من العام: إقراض (370) شخص بقيمة (4,067,682) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023، من خلال مشروع اعمار واستغلال الأراضي الزراعية. إقراض (175) شخص بقيمة (1,869,311) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023، من خلال مشروع تطوير مصادر المياه واستخدام التقنيات الحديثة. إقراض (130) شخص بقيمة (671,300) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال مشروع تحفيز القطاع الزراعي والتصنيع الغذائي. إقراض (159) شخص بقيمة (1,692,804) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال برنامج تشجيع استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة في مجال انظمة الري الحديثة والطاقة النظيفة. إقراض (2) شخص بقيمة (29,000) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال برنامج استخدام الطاقة الشمسية والطاقة النظيفة في قطاع سلاسل التبريد والصناعات الزراعية.
		- تنفيذ مشروع إعمار واستغلال الأراضي الزراعية.	مؤسسة الاقراض الزراعي	قيد التنفيذ	إقراض (370) شخص بقيمة (4,067,682) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال مشروع اعمار واستغلال الأراضي الزراعية.
		- تنفيذ مشروع تطوير مصادر المياه واستخدام التقنيات الحديثة.	مؤسسة الاقراض الزراعي	قيد التنفيذ	إقراض (175) شخص بقيمة (1,869,311) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال مشروع تطوير مصادر المياه واستخدام التقنيات الحديثة.
		- تحفيز القطاع الزراعي والتصنيع الغذائي.	وزارة الزراعة	قيد التنفيذ	إقراض (130) شخص بقيمة (671,300) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال مشروع تحفيز القطاع الزراعي والتصنيع الغذائي.
		- تعديل قانون صندوق المخاطر الزراعية بهدف توسعة مظلة الشمول لأكبر عدد من المزارعين	وزارة الزراعة	قيد التنفيذ	تم عرض مسودة نظام تعويض المتضررين من المخاطر الزراعية لسنة 2023.
5- تأسيس مجمع متكامل للأغذية الزراعية والمصنعة.	التوسع في دعم الصناعات الزراعية المعتمدة على المدخلات المحلية	- إنشاء مجمع للصناعات الزراعية في الأغوار الجنوبية (فرصة استثمارية).	وزارة الزراعة	قيد التنفيذ	وافق مجلس الوزراء على قرار مجلس إدارة سلطة وادي الأردن تخصيص مساحة 30 دونما في الأغوار الجنوبية (قرية غور المزرعة) لإنشاء مجمع للصناعات الغذائية يدعم الصناعات الغذائية الزراعية من خلال استيعاب الفائض من الإنتاج. تم إنشاء 5 مصانع منها مصنعين لتجميد الخضار والفواكه ومصنعين لتجفيف الخضار والفواكه ومصنع لإنتاج مركزات البندورة حيث تم تجهيز البنية التحتية وبناء (الهناجر) بمبلغ 3,000,000 دينار من وزارة الزراعة.

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة	ما تم إنجازه	ملاحظات
					يتم العمل على إنشاء مجمع الصناعات الزراعية في الأغوار الجنوبية، والمشروع في مرحلته النهائية، وسيبدأ التشغيل في بداية عام 2024.
		- تحفيز اقامة الصناعات الزراعية المعتمدة على المنتجات الزراعية المحلية في المدن الصناعية	وزارة الزراعة	قيد التنفيذ	قامت وزارة الزراعة بتوقيع اتفاقيات لأنشاء 4 مصانع ضمن مشروع تحفيز الصناعات الزراعية. قامت وزارة الزراعة بتغطية تكاليف الايجارات للمباني التي يحتاجها المستثمرون لمدة خمس سنوات بهدف تشجيع القطاع الخاص على اقامة منشآت للصناعات الزراعية لزيادة القيمة المضافة للمنتجات الزراعية وتعزيز الامن الغذائي في الأردن. يتم العمل على التوسع في دعم الصناعات الزراعية المعتمدة على المدخلات المحلية، حيث يتم العمل على إنشاء مجمع الصناعات الزراعية في الاغوار الجنوبية وهي فرصة استثمارية، والمشروع في مرحلته النهائية من بناء الهناجر وتجهيز البنية التحتية، وسيتم التشغيل في بداية عام 2024.
6- تجديد البنية التحتية وسلسلة الإمداد/ التبريد.	تطوير الممارسات والخدمات المساندة للقطاع الزراعي	- الاستمرار في تنفيذ برنامج صيانة وتبطين قنوات الري.	وزارة الزراعة	قيد التنفيذ	يتم العمل حالياً على تنفيذ برنامج صيانة وتبطين قنوات الري لغاية تطوير الممارسات والخدمات المساندة للقطاع الزراعي، حيث تم اختيار جرش والزرقاء ووادي السير وناعور والطفيلة والكرك وعجلون ومادبا كمواقع لتنفيذ هذا البرنامج، واعداد الدراسات الفنية اللازمة. علماً بأنه تم إحالة العطاءات الخاصة بموقع الطفيلة، وتم طرح العطاءات في المواقع الأخرى.
		- استخدام تقنيات حصاد مياه الأمطار في الزراعة، وإعادة تأهيل مراعي البادية	وزارة الزراعة	قيد التنفيذ	نفذت وزارة الزراعة العام الماضي 63 حفيرة وسد وستعمل الوزارة هذا العام على انشاء 60 حفيرة وسد وهذا إلى جانب خطة انشاء آبار تجميع المياه والتى نفذ منها العام الماضى ما يزيد عن 5 آلاف بئر تجميع وسيتم استكمال انشاء 5 آلاف بئر تجميع مياه لهذا العام.
7- إعادة النظر في حلول تمويل قطاع الزراعة ودعم التأمين.	تعزيز المخزون الاستراتيجي من الحبوب	- التوسع في نطاق عمل بنك البذور الوطني.	المركز الوطني للبحوث الزراعية	قيد التنفيذ	اعداد الدراسات والتصاميم ووثائق عطاءات التنفيذ لإنشاء مبنى بنك البذور الوطني.
		- إعداد التصاميم ووثائق العطاء وطرحه وإحالته لزيادة السعة التخزينية لمستوعبات الحبوب (100 ألف طن في الغباوي).	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	قيد التنفيذ	إعداد التصاميم ووثائق العطاء وطرحه وإحالته لزيادة السعة التخزينية لمستوعبات الحبوب (100 ألف طن في الغباوي) من خلال وزارة الصناعة والتجارة والتموين.
		- إعداد التصاميم ووثائق العطاء وإحالته لإنشاء مستوعبات جديدة في منطقة القطرانة بسعة (500) ألف طن.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	قيد التنفيذ	إعداد التصاميم ووثائق العطاء وإحالته لإنشاء مستوعبات جديدة في منطقة القطرانة بسعة 500 ألف طن.
		- الاستثمار الزراعي لأراضي الخزينة/ الحماد والسرحان من قبل القطاع الخاص وتوقيع اتفاقيات الاستثمار	وزارة الزراعة	قيد التنفيذ	الإعلان عن شروط الاستثمار الزراعي بحوضي السرحان والحماد.
8- تطوير الترويج والتسويق الزراعي.	تعزيز البحث والتطوير الزراعي واستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة	- تنفيذ برنامج لتشجيع استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة في مجال أنظمة الري الحديثة والطاقة النظيفة.	وزارة الزراعة	مكتمل	نفذ المركز الوطني للبحوث الزراعية برنامجا تدريبيا لكوادر مؤسسة الإقراض الزراعي، ضمن مشروع التقنيات المائية المبتكرة الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وبتنفيذ من منظمة "مرسي كورب". إقراض (159) شخص بقيمة (1,692,804) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023، من خلال برنامج تشجيع استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة في مجال انظمة الري الحديثة والطاقة النظيفة.
		- إنشاء نماذج أعمال ريادية لاستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة (سد التنور وسد الموجب).	وزارة الزراعة	قيد التنفيذ	توفير مخصصات من قبل مؤسسة الاقراض الزراعي لتمويل مشاريع تعتمد المكننة الحديثة في الزراعة مع العمل على تطوير منظومة الارشاد الزراعي وتقديم الخدمات الارشادية الكترونيا وانشاء نماذج أعمال ريادية لاستخدام التكنولوجيا الزراعية.
		- تأسيس مسرعات حاضنات ابتكار الصناعات الزراعية.	وزارة الزراعة	لم تبدأ بعد	
9- تأسيس منظومة الجمعيات التعاونية والاتحادات الزراعية.	تحسين خدمات التدريب الزراعي المهني	- إنشاء معهد زراعي متخصص للمهن الزراعية في الأغوار الشمالية بالشراكة مع القطاع الخاص وتوقيع الاتفاقية.	مؤسسة التدريب المهني	لم تبدأ بعد	
		- تطوير وتنفيذ النمط الزراعي بناء على حاجة التصدير من خلال التحالفات لتطوير سلاسل الإمداد للصناعات الزراعية والزراعات التعاقدية/ النمط الزراعي	وزارة الزراعة	لم تبدأ بعد	

الرؤية 2033-2023	البرنامج التنفيذي 2025-2023	2023	الجهة المسؤولة	ما تم إنجازه	ملاحظات
10- تشجيع التحديث والابتكار في قطاع الزراعة، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة.	تطوير منظومة التسويق الزراعي	- استحداث برنامج في مؤسسة الإقراض الزراعي لتمويل مشاريع تطوير سلاسل التوريد والتخزين المبرد.	مؤسسة الاقراض الزراعي	مكتمل	إقراض (2) شخص بقيمة (29,000) دينار أردني خلال النصف الأول من عام 2023 من خلال برنامج استخدام الطاقة الشمسية والطاقة النظيفة في قطاع سلاسل التبريد والصناعات الزراعية.
		- استحداث برنامج استخدام الطاقة الشمسية والطاقة النظيفة في قطاع سلاسل التبريد والصناعات الزراعية.	مؤسسة الاقراض الزراعي	لم تبدأ بعد	
		- إعداد التصاميم ووثائق العطاء وطرحه وإحالته لتوسعة- المستودعات المبردة في مجمع صوامع الجويدة بسعة (5)آلاف طن	الشركة العامة الأردنية للصوامع والتموين	لم تبدأ بعد	
		- تعديل تشريعات تتبع المنتجات الزراعية لتتلاءم والممارسات العالمية	وزارة الزراعة	لم تبدأ بعد	
		- إعداد الدراسات ووثائق العطاءات وطرحه وإحالته لإنشاء نظام رقمي لتتبع المنتجات الزراعية والغذائية	وزارة الزراعة	مكتمل	تم إنشاء نظام رقمي لتسجيل الحيازات الزراعية، وعليه، تم توثيق (9277) حيازة لغاية تاريخه (7672) نباتية و(1605) حيوانية.
11- إطلاق مبادرة الحفاظ على الموارد المركزية.	تطوير عمل الجمعيات والاتحادات التعاونية	- مراجعة وتعديل التشريعات بما يعزز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة التعاونية الأردنية	المؤسسة التعاونية الأردنية	قيد التنفيذ	المجلس لاقتصادي والاجتماعي يشرع بإعداد دراسة حول الجمعيات التعاونية في الأردن.
12- تقديم خدمات التعليم الزراعي والتدريب المهني لصقل مهارات المزارعين.		لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025			
13- إطلاق صندوق لتسريع الاستثمار في القطاع الغذائي في الأردن.		لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025			
14- دعم مشاريع الاستثمار، والتقنيات الزراعية، والبحث والتطوير في مجال التقنيات الغذائية.		لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025			
15- توفير مسرعات وحاضنات الطعام المحسَّن تحت إشراف وزارة الزراعة.		لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025			
16- تعزيز المخزون الاستراتيجي من الحبوب وبالأخص القمح والشعير، بما في ذلك زيادة المساحات		لم يتم ادراجها ضمن البرنامج التنفيذي 2023 -2025			